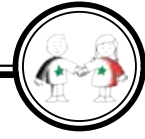


ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص . ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الحوار.. الخطوة الأولى!

◀ علاء عرفات

بعد أربعة أشهر من بدء الأحداث في سورية، والتي عبرت عن وجود أزمة وطنية عميقة، والأحداث العنيفة وإراقة الدماء التي رافقتها، وتفاقم منسوب التدخل الخارجي، تنفس الكثير من السوريين الصعداء بعد انعقاد الاجتماع التشاوري أيام ١٠-١١-١٢ تموز، وصدر بيان الختامي، فقد تمكن هذا الاجتماع من خلال مجرياته وما طرح فيه، على مرأى ومسمع من السوريين، وما توصل إليه من توصيات، من إقناع الكثير من الناس سواء كانوا مؤيدين أو معارضين بإمكانية السير نحو الحوار الوطني الشامل بصفته مخرجاً آمناً وحيداً وإجبارياً للبلاد في أزمتها العميقة التي تشهدها..

وإن سير النقاشات في اتجاهها العام قد عكست الآراء والتيارات الأساسية في البلاد، وعكست مواقف انضح في البيان أنها لامست واقتربت بعض الشيء من السقف المطلوب جماهيرياً في مختلف القضايا، من تحرير الجولان، إلى تعديل ومراجعة الدستور، إلى مكافحة الفساد وقضايا حقوق الإنسان... وضرورة توفير المناخ للحوار الوطني الشامل عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة، ووقف العنف وإراقة الدماء..

وإذا كان هذا الاجتماع قد وفر الإمكانية للسير نحو الحوار الوطني الشامل، فإنه لا بد من تحويل هذه الإمكانية إلى واقع عبر جملة مسائل هامة أساسية:

١- تأمين تمثيل الحركة الشعبية في هذا المؤتمر، وأن يكون هذا التمثيل مباشراً، مما يتطلب إيجاد صياغة لآليات هذا التمثيل، وبشكل حقيقي، فليس هناك من يستطيع أن يدعي تمثيله لها .

٢- تحديد جدول أعمال الحوار والقضايا التي سيناقشها .

٣- وضع آليات الحوار .

٤- وضع جدول زمني لتنفيذ ما سيتوصل إليه الحوار وأدوات التنفيذ .

إن هدف الحوار في نهاية المطاف هو صياغة مفردات الإصلاح الجذري الشامل، ووضع آجال وطرق التنفيذ، وهو ما من شأنه إخراج البلاد من محنتها .

وإذا كانت الجوانب السياسية والدستورية وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإعلام.. قد أصبحت واضحة بشكلها العام، إلا أنها تحتاج للكثير من البحث والتدقيق في الحوار الوطني الشامل.

أما الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية فهي المسألة الأكثر صعوبة، والأكثر عمقا، وتشكل مضمون التغييرات المطلوبة، إذ ينبغي العمل على إيجاد نموذج اقتصادي جديد يؤمن أعلى مستوى من النمو وأعمق مستوى من العدالة الاجتماعية، بما يسمح بحل مشكلات الفقر والبطالة.

وهذا الأمر لا يمكن حله دون إعادة النظر بشكل توزيع الثروة في المجتمع بين أصحاب الأجر وأصحاب الأرباح، وبين الفقراء والأغنياء بشكل عام.

إن هذا الحوار المرتقب أصبح يمثل منذ الآن أداة سياسية في فرز القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، فعلى أساس الموقف منه سوف تصطف القوى، وعلى أساس ما يدور فيه سيتبلور ميزان القوى في المجتمع.

وترتدي أهمية كبرى استنادا لكل ذلك، قضية حضور كل أطراف المعارضة الوطنية مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الأمر الذي يتطلب بذل جهد واضح في هذا الاتجاه لتوفير المناخ الضروري لذلك.

لقد أكدنا سابقاً أن الحوار اليوم في البلاد هو الحل الوحيد الممكن للصراع الجاري حول آفاق المستقبل، هذا الصراع السلمي الحضاري الذي يؤمن المخرج الآمن من الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد، وإلى جانب ذلك سيؤمن الحوار فتح الأقفال المغلقة بين المجتمع والحركة السياسية، وكذلك بين قوى الحركة الشعبية الوليدة وبين كل القوى النضالية في جهاز الدولة، ومن هنا سيتم الانطلاق لتكوين التحالفات الاجتماعية السياسية الجديدة التي ستسمح بالوصول إلى سورية المستقبل، المتحررة الديمقراطية المحافظة على ثوابتها الوطنية، والتي ستتحول آنذاك إلى قاطرة للتقدم الاجتماعي في المنطقة، وإلى نموذج يحتذى به في البناء الاقتصادي الاجتماعي وفي الصمود الوطني ضد المخططات الإمبريالية الأمريكية والغربية والصهيونية.

إن الفضاء السياسي السابق في البلاد يتغير ليخلي المكان لفضاء سياسي جديد فيه الحي من القديم، وفيه الجديد الوليد، والحوار الوطني الشامل هو الطريق الأمثل والأقل كلفة للوصول إلى الهدف المنشود .

■ ■

سورية على مفترق طرق... ص ١٠ - ١١

مكابرة.. أم تزلف

بعد فوات الأوان؟

توحدت كل أطراف الشعب السوري وخاصة بعد انطلاق الحركة الشعبية، حول الفكرة التي تقول إن الإجراءات الحكومية السابقة، وتحديدا في شقها الاقتصادي -الاجتماعي كانت من أهم أسباب الأزمة.. هذا ما اجتمع عليه الجميع من أصغر مواطن في سورية وصولاً إلى السيد رئيس الجمهورية، فطالما سمعنا تلك الشتائم التي يكيلها المواطنون للنائب الاقتصادي، ورئيس الحكومة، وعدد من الوزراء وغيرهم.. نتيجة أوجاعهم المتزايدة بسبب ارتفاع أسعار المازوت والغذاء والنقل والسكن، حتى باتت سندويشة الفلافل خياراً قد يكون بعيد المنال لأمعاء الفقراء..

وفيما كانت أمعاء الناس تصرخ، تعالت أصوات الكثير من الاقتصاديين الوطنيين حول أرقام الفقر والبطالة والتضخم، المساس بملكية القطاع العام، ومخالفتها الضمنية للدستور.. إلا أن الحكومة آنذاك تعاملت عن كل تلك الصور.

وأخيراً، أفاق الجميع على صيحات الحرية التي تحمل في عمقها آلاماً دفينية تعد أحد مسبباتها الأساسية لها تلك الإجراءات المريبة، إلا أنه ورغم كل ذلك، ظلت بعض الأصوات تتعamy عن هذه الحقائق، ويشكل أحد نجوم التلفزيونات وهو عضو في مجلس الشعب المنتهية صلاحيته، أحد تلك النماذج التي تصر على التعالي عن أوجاع الشعب التي تدعي تمثيله، فقد طلع علينا ببرنامج حوارى مع قناة العالم مؤخراً، مدافعاً عن كل الإجراءات الحكومية السابقة، رافضاً محاسبتها على أخطائها القاتلة، معتبراً أن كل تلك الإجراءات كانت دستورية، وأنها تستمد شرعيتها من رؤية منهجية، متناسياً أن القيادة السياسية نفسها على لسان رئيس الجمهورية اعترفت بأن النموذج التنموي المتبع خلال الفترة السابقة «النموذج الليبرالي»، اعتبر نموذجاً ساقطاً في سورية كما سقط النموذج نفسه في تونس، كما اعترفت القيادة السياسية أن كل الإجراءات التي كانت تهدف إلى تحسين الوضع المعاشي للمواطن، زادت من وضعه سوءاً، ورغم كل ذلك يكابر هذا النائب السابق، ويمعن في تعميق جراح السوريين حين يكذب كل ما أثبتته الواقع الحالي، وكل ما أثبتته الأرقام سابقاً، وكل ما جاء بالتصريحات الرسمية..

يبدو أن «صاحبنا» يمثل نموذجاً فجاً لتلك الأوجه التي باعت دماء السوريين لأصحاب المال، وهي اليوم تمنع في غدرها للشارع ودمائه النازفة..

■ ■

بيع القطاع العام مشروط إذا؟!



كشفت جهات حكومية مؤخراً عن وجود إجماع في مجلس الوزراء على عدم بيع القطاع العام، ولكن الأمر مشروط وفقاً لما تناقلته صحف رسمية بأن يكون القطاع رابحاً اقتصادياً ويؤدي دوره الاجتماعي، وكشف وزير الصناعة عدنان سلاخو أن المجلس أكد على أنه لم يعد مقبولاً أن يبقى القطاع العام خاسراً. ولفت الوزير إلى وجود توجه للاستفادة من جميع الطاقات والخبرات الموجودة في القطاع العام الصناعي، حيث سيتم تدريب الخبراء وتأهيلها داخلياً وخارجياً، وسيتم تشكيل دائرة تصميم تضم هذه الخبرات للاستفادة منها في تأهيل وتطوير المعامل والشركات.

وفي الأمرين، يبدو أن هناك بوادر نقلة نوعية في عمل الحكومة يجب أن تستمر وتثمر أفعالا على الأرض، ولكن يصح السؤال عما إذا كانت هذه البوادر نابعة عن عميق وعي بأهمية القطاع العام ودوره الاجتماعي، وبالتالي ستمثل المقص الذي يقطع شريط الدخول إلى واقع اقتصادي- اجتماعي بعيد عن عبث الليبرالية والليبراليين، خاصة بعد الذي خلفته الحكومة السابقة من مصائب في هذين المجالين.. أم أن هذه البوادر لن تعدو كونها كلام حق يراد به باطل، فتكون بالجواهر بمثابة «فرامل» مؤقتة لتأجيل ما لا يمكن تأجيله أبداً في قضية إصلاح القطاع العام الصناعي وإعادةه إلى الريادة؟!

إن ما يثير القلق في الإجماع الحكومي هذا على عدم بيع القطاع العام هو رهن الموقف بربحية واجتماعية القطاع، فهذان الشقان الضروريان ما يزالان في قبضة العقلية الإدارية القديمة التي لم تغن عن فقر ولم تسمن من جوع!.

■ ■

بصراحة

مطالب مشروعة للحرفيين...

ولكن من يستجيب؟!

◀ **عادل ياسين**

يعد النشاط الحرفي من أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث الإبداع المهني والتنوع الواسع في الإنتاج، فهو يشكل حلقة وسيطة بين الإنتاج الآلي الواسع، كما هو في المعامل والمنشآت الصناعية الكبيرة التي تعمل على مبدأ تقسيم العمل وتسلسله على خطوط الإنتاج، وبين الحرف اليدوية التي كانت ومازال الكثير منها سائداً في المدن والمناطق إلى فترة زمنية قريبة، مثل صناعة السجاد اليدوي والحفر على الخشب وصناعة الزجاج والجلود والنسيج، وغيرها من المهن التي اكتسبت سورية بسببها شهرة واسعة لجودة وجمالية صناعتها اليدوية منذ فجر التاريخ، إلى أن بدأت تلك الحرف تتآكل وتتساقط الواحدة تلو الأخرى بسبب عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية، ولكن العامل الأهم في ذلك هو إهمال الحكومات المتعاقبة وعدم دعم أصحاب تلك الحرف بالحفاظ على هذه الصناعات التي هي جزء من ثقافتنا الوطنية وحضارتنا التي صنعها شعبنا بعرقه ودمه، وحافظ عليها لقرون طويلة، لدرجة أنها طُبعت سورية بطابعها وأخذت جزءاً من اسمها، كما هي حال صناعة الزجاج والنسيج التي اشتهرت بها دمشق فسميت بعض المنتجات باسمها كالقمماش المسمى(دامسكو).

ما نود قوله وتبسيط الضوء عليه بهذا الخصوص، هو الواقع الذي نعيشه الآن الصناعات الحرفية ويعيشه الحرفيون، وما يتعرضان له منذ عقود وحتى الآن، من حصار وتضييق حقيقيين يشتى الوسائل والطرق التي دفعت الكثير من أصحاب الحرف لإغلاق منشآتهم الحرفية وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل، ملتحقين بذلك بجيش العاطلين عن العمل الذي اتسع قوامه في الأعوام العشرين الأخيرة، بسبب النهج الاقتصادي الليبرالي الذي أخذ يدمر كل ما له علاقة بالافتصاد الحقيقي، الصناعي والزراعي، لتتسع بالتالي كل أشكال النشاط الاقتصادي الريعي الذي يحقق أرباحاً طائلة دون تكاليف حقيقية أو مردود حقيقي يعكس نفسه على نسب النمو التي تؤدي إلى تنمية حقيقية تساهم في حل الأزمات الاجتماعية الاقتصادية المستعصية.

لقد لعبت تلك السياسات الليبرالية الدور الأساسي في ضمور الصناعات الحرفية الأساسية، وهذا ما أشار إليه تقرير المؤتمر السنوي الأول للتنظيم الحرفي في العام ٢٠١١، حيث أكد على تأثير الصناعات الحرفية مثل الموبيليا والتريكو بسياسة فتح الأسواق على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية، وخاصة الصينية والتركية منها، ومناقسة تلك البضائع للمنتجات المحلية للحرفيين بسبب أسعارها المنافسة، الرخيصة بالنسبة للبضائع المنتجة محلياً والتي تكاليفها الإنتاجية عالية بسبب الضرائب الكبيرة التي يدفعها الحرفي، وارتفاع أسعار استجرار الطاقة، بالإضافة للضرائب المتعددة المفروضة على فواتير الكهرباء وغيرها الكثير من التكاليف الإضافية التي تجعل المنتج المحلي للحرفيين غير قادر على المنافسة مع ما هو مستورد من بضائع من الخارج.

لقد طالب الحرفيون في مؤتمراتهم هذا بضرورة تخفيف الضرائب عن كاهل صناعاتهم، حتى تساهم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني وحل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر اللذين ارتفعت نسبتهما إلى حدود خطيرة، تهدد بتفجير الكثير من القضايا الاجتماعية التي أخذ المجتمع يلمسها ويستشعر خطرها الحقيقي عليه.

لقد لعب الحرفيون دوراً وطنياً يسجل لهم في مرحلة الحصار الاقتصادي الذي فرض على وطننا في التسعينيات من القرن الماضي، حيث فرض الحظر على توريد قطع التبديل للآلات العاملة على خطوط الإنتاج، وكاد أن يتوقف الكثير من تلك الخطوط الإنتاجية بسبب ندرة قطع التبديل لها، ولكن الحرفيين تصدوا لهذه المهمة الوطنية الكبرى، وساهموا بخبراتهم المهنية في تصنيع تلك القطع التبديلية وخاصة لمصانع النسيج التي خطوط إنتاجها الأساسية مستوردة من شركات غربية، وبهذا ساهموا في إنقاذ الاقتصاد الوطني من كارثة حقيقية كادت تؤدي إلى إيقاف العملية الإنتاجية، وكلنا يعلم المخاطر الحقيقية التي كانت ستترتب على ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإزاء هذا الفعل الوطني الكبير الذي قام به الحرفيون، قدمت لهم الحكومات المتتالية " مكافآت مجزية " من فرض الضرائب وإغلاق وهدم منشآتهم دون تعويض حقيقي يؤمن لهم البديل لكي يستمروا بدورهم، حيث شرد الكثير منهم بسبب ذلك، وأصبحوا عاطلين عن العمل، ففي دمشق وحدها بلغ عدد المنشآت التي هجر أصحابها بسبب الهدم ما يقارب الـ ١٠٠ منشأة في منطقة كفرسوسة وعقدة عين ترما .

إن الدفاع عن الصناعات الحرفية مهمة وطنية تقع على عاتق كل القوى الوطنية الشريفة في هذا الوطن، كما هي الحال في الدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة السورية، ولا يمكن الفصل أبداً بين النضال السياسي المطالب بالحقوق العامة والنضال الاقتصادي في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي وصلت البلاد والعباد إلى ما وصلت إليه الآن من تدمير واستياء واحتجاج بكل أشكاله وأنواعه، للمطالبة بالحقوق المشروعة التي جرى الاعتداء عليها .

إن أهم المطالب التي عبر عنها الحرفيون في مؤتمراتهم هي:

٠ الحماية الحقيقية للمنتجات الصناعية للحرفيين من البضائع الأجنبية.

٠ تخفيض الضرائب المفروضة على الحرفيين.

٠ تخفيض أسعار الطاقة وإلغاء كل الضرائب المضافة .

٠ تعويض الحرفيين الذين تهدمت منشآتهم تعويضاً مجزياً،

وتأمين البديل لهم كي يستمروا في صناعتهم الحرفية.

٠ منح قروض للحرفيين لتطوير منشآتهم وتحسين أدواتهم بشروط ميسرة وبفوائد منخفضة.

رد وتعقيب..الشركة السورية للنفط ترد:

ليس لنا مصلحة شخصية في عدم إيصال الحقوق إلى مستحقيها



للتنفيذ لأنه مشطوب حيث إنه لم يحدد في عام ٢٠١١، وبالتالي لا نستطيع تنفيذ هذا الحكم القضائي المنوه عنه سنداً لنص المادة المذكورة أعلاه.

٢) أن الحكم المطلوب تنفيذه هو موضوع دعوى «طلب انعدام» مقدم من قبلنا

ومازال قيد النظر أمام القضاء برقم أساس /١٨/ لعام ٢٠١١، أمام غرفة خاصة بمحكمة النقض، وأن المحامي الأستاذ منير عبد الله على علم بذلك، وكل الجهات الوصائية ذات المستوى الأعلى على علم بهذا الموضوع، وليس كما ذكر السيد المحامي بأن محكمة النقض لم

٢) إن الملف التنفيذي يشطب بعد مضي ستة أشهر على إيداعه إذا لم تتم ملاحظته من قبل أحد الأطراف المعنيين فيه سنداً لنص القوانين/ ١/ و٢/ من المادة /٢٨٨/ من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي نصت على ما يلي:

١ . تشطب حكماً كل معاملة تنفيذية إذا انقضى عليها ستة أشهر ولم يتقدم الدائن أو المحكوم له أو ورثته بطلب إجراء من إجراءات التنفيذ .

٢ . يترتب على الشطب إبطال إجراءات التنفيذ .

وهكذا فإن الملف التنفيذي يعتبر غير صالح

رد وتعقيب المحامي الأستاذ منير عبد الله

الجميع تحت سقف الوطن ولا أحد فوق القانون

في الوقائع:

أ) أقام العمال الموكلون دعواهم منذ عام ١٩٨٤، وحصلوا على حكم قضائي ميرم واجب التنفيذ لمصلحتهم، بعد تسع سنوات من التقاضي، عام ١٩٩٣ وأودعوا الحكم المذكور دائرة التنفيذ حينئذ .

ثم جددت الدعوى التنفيذية بعد الشطب رقم /٢٧١/ لعام ٢٠١١ وأرسل الإخطار التنفيذي بعد التجديد إلى إدارة قضايا الدولة حسب الأصول. ومازال ذلك القرار (ميرماً واجب التنفيذ). ولم تحصل الشركة على قرار قضائي (بوقف التنفيذ) حتى اليوم.

وكان السيد رئيس الاتحاد العام للعمال وجه كتاباً للسيد رئيس مجلس الوزراء مطالباً بتنفيذ القرار المذكور. فلم يصله أي جواب بهذا الخصوص حتى اليوم. ولا نعرف إذا كانت الشركة جاوبت السيد رئيس مجلس الوزراء أم لا .

ب) وقد وجهنا كتاباً للسيد وزير النفط

الحالي منذ ٢٥/٤/٢٠١١، طالبين منه تنفيذ القرار فلم يستجب لطلبنا ولم يرد على كتابنا. كما رفض مقابلتنا لبحث الموضوع. (ج) فنشرنا مقالاً في هذه الجريدة ذكرنا في آخره: إن السيد وزير النفط يرفض بإصرار تنفيذ قرار قضائي ميرم لمصلحة عمال الشركة. وإن عمله هذا جرم جزائي ثابت يقع تحت طائلة المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات العام، ويستحق السجن ثلاثة أشهر على الأقل. كما أن عدم احترام السيد الوزير للقانون يعتبر (حنثاً) باليمين الدستورية التي أقسمها أمام السيد رئيس الجمهورية. وقد شكواناه بريقياً للسيد الرئيس منذ ٩/٦/٢٠١١ وأحيلت شكوانا للسيد رئيس مجلس الوزراء لليبان، ونحن بانتظار النتيجة.

د) ثم وجهنا إنذاراً عدلياً للسيد (مدير عام الشركة) بصفته الشخصية طالبين تنفيذ نفس القرار تحت طائلة الملاحقة الجزائية بجرم (عرقلة الأعمال القضائية) وفق المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات، مع التأكيد بأن

تنفيذ الحكم لا يتوقف على موافقة السيد الوزير. وأن أي وزير أو مدير لا يستطيع أن (يدوس القانون) في (دولة المؤسسات والقانون) ولا أن يتحدى (توجيهات السيد الرئيس). لأنه سيحاسب عندئذ حساباً عسيراً (أمام لجنة مكافحة الفساد الإداري). ه) وكل ما ذكرناه سابقاً صحيح ثابت مؤكد وقانوني. ولا مساس فيه بنا ولا بالسيد الوزير أو السيد المدير العام. فلا مبرر لشطب أية عبارة أو لفظة.

والنتيجة:

١) إن الحكم كان ولا يزال (ميرماً واجب التنفيذ) ولم يصدر أي (قرار قضائي بوقف تنفيذه).

٢) إن الدعوى التنفيذية جددت برقم /٢٧١/ لعام ٢٠١١ خلافاً لما جاء في الرد. (ودعوى الانعدام) لا توقف التنفيذ تلقائياً بمجرد تقديمها .

٣) ليس في الدستور ولا في قانون السلطة القضائية شيء اسمه (الجهات الوصائية).

شؤون عمالية

2 |

تستجب لطلب دعوى انعدام القرار .

٤) إن جميع الكتب التي وردت إلى الشركة تم الرد عليها أصولاً، ولم يسبق أن أهمل أي كتاب، وما أورده السيد المحامي في المقالة بأن السيد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال قد وجه كتاباً للسيد رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٨، مطالباً بتنفيذ القرار فلم يحصل على جواب حتى الآن عار عن الصحة لأن آخر كتاب ورد إلينا من الاتحاد العام لنقابات العمال كان بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٦، وتم الرد عليه أصولاً، وهذا يدل على أنه لم يسبق لنا أن قللنا من احترام القضاء، وأتانا نولي أهمية بالغة في متابعة وتنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية.

ولما كان قانون المطبوعات يجيز للمشكو منه الرد بنفس الصحيفة، وفي نفس المكان وبذات الحجم، فأني أتوجه إليكم طالباً بنشر هذا الرد على صفحات جريدتكم التي نجل ونحترم، منوهاً بأننا انطلاقاً من مواقفنا نقوم بواجبنا من خلال عملنا كمسؤولين على تطبيق القانون، وما تتضمنه الأحكام القضائية نصاً وحرفاً، وليس لنا مصلحة شخصية في عدم إيصال الحقوق إلى مستحقيها، طالبين من المحامي الأستاذ منير عبد الله توخي الدقة وشطب العبارات التي لا تليق به كمحام، ولا تليق بنا كجهة عامة تليي حاجات العاملين وشكراً

المدير العام

المهندس عمر الحمد

وليس لمثل هذه الجهات. إن وجدت، أياً كان نوعها، أن تتدخل في أعمال (السلطة القضائية المستقلة). علماً أن رئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية. وتوجيهاته بلزوم تحقيق العدالة، واحترام القانون وأحكام القضاء معلنة ومتكررة. وعلى السيد الوزير والسيد المدير العام أن يلتزما بها .

٤) إن الرد الوحيد المقبول من جانب السيد الوزير والسيد المدير العام على ما نشرناه وعلى إنذارنا العدلي، هو تنفيذ القرار موضوع شكوانا حالاً دون إبطاء. وإلا فإننا سنضطر أسفين لمتابعة طريقنا القانوني حتى نهايته. والحق يعلو ولا يعلى عليه. فلا مجال ولا مبرر للمماطلة والتسويف بعد اليوم فلا بد أن تأخذ العدالة مجراها . ونحن نعرف أن تحرير فلسطين يحتاج لأعوام طويلة. أما (ثمانية عشر عاماً) فهي كافية لتنفيذ قرار قضائي ميرم.

■ ■

كانت حبراً على ورق ، وإنها كانت تصدر حسب المسؤول ومزاجه؟ لتكون النتيجة حرمان العامل من الترفيعات السنوية، وذلك لأنه ليس «مفتاحي» إلا بالعمل، ولا عاملاً فنياً مساعداً إلا بالعقوبة!؟.

ويقول العمال في عريضتهم إن القرارات ضاعت بين «حانا ومانا»، وهم يشكّون بقدرة النقابة على حل الموضوع، خاصة وإنها متجاوبة مع الإدارة أكثر من العامل، فالترفيعات كل أربع سنوات لا تأتي إلا جزئية ، وإن طالباو بحقوقهم تغضب عليهم الإدارة وتحرمهم من كل شيء حتى (الإضافي) ، أما بالنسبة إلى المكافأة فهي تختصر فقط على بعض الناس القريبين من الإدارة.

ويؤكد العمال أن «الوجبة الغذائية لكل عمال الخدمة الفعلية لم تعد موجودة، واللباس المخصص لهم من أسوأ الأنواع، والحداء الخاص «بوط» الذي من المفترض توزيعه كل شهر بسبب طبيعة العمل بين الخطوط والحجارة تحول لكل سنة وكل هذا كوم وغضب المسؤول حين المطالبة بأي حق، أما المدعوم فهو المدلل بالعمل بالأماكن الذي يرغب فيها».

ففي محطة كاباكا مثلاً حدث ولا حرج فالعقارب والحشرات والأفاعي في كل مكان، ولا أدوية لمكافحةها، والسكن في المحطة أصبح من الماضي والأنكى أن يطلب من العامل شراء ها على نفقته، ويصبح حلم العامل الحصول على «مروحة» لتحمل حرارة الصيف، ونيل بدل التدفئة من برودة الشتاء ..

نحن بدورنا نتساءل عن الأسباب التي وقفت ضد تنفيذ كل هذه القرارات؟ ونطالب إدارة السكك بمعالجة جميع القضايا التي أثارها العمال وهي من حقهم.

■ ■

عمال مرفأ طرطوس المياومون يستغيثون: أولادنا ومستقبلنا في خطر

◀ محمد سلوم

تقوم الشركة العامة لمرفأ طرطوس باستخدام عمال عرضيين بعدد ١٨١١ عاملاً منذ أكثر من سبع سنوات، لمؤازرة عمال تناول البضائع الدائمين بأعمال تفريغ وتحميل كل أنواع البضائع الواردة إلى المرفأ على متن السفن وبالعكس خلال ورديات العمل الثلاث بما فيها أيام العطل والأعياد بموجب أحكام القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٧٩ ونظام الاستثمار المعمول به في المرفأ، والصادر بالرسوم رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٢، وأحكام النظام الداخلي للشركة.

ولأن هؤلاء العمال يقومون بعملية التفريغ والتحميل للسفن سواء كانوا على السطح أو في العنابر، وحتى التنظيف بعد الانتهاء من الحمولة، فهم معرضون للتعامل مع كل أنواع المواد الملوثة من الغبار إلى المواد الكيميائية وأحياناً إلى المواد السامة، كما حدث لباخرة الموت (غوي ب) المحملة لمادة الخشب والحديد، والتي ذهب ضحيتها خمسة عمال بمن فيهم قبطان الباخرة، وإصابة حوالي ٦٠ عاملاً بحالة تسمم في عام ٢٠٠٦، وهذا يؤكد ليس فقط حرمانهم من حق التأمين على الحياة بل حتى من أدنى حقوق الوقاية والأمن الصناعي، وحتى في حالات الإصابة فهم غير قادرين على ترك عملهم خوفاً من سحب البطاقة منهم، وغير قادرين على رفع دعوى حجز على السفينة كي ينالوا حقوقهم، والأمثلة عن الإصابات الخطيرة والتهديد بسحب البطاقة والعمل رغم الإصابات الخطيرة والمزمنة لا تحصى، والعمال يطالبون بتشكيل لجنة عليا من خارج المرفأ لدراسة هذه الحالات، لمعرفة حجمها وتدوينها عملاً لاحقاً لمعالجتها والتخفيف من أضرارها، وصدرور القوانين التي تحفظ حياتهم كبشر أولاً، وكمواطنين ثانياً، ويتساءل بعض العمال: قسم منا كانوا يعملون مع القطاع الخاص بالعمل نفسه قبل تشكيل مكتب عمال التناول، لماذا القطاع الخاص كان يوزع علينا بعض أدوات الوقاية من ثياب وقفازات وغيرها، وتحرمنا منها شركة الدولة؟ لماذا كنا في حالات الإصابة مع القطاع الخاص نقوم بالحجز على الباخرة حتى نأخذ حقوقنا، أما الآن فلا نستطيع ونهدد بسحب البطاقة؟ لماذا نعمل في شركة ضخمة للدولة منذ سنوات ولا يشملنا التأمين؟ أحد العمال صرح لقاسيون بأنه اشغل مع القطاع الخاص بأعمال متعددة وخاصة في لبنان وتعرض لإصابات، لم يشعر بالغربة إلا هنا في عمله وفي بلده ووسط أهله! وتساءلونا لماذا أكد ماركس في موضوع بحثه عن الاغتراب (كيف يشعر الإنسان بالغربة وسط محيطه عندما تُسلب منه حقوقه الطبيعية؟)

أيام العمل المشوهة

هؤلاء العمال كان عددهم أقل من ذلك، وكانوا يقبضون أجر الوردية التي يعملون فيها، أي تحسب بساعات العمل ثم عدد الأيام، سابقا كانوا يعملون أكثر من ١٥ يوماً في الشهر، ثم زاد عددهم إلى درجة أصبحت فيها حصة العامل في الأيام العادية

لا تتجاوز ١٠ – ١٢ يوم عمل، وهم يتهمون الإدارة بزيادة عددهم قصداً كي لا يعملوا أكثر من ١٥ يوم في الشهر، كي لا يشملهم التثبيت، ويعتبرونها لعبة قانونية، والإدارة تنفي وتقول إن عددهم زاد لظروف متعددة أقلها استخدام العمال أنفسهم ذوي النفوذ للحصول على بطاقة، والكثير من العمال ذكروا لقاسيون أنهم في حالات الحركة النشيطة للمرفأ إذا اشتغلوا أكثر من ١٥ يوماً لا يقبضون ثمن الأيام الزائدة، بل تضاف إلى شهر يكون أيام عملهم أقل من ١٥ يوماً، والعمال يتهمون الإدارة بالتلاعب بهذا الأمر لتقليل حجة تثبيتهم.

بعد صدور مرسوم توزيع الكتلة الإنتاجية وتعديل تعليماته التنفيذية بالقرار٨٢٤٩ تاريخ١٢/١٢/٢٠١١ وإعطاء قسم كبير منها لفئات صنفتهم الإدارة حسب قريهم وبعدهم عن دائرة العمل الفعلية، وأعطتهم سقفاً من ٣٠ – ١٢ ألف ليرة فوق رواتبهم وكل امتيازاتهم، وسلبت العمال المياومين حقوقهم فهم لا يتمتعون بأي حق سوى أجرة عملهم اليومي، والتي انخفضت إلى ١٠ آلاف ليرة سورية في أحسن الحالات، وفي الشهر الماضي لم يتجاوز أجرهم ٥ آلاف ليرة، ومعظمهم إما متزوج أو يعيل أفراد أسرته، وقسم كبير منهم يستأجر بيتاً للسكن بأعلى من هذا الرقم، علماً كما أسلفنا سابقاً هم من يقومون بكل العملية الإنتاجية، ويتعرضون لكل أنواع الإصابات والمخاطر.

الإدارة تقول إنهم لا يعملون كل أيام الشهر، هم متواجدون فقط بعدد الأيام التي يعملون فيها، ثم لديهم أعمال أخرى، والعمال يؤكدون أنهم تواجههم في المرفأ شبه يومي، منهم من يأتون بشكل مجموعات من القرى البعيدة، ومنهم من يأتون فرادى وذهابهم وإياهم قد يكلفهم أكثر من ١٠٠ ليرة سورية في

بصفة مؤقتين أيضاً، ولا ندري ما هي الحكمة من عمليات التسريح ثم الاستبدال للعمال؟

إن المرسوم ٦٢/ الذي صدر مؤخراً لتثبيت العمال المؤقتين يحتاج إلى متابعة مستمرة من النقابات من أجل تخفيضه، والا ستضيع حقوق العمال بالتثبيت في زحمة القرارات البيروقراطية والعقل البيروقراطي الذي يشرف على تطبيق هذا المرسوم حيث سيغوصون كالعادة في التفاصيل المتعلقة بالتعليمات التنفيذية التي يصدرها الوزير المختص، لتناقشها بعد ذلك اللجان وتضع تصوراتها لطريقة التثبيت، إن كان بصك موحد يحدد الشروط العامة للتثبيت، أو بصكوك أخرى كل على هواء.

برزت إشكالات عدة سيواجهها العمال الراغبون بالتثبيت، وهي أن العديد منهم قُبِل بالعمل على الفئة الرابعة أو الخامسة ويحمل شهادة ثانوية أو معهد، حيث لم يلحظ القانون أوضاعهم لجهة تعديل أوضاعهم على أساس ما يحملونه من شهادات، فعند رفع الطلبات قبِل لهم أن يحصلوا على شهادتهم التعليمية مجدداً، أي أن يتقدموا إلى امتحان الشهادة الثانوية، فهل يعقل مثل هذا الطلب من الإدارات من أجل تعديل أوضاع العمال الحاملين للشهادات؟ حيث اضطرتهم ظروفهم للعمل ليس على أساس شهادتهم، بل وفقاً لما هو متوفر من عمل، والكل يعلم حجم المعاناة التي يتكبدها العاطلون عن العمل للحصول على فرص عمل، وإن كانت بشروط مجحفة بحقهم، المهم أن يعملوا.

جاء في التعليمات التنفيذية للمرسوم ٦٢/ المادة ٣/ الفقرة٧/.

(للعامل المؤقت طالب إعادة التعيين الذي عمل لدى الجهات العامة بأعمال تتدرج بأكثر من فئة من فئات العاملين في الدولة أن يطلب إعادة التعيين بالفئة التي تتوافق مع العقد، النافذ بتاريخ ٥/١٦/٢٠١١، شريطة إتمامه المدة المحددة في الفقرة ب/ من المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٦٢/ لعام ٢٠١١).
إن عدم الإشارة إلى تعديل أوضاع العمال على أساس ما يحملونه من شهادات عند العقد النافذ، والذين عملوا بفئات أقل من فئة شهاداتهم التي حصلوا عليها



أدنى الحالات، ومعظم الأحيان ينتظرون حتى ساعة متأخرة من الليل ويأتيهم الخبر عن إيقاف تفريغ الحمولة لهذا السبب أو ذاك، وأكدت نقابة النقل البحري أن إحدى البواخر توقفت عن تفريغ الموز لعدم وجود سيارات نقل، فعاد العمال إلى بيوتهم، صحيح أنهم لا يعملون كل أيام الشهر، لكن معظمهم متواجد في أماكن العمل معظم أيام الشهر.

حقوق مغتصبة قانونياً

ما دامت الإدارة والنقابة والاتحاد وكل موظفي المرفأ يقرون بصعوبة عمل هذه الفئة من العمال، والظروف الصعبة جداً التي يعملون بها . إصاباتهم لا تقل سوءاً عن إصابات الجنود الخارجين من المعارك، من حروق كيميائية وكسور وبنز أطراف وعاهات دائمة، إضافة إلى احتمالات الموت.

كل المراسيم والقوانين التي صدرت حتى تاريخه تغض الطرف عنهم وتجاهلهم، وتبتعد عن الصفة التي تم توصيفهم بها (عمال تناول، عمال عرضيون، عمال مياومون، عمال مؤازرة، عمال نقاط) إلى متى يبقى وضعهم هكذا؟ ألى حين انتهاء مفردات قاموس اللغة العربية من كلمات مرادفة لتوصيفهم كي يبقوا خارج القانون؟ وحتى المرسوم ٦٢ لعام ٢٠١١ كل الشروط الموجودة فيه تنطبق عليهم، إلا شرطاً واحداً أجاز فيه تثبيت العمال المؤقتين الذين لديهم صكوك عقد سنوية متجددة، وهم لا عقود لديهم، إذا ما دتم وزعمت الكتلة الإنتاجية لموظفين وإداريين خارج دائرة الإنتاج، وزدتم في العطاء لآخرين حقوقهم غير منقوصة، لا من حيث الراتب ولا من حيث الحقوق في التأمين والإصابات والعطل والتقاعد، فلماذا لم تلاحظوا وضعهم؟ ولماذا حرمتهموهم حقاً مكتسباً

شؤون عمالية

بقوانين؟ وسلبتم منهم أجور عملهم ولقمة عيش أطفالهم، ووضعتموهم على حافة الانهيار، وأصبح الخوف والقلق إلى جانب إصاباتهم وبؤسهم يملكهم. هل هناك من يدفعهم للانفجار ولتفجير حالة الاحتقان عندهم؟ هم يريدون حقوقهم كغيرهم وانصافهم كعمال بشر لهم إنسانيتهم وكرامتهم، وإن كانت تعز عليهم وطنيتهم، ومراعاة ظروف وطنهم من تفجير حالة الغضب والاحتقان.

مراسلات الإدارة والنقابة :

جاء في كتاب موجه من إدارة المرفأ إلى وزارة النقل يحمل الرقم ٢٤٥٣/ص/د تاريخ ٢٧/٣/٢٠١١ (استاداً لتوجيهات القيادة في تثبيت كافة العاملين المؤقتين في الدولة يرجى لحظ وضع هؤلاء العمال عند دراسة مشروع التثبيت نظراً للحاجة الماسة لخدماتهم، وحفاظاً على استقرار أوضاعهم الوظيفية).

وفي كتاب أيضاً من المصدر نفسه إلى الوزارة نفسها وبالتاريخ نفسه ويحمل رقم ٢٤٥٤/ص/د تحدد فيه الإدارة حاجتها إلى ٤٠ عاملاً من خريجي المعاهد المتوسطة والثانوية الصناعية الفنية، ١٢ للفئة الرابعة، و٣٠ لطفائياً و٥٠ حارس ضابطة و٢٥ بحاراً و١٥٠ سائقاً ويكمل الكتاب(منوهين بتوفر الاعتماد المالي لدى الشركة) وحددت الإدارة في عملية الانتقاء (عدد الورديات لكل منهم، وأيام العمل الفعلية ومدى التزامهم بالعمل)

وفي كتاب من نقابة عمال النقل البحري بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١١ طالبوا ضمنه (إن تثبيت هؤلاء العمال يعتبر حلاً عادلاً ومنصفاً لهم، كونهم الآن غير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية، ولديهم قلق كبير على أوضاعهم المعيشية، خاصة بعد تطبيق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠١١، المتضمن توزيع الكتلة الإنتاجية حيث ستخفف أجورهم لما يقارب النصف مما كانوا يتقاضونه قبل التطبيق، ونؤكد أنه في حال عدم إيجاد حل عادل ومنصف لهؤلاء العمال ستحدث مشكلة قد تتفاقم أكثر مستقبلاً).

وعلى الرغم من وضوح نصوص الكتب لكن العمال قلقون من أن تنتقي الإدارة المحسوبين عليها والباقي إلى قارعة الطريق، الإدارة والنقابة تقول وتؤكد أنها ستراعي كل الشروط الأنفة الذكر في الانتقاء، لكن حالة عدم الوضوح وانعدام الثقة بين العمال والإدارة يجعل خوفهم يزداد يوماً بعد يوم، ولديهم قناعة كبيرة بأن هناك من يعمل على (تفتيشهم) من أجل إعادة عمل المتعهدين مع عماله إلى البواخر.

حقوق يجب أن تصان

- _ إجراء عقود عمل نظامية لهم.
- _ لعدم تكرار حالة الفوضى في عددهم، إيقاف الزيادة العشوائية حتى تأمين حقوقهم.
- _ إلى حين البت قانونياً في شرعية حقوقهم، العمل على إعطائهم حقوقاً عادلة في توزيع الكتلة الإنتاجية.
- _ تحسين البنية التحتية للخدمات في أماكن عملهم والتي تنتقص من كرامتهم في وضعها الحالي.

■ ■

فلاحو وجمعيات عامودا يرفعون عريضة:

رفع الغبن ومحاسبة المصرف الزراعي التعاوني

أرسل فلاحو القرى والجمعيات التابعة لمدينة عامودا عريضة موقعة من عشرات المواطنين إلى جريدة «قاسيون» يطالبون فيها برفع صوتهم لرفع الغبن عنهم من المصرف الزراعي التعاوني في عامودا، جاء فيها: (فلاحو ومزارعو المناطق التي يشملها نطاق عمل المصرف الزراعي في عامودا يعرضون ما يلي: إن المصرف الزراعي كما تعلمون مؤسسة وطنية عامة، غايتها مساعدة الفلاحين عبر تقديم الخدمات ومستلزمات الإنتاج الزراعي (قروض نقدية وعينية) من بذار وأسمدة (شلول، أكياس) إلخ. وإن إدارة المصرف لها مهمة تسيير أمور المواطنين والحرص على تنفيذ القوانين وتعليمات القيادة من قوانين ومراسيم وتوجيهات القيادة السياسية، وأن هذه الغاية والإدارة لها هدف هو زيادة الإنتاج في وحدة المساحة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين كافة.

وندرك حقيقة توجيهات القيادة (السيد رئيس الجمهورية) حول ذلك ومكافحة الفساد والروتين. إلا أن مدير فرع المصرف الزراعي يضرب عرض الحائط كل هذه التوجيهات. وقد مرت ويمر القطر في ظروف بيئية صعبة وقاسية، وعلى الرغم من بعض الشكاوى التي قدمت إلى بعض المؤسسات (الرابطة الفلاحية بالقامشلي) فإنه يتمادى ويفسر القوانين والمراسيم على مزاجه، ويسيء لسياسة الدولة من خلال تعامله السيئ مع المراجعين، وإن المصارف الزراعية تعمل بمعايير مزدوجة، مثلاً في بعض المصارف يتم تقديم ومنح قروض لإصلاح المحركات لكافة فلاحيه ومزارعيها، وكذلك قروض استبدال المجموعات المائية التي أصبحت تالفة. ويمكنكم مخاطبة المصارف وطلب كشف بعدد قروض الإصلاح والاستبدال الممنوحة لكل فرع مصرف، ومقارنتها بعدد قروض المصرف الزراعي بعامودا، تل براك، تل حميس، القامشلي، القحطانية، الجوادية...إلخ.

ولتاريخه يتمسك بالروتين إلى أبعد حدود البيروقراطية المكتبية في تعامله مع المراجعين، والتأخير في الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي والتي هي من أهم الثروات الوطنية. لذا نتقدم لمقامكم الكريم راجين سيادتكم رفع هذا الغبن الذي يمارسه السيد مدير المصرف الزراعي وحاشيته، وتعيين مدير جديد للمصرف، يقوم بتسيير أمورنا ويشرف على حسن تسيير قرارات وتعليمات القيادة، وأجراء ما ترونه مناسباً وانصاف مزارعي وفلاحي عامودا وقراها، لكوننا جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن الغالي.

■ ■

المرسوم ٦٢/ لتثبيت العمال.. العبرة في التطبيق الفوري!

واضطرتهم ظروف البطالة لعدم العمل بموجبها، وإن عدم لحظ ذلك هو انتقاص من حقوقهم في حصولهم على ظروف أفضل وأجر أفضل على أساس شهادتهم، ولابد من العمل على تجاوز هذه الثغرة من خلال تعديل التعليمات التنفيذية والصك المعتمد لإعادة التعيين.

والسؤال الملح في هذا السياق: هل كان نهج الحكومة وفريقها الاقتصادي بإصدار القرارات والمراسيم المختلفة التي تم على أساسها تشغيل اليد العاملة، كما هو حاصل، بريئاً، ويستند إلى المصلحة العامة؟ إن فلسفة الحكومة في معالجة أوضاع العمال في القطاع الخاص أو العام تستند إلى وجهة النظر والتوصيات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، والقائمة على أساس تحرير سوق العمل (أي تسهيل التوظيف والطرده)، وإلغاء الوظيفة الدائمة والاستعاضة عنها بالوظيفة التعاقدية والعمل اليومي، وهذا ما عملت على أساسه وسارت الحكومة قدماً في نهجها وسياساتها تجاه سوق العمل، بحيث نشأت أزمات حقيقية بسلوكلها هذا، وتراكمت الكثير من المشاكل المتعلقة بحقوق العمال، سواء من ناحية أجورهم أو تعويضاتهم، وهو بهذا ينسجم سلوكها تجاه تحرير الأسواق وإخضاعها لقانون العرض والطلب في تحديد أسعار المنتجات، كما هو الحال تجاه سوق العمل وإخضاعها للقانون نفسه، ما أدى إلى دوران كبير في اليد العاملة سواء في القطاع العام أو الخاص، الذي أصدرت له قانوناً يتوافق مع تلك الفلسفة، وتركت مصير العمال ومستقبلهم مروهاً لقرارات أرباب العمل، وهذا ما نشاهده الآن من عمليات تسريح واسعة لا تريد الحكومة الحالية الاعتراف بها وتنفي حصولها، مع أن كل الوقائع تؤكدها.

إزاء هذا الوضع المعقد والمتشابك والخطير، بالنسبة لحق العمل الذي كفله الدستور السوري، فإن نقابات العمال وكل القوى الوطنية تتحمل مسؤوليتها تجاه ما يحصل للطبقة العاملة من هجوم على حقوقها في العمل، وفي أجور عادلة تؤمن لها كرامتها في لقمتها وكلمتها.

■ ■

مطلبات

صفقة كلمات تنموية

◀ عبد الرزاق دياب

لماذا كذبت الحكومة السابقة في بيانات النمو، ولماذا تلاعبت بأرقامها، وهي الحكومة التي وعدت جميع السوريين بالرفاه والسعادة والجيوب المنتفخة في نهاية خطتها الخمسية العاشرة؟

ألم يقل ذات محاضرة مقررها الاقتصادي الدردري أنه من الضروري النظر إلى ما تحقق من أنجازات على أرض الواقع عند تقييم منجزات الخطة الخمسية، وأن بعض الذين يكتبون أو يقيمون الخطة الخمسية لم يطلعوا على محتوياتها، وأن تقييمها يجب أن يكون على أساس ما تحقق، وليس على أساس ما نرغب بتحقيقه.

ألم يخدعنا الدردري بقوله إن حجم الاقتصاد السوري في عام ٢٠١٥ سيبلغ ١٠٠ مليار دولار، وأن المؤشرات التي تحققت في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة قريبة جداً من الأهداف المخططة وتجاوزتها في بعض المجالات..
الم تكن كلماته الجزلة والدقيقة عن العدالة والكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية من أكبر ضروب الخديعة التي ساقطنا إلى ما نحن فيه: إن مبادئ الخطة تستند بشكل أساسي إلى مركزية المواطن، وتحسين الأوضاع الاجتماعية كشرط أساسي لاستدامة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التركيز على الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتحقيق الأمن القومي.

ولم يخرج الدردري عن هتافات حكومته عن المواطن الذي سيكون في قلب عاصفة الخطة التي تتميز بالتخطيط التأشيري في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.. ولكنه في غمرة دخوله في عوالم خطلته الاقتصادية تألق في تناول أهدافها الإستراتيجية التي تعتمد على الاستشراف المستقبلي الذي سيكون معتمداً على الإطار المرجعي، واستخدام الخطة لأسلوب النمذجة لتمثيل معدلات النمو والاستثمار.

ولأنه صوت الحكومة العالي رأى أن دورها في اقتصاد السوق الاجتماعي غاية في الأهمية والصعوبة في الإشراف على إدارة دفعة التنمية، وتوفير البيئة الاستثمارية، وهو أهم وأصعب بعشرات المرات من دورها في التخطيط المركزي، وأن توفير الاستثمارات يتطلب حرية تبادل السلع والخدمات وتداول رأس المال وحرية سوق العمل.

لكل ما تقدم قادتنا الحكومة ببيانات الوهم التنموية إلى الفقر، وها هو اقتصاد الظل سيد الشوارع في مدنا التي يعمها الدعاء لليرة بالفرج، ويقف فيها أصحاب المعامل على أبوابها ضارعين إلى الله أن يذهب الكساد والركود، وأن يصلح الحال والسوق، وأن يجعل السوق الاجتماعية آخر الأتام.

تتوالى هذه الأيام انتقادات المسؤولين والصحفيين الرسميين لحكومة العطري وقراراتها الاقتصادية، ويذهب بعضها إلى اتهامها بأنها هي من جرت المواطن إلى الشارع، وهي من خدعت الناس والقيادة السياسية بأوهام التنمية، ومعدلات النمو..
ألم نكتب طوال سنوات جئومها على قلوبنا واقتصادنا أنها ستقودنا إلى الفقر، وأن رفع الدعم عن المواطن هو ما سيجلب انتكاسة اجتماعية واقتصادية، وأن من يعتلي قراراتها الاقتصادية ينفذ تعليمات البنك الدولي، ويرتهن لإرادة أخرى ليس فيها من مصلحة المواطن سوى جره إلى الجدار.

كان من أهداف الحكومة المنصرفة أن تصل إلى معدل نمو في نهاية خطتها يقترب من ٧٪، وأن تساهم في تخفيض نسبة البطالة، وتجعل من المواطن السوري مختالاً في سوق متينة واقتصاد مستقر، وكما قال رئيس الحكومة المنصرمة ذات تصريح إنها تسعى لتوفير الخدمات التعليمية والصحية، وتأمين فرص العمل، واستكمال شبكة الحماية الاجتماعية بشكل عام، وزيادة الرواتب والأجور، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين...ولكن تقريراً اقتصادياً لم يفرأه أحد صدر عن اتحاد عمال دمشق يتحدث عن ارتفاع البطالة في سورية عام ٢٠٠٩ إلى ٣٠٪، وأن التضخم وصل إلى ٢٠٪.

الحكومة التي كذبت علينا عقداً من الجوع... من يحاسبها بعد كل التصريحات التي صدرت عن كبار مسؤولي الدولة؟ ومن سيصنع لنا وعد السعادة الذي أحالنا إلى مجرد صفقة كلام؟

■ ■

الشارع السوري يحسم كل شيء حتى سوق العمل

البسطات وإشغالات الأرصفة غير القانونية لتأمين لقمة العيش



والفواكه والبطيخ، وفي أسواق أخرى تتكاثر بسطات الدخان والأشياء المهربة من الأدوات الكهربائية ومواد التجميل ولعاب الأطفال.
تساءلت «قاسيون» حول تفاقم واتساع هذه الظاهرة، وخاصة في الأشهر الأخيرة، وهل من الممكن أن تشكل حلواً فردية لفرص العمل وموارد للرزق اضطرارية؟ أو تحايلاً على الغلاء الفاحش لأسعار المواد الاستهلاكية، والكساد الذي عصفت بالأسواق في محاولة للحصول على بضاعة رخيصة ويسعر مقبول؟
مع عدد من المتسوقين التفاصيل التقت«قاسيون» مع عدد من البسطويين من بسطات مختلفة، وبعض أصحاب البسطات، وكانت لنا اللقاءات التالية:

- المواطنة سمر التي كانت تنتقل من بسطة ألبسة إلى أخرى قالت: «إننا نضطر للبحث عن البضاعة الأرخص بسبب تفاقم غلاء أسعار المواد على مختلف أنواعها من المواد الغذائية ابتداء من كيلو الفروج الذي شب ناراً حارقة إلى السكر والرز ومعظم أنواع الحبوب والمنظفات والسمون. وحتى محلات الألبسة حيث طرحت التنزيلات والحسومات على معظم الواجبات، إلا أن أسعار الألبسة فيها أضعاف ما نجده على البسطات، أو حتى في محلات البالة، فهنا على البسطات يجد المواطن كل ما يريد من بضاعة وبأسعار رخيصة ربما تضاهي كثيراً ما تعرضه محلات الألبسة، كما أن البسطات تشكل عامل جذب للمتسوقين نظراً لانتشارها أمام المارة، وربما يقرر أحدا شراء حاجة بالمصادفة لمجرد أنه شاهدها على الرصيف وبسعر مغر، في حين أن الذهاب للأماكن الشهيرة أو المحلات المختصة يحتاج إلى قرار مسبق وتخصيص مبلغ للتسوق، وهو أمر غير متوفر لدى الكثير من أصحاب الدخل المحدود، وخاصة في هذه الأيام العصيبة».

- المواطن أبو سعيد الذي بدا سعيداً بالصيد الذي أحرزه قال: «عندي ثلاثة شباب وابنتان، وإذا أراد كل منهم زوج أأخذية فإننا سننكسر بالميزانية والمصرفوف لسنة كاملة، ويكون حينها قد آن الأوان لشراء زوج أأخذية آخر لكل منهم، وللتوفير كنا نذهب عادة إلى المخيم أو شارع لوبية أو شارع صفد، حيث تشتهر تلك المناطق بتواجد الأصناف التي نرغبها وبسعر مقبول نوعاً ما، أما هنا على البسطة فقد استطعت الحصول على أربعة أزواج من الأحذية بسعر زوج واحد من المخيم، فهنا قيمة الحذاء لا تتجاوز الـ ١٥ ل.س، ومشواري لم يذهب سدى، فسعر الحذاء في مكان آخر لا يقل عن ٨٠٠ ل.س، وهذا فارق بالسعر يغري باتخاذ قرار الشراء من البسطة، لأنها أرخص وتحوي بضاعة لا بأس بها حسب وضعنا».

أصحاب المشكلة الحقيقيون هم أصحاب البسطات، وهم الذين يعيشون الأزمة ويمثلونها، وكانت له«قاسيون» مع بعضهم اللقاءات التالية:

- الشاب الثلاثيني أحمد، صاحب بسطة ألبسة، قال: «نريد أن نسترزق، ولا سبيل لمعيشتنا سوى البسطة، واللوم في وجود هذه السوق غير القانونية لا يقع علينا نحن، بل نحن ضحية من ضحاياها، فقلة فرص العمل والظروف المعيشية السيئة هي السبب وراء تزايد ظاهرة البسطات، وكوننا بائمى بسطات لا نرى في عملنا أية أذية لأحد، بل على العكس نحن نحاول إيجاد الحلول، حتى ولو كانت فردية، لمشكلة البطالة، ولو جالت بأفكارنا مشاريع أخرى غير البسطات سنتعامل معها ونمارسها للتخلص من البطالة».

أبو أدهم رب عائلة مكونة من زوجة وخمسة أولاد كلهم بالمدراس، عامل في أحد معامل القطاع العام،

يقول: «أسرتي كبيرة والراتب لا يكفي والوضع المعيشي متأزم بسبب الغلاء، وأنا مضطر للبحث عن مصدر رزق إضافي لإعالة أسرتي، وليس لي سوى هذه البسطة البسيطة وحتى ولو كان ما تأتي به من مردود قليلاً، إلا أنه ضروري لتكملة مصروف الشهر، وحسب قول المثل(بحصة بتسند جرة)».

- الشاب إسماعيل، في العقد الرابع من عمره وعليه سمات الحزن والجدية، صاحب بسطة أدوات كهربائية ومواد مهربية يقول: «مواد مهربية؟ نعم، ولو استطعت أن أحصل على الأفيون والحشيش وأتاجر به لفعلت، واحمد ربك أني مارلت متماسكاً ولم أفعلت المشاكل والتخريب ضد هذا البلد السيئ بفاسديه وناهييه، أنا خريج جامعة منذ أكثر من ثماني سنوات، ولم أحظ بفرصة عمل عند الدولة تناسب شهادتي، ولا حتى لو تجاوزت الشهادة، فأنأ لا أريد منصب وزير ولا مديراً، أريد فقط أن أحصل على مرتب شهري أكل منه لقمة عيش بكرامة، أريد أن أعمل فقط، وليس بمقدوري فتح دكان أو إنشاء حرفة ما، فالدولة حرمتني من ذلك، فماذا أفعل؟ ليس لي سوى هذه البسطة أعتاش منها بانتظار الانفراج أو الانفجار، البسطة مصدر رزقي الوحيد، فهل أتركها وأبتعد عنها لمجرد السمعة أو تشويه المنظر؟! أعطني عملاً أترك البسطة»

- أبو مالك صاحب بسطة قال: «وعدت الحكومة بإنشاء أسواق شعبية وتجمعات للبسطات، ولكن هذه التجمعات المزمع إنشاؤها لا نقيد، فهي خارج حركات التسوق وبعيدة على الزبائن، ومع ذلك لو وجدت هذه الأسواق لانتظمتا فيها، لأن هذا يخلصنا من المشاكل التي كانت تواجهنا، علماً أن هذه المضايقات قد خُفّت في الفترة الأخيرة، من ملاحقة البلدية لنا ومصادرة البضاعة وإهانة شرطة البلدية لنا، إلى تقلبات الحر والبرد الذي نعيشه على مدار أيام السنة، ولكن لا سبيل للتخلص من هذه الظاهرة رغم اعتراض الكثيرين من أصحاب المحلات المختصة بأنواع السلع والبضائع على وجود البسطات أمام محلاتهم، ويعتبرون أن البسطة تنافس تجارتهم، حيث تبيع المنتجات التي نعرضها والتي تشبه إلى حد كبير معروضاتهم بأسعار أقل بكثير من أسعار المحلات»،
-المواطن عبد الله قال:«وجود البسطات في السوق السورية جيد ويحل جزءاً من الأعباء الاقتصادية، فهي الملاذ الأول للفقرء ومحدودي الدخل، فضلاً عن أنها تؤمن فرص عمل، وكما يقال تعطي السوق حركة وحيوية، مع أن البعض يقولون إنها وجه غير حضاري، وإشغال الطرق والأرصفة يسبب إزعاجاً، معهم كل الحق، ولكن الحل ليس بإلغاء البسطات بل بتنظيمها، فالبسطات والأسواق الشعبية موجودة في كل البلدان، وحتى المتطورة منها، ويكون تنظيمها بتحديد أماكن معينة للبسطات يستطيعون فيها الاستقرار دون الخوف من سلطة البلدية، ويجب أن يكون المكان مدروساً، ليس بين المناطق السكنية وليس بعيداً عن حركة السوق».

- أم محمود، الأمثلة الأربعينية التي لا يكفيها معاش زوجها المتوفى، ولها ثلاثة أطفال، اختارت أن تباعد عنهم طيلة النهار لتبيع الخضروات، وتؤمن أسباب الحياة لها ولأولادها، وتجلس تحت أشعة الشمس الحارقة أو تحت المطر أو في البرد القارس لا يهمها قلب الفصول، لتأمين عيش عائلتها، وتقول: «الذين يشترون مني يفاضلون بالسعر لأبعد الحدود، رغم أني لا أرفع الأسعار، لكن بسبب الغلاء العام، وبصراحة لم أعد استطيع

تحقيق | 4

٢٠ ألف بسطة على أرصفة دمشق!!

تزايد أعدادها نتاج الأزمة الحالية.. واستكمال لأزمة اقتصادية – اجتماعية مستمرة

◀ **حسان منجه**

البسطات، التي تشهد مدأً غير مسبوق في شوارعنا هذه الأيام، باتت تتقاسم الأرصفة العامة مع المارة دون رقيب، لا بل إن حصتها هي الأكبر، فتزايدها يعتبر أحد مفرزات الأزمة الحالية ، وفي الوقت ذاته، تعد تعبيراً عن أزمة شباب يبحثون عن فرصة عمل بعدما عصفت الأزمة الأمنية- السياسية الحالية بوظائفهم في شركات القطاع الخاص والمشترك..

تزايد البسطات في هذه الأوقات بالذات، ما هو إلا استكمال لأزمة جيش من العاطلين عن العمل، كانوا ضحية السياسات الاقتصادية- الاجتماعية التي طبقت سابقاً، وما تزال، فما التزايد في أعدادها بأوقات انحسار رقابة البلديات والجهات الأخرى، كالتى نعيشها اليوم، إلا تأكيد لهذه السلسلة من المتديات الاقتصادية- الاجتماعية أي (البطالة – الفقر) أنتجت عبر سياسات اقتصادية مشبوهة، في اقتصاد مشوه أساساً، هذه العامة المستديمة في جسم الاقتصاد الوطني، وهي البسطات، ويبقى حلها مرهوناً بالبدائل العادلة المتاحة..

٢٠ ألف بسطة

ما يقارب ٢٠ ألف بسطة تنتشر في شوارع وأرصفة دمشق، هذا الرقم غير الرسمي الذي تم تسريبه لوزير الاقتصاد والتجارة كعدد حالي لهذه البسطات، وهذا الرقم لم يكن ليتعدى(٥ إلى ٨) آلاف في أسوأ الأحوال، أي أن هذه الأزمة ضاعفت أعداد البسطات بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً، فمنطقة جسر الرئيس وحدها (البرامكة) تحوي ما يقارب ٥٠٠ بسطة منتقلة على أقل تقدير، فالبسطات تنتشر على يمين ويسار الرصيف، أي أن ثلثي الرصيف الدمشقي يعمل اليوم في اقتصاد الظل، ليبقى الثلث الآخر لمارة يتزاحمون من أجل المرور والوصول إلى جامعاتهم أو مراكز عملهم..

تشغل ٦٠% من الأرصفة

مشهد انتشار البسطات على أرصفة الطرقات وأبواب المحلات التجارية بات أمراً اعتيادياً وطبيعياً، فلم تعد تخلو منطقة في دمشق أو أي شارع من شوارعها التجارية من «آرتال» البسطات التي تستحوذ على ٦٥% من مساحة أرصفتها، فالبسطات تنتشر من شارعي الحمراء والشعلان وصولاً إلى سوق الحميدية، والطلياني، والقصاع، والبرامكة، و تمتد القائمة إلى عشرات الأسواق التجارية في دمشق وحدها ..

وللأسيويين نصيب

السوريون المجهرون على مزاولة مهنة الكر والفر فيما مضى ببسطاتهم المتحركة المنتقلة، لبسوا وحدهم من يفترشون شوارعنا، بل أتى زملأوهم من شرق آسيا ليقاسموهم باب رزقهم، وهؤلاء لبسوا بقلائل، وهم من امتنوا «مبارزة» موظفي البلديات، عملاً بمقولة «ما حدا أحسن من حدا»، فهم العالمون بأسرار مهنتهم، والقابضون على مفاتيح الاستمرار وفن البقاء والحياة، في سوق تحكمه شريعة الغاب، حيث البقاء للأقوى، وفي ظل عدم وجود أية محاولة جدية لتنظيم هذا العمل العشوائي، وتبقى القاعدة على أرض المعركة من أجل الحياة هي تلك القائلة: "إذا ما بتبكر بتروح عليك"، فهم يتسابقون للمجيء مبكراً لحجز أماكن مميزة لحلاتهم المنتقلة ..

العمالة الوافدة تضيق الخناق أكثر فأكثر على بائعي البسطات السوريين، وجنسية هذه العمالة هي صينية وبنغلادشية وشرق آسيوية عموماً إضافة إلى الروسية وغيرها، وتعرض بسطاتهم بضائع متنوعة (الإكسسوارات، والعطور، وملابس الأطفال وألعابهم، وملابس الرجال والنساء، والأحذية) مستغلين الأماكن والشوارع التي تشهد ازدحاماً لا سابق له ..

أنين تاجر متهرب

التجار كعادتهم.. تكاد تصل شكواهم للسماء من انتشار البسطات، وهم العاملون ليلاً و نهاراً ودون كلل على قطع أرزاق أصحاب البسطات، لأنهم باتوا يوحسب التجار عبأً عليهم، وقطعوا أرزاقهم، وفي المقابل لا يتوجب عليهم أية التزامات كتلك التي يقدمها أصحاب هذه المحال حسب زعمهم وتقديرهم ..

إن إدعاء أصحاب المحال أن البسطات عالة عليهم وعلى البلد، من باب أن البسطجية لا يدفعون لا ضريبة ولا رسوماً بعكس "التراماتهم" المفرطة في سداد ما يستحق عليهم من ضرائب ورسوم غير واقعي وغير صحيح، ويبدو أن أصحاب المحال التجارية يضخمون عدوهم كعادة بعض الدول ليجدوا مبرراً

لمحاربته، فالالتزام بتسديد المستحقات على أغلب أصحاب المحال التجارية – والجميع يعرف – ما هو إلا كذبة كبرى، تفندھا أرقام التهرب الضريبي الذي يعيشه الاقتصاد السوري، والتجار هم عماده، والمضاف أساساً إلى تهربهم الجمركي باعتراف العديد من التجار أنفسهم، بحجة التعرفة الجمركية العالية..

خيطوا بغير مسلة

للتجار نقول: «خيطوا بغير مسلة»، فدقاتر حساباتكم الثنائية لتفضحكم، فأحداها حقيقية سرية لا يراها إلا معدّها في غرفكم التجارية المغلقة، والأخرى تقدم للمالية، ويتفنن محاسبوكم القانونيون في اختصارها، وجعلها تمارس أقسى أنواع «الريجيم»، وبكل ما سيتبع هذه الفاتورة أيضاً من مساومات تجري للتخفيض والتقليل من حجمها بالاتفاق مع مدراء المالية في المحافظات، وعلى الرغم من أن هذه الفاتورة الوهمية هي أقل من الحقيقية بثلاثة أو أربعة أضعافا..فالتحالف بين أصحاب المحال وموظف المالية، يوصلنا في المحصلة لتجار لا يدفعون ضرائب حقيقية، ولكن ضرائب وهمية لا تساوي شيئاً من حجم أعمالهم ومبيعاتهم، وهذا ما لا يمكن حله من الناحية الإدارية إلا بالفوترة الالكترونية، كحل جزئي ونسبي لفساد موظف المالية، مما يحرم الخزينة العامة للدولة من مئات المليارات سنوياً جراء هذا التلاعب في الحسابات والأرباح.

البسطة «هي الحل»!

جاءت الأزمة الحالية لتفجر وضعاً اقتصادياً محتقناً وموبوءاً بالأصل، وأحدثت آثاراً اقتصادية سلبية غير قليلة، وركوداً في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، وأدت لإغلاق العديد من المعامل والمصانع، وقام العديد من أصحاب المنشآت الخاصة بتسريح عمالهم بشكل تعسفي، أو إجبارهم على تقديم استقالات وإجازات مؤقتة، وهذا يضاف إلى مجتمع يعاني أساساً من تضخم ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى اعتبار وزير الاقتصاد والتجارة أن هذه البسطات نظامية حالياً ما لم يتم تأمين البديل، مما خفف من نسبة الرقابة على هؤلاء، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تعزيز ظاهرة البسطات وانتشارها في شوارعنا ..

الفقر وانعدام فرص العمل هو من دفع أغلب أصحاب هذه

البسطات للعمل متجولين "يتلقطون" أرزاقهم من على الأرصفة والطرقات، ولو كان لدى أغلبهم بديل لما لجؤوا إلى البسطة كوسيلة لتأمين معيشتهم، لتحل البسطة منقذاً وحيداً أمام هؤلاء، فما أجبرهم على مر التنقل و«الشنطة» على شوارع العاصمة سوى ما هو أمر منه، وهو الجوع، والعيش عالة على مجتمع غير قادر على إعالتة!.

«استعصاء» البطالة

ما «جبرك عالمٌ غير الأمر»، هو المعبر الأدق عن حال أصحاب هذه البسطات، فعجز الحكومات السابقة عن تأمين فرص عمل لائقة لهم هو من دفعهم إلى هذا الخيار، فهناك بحسب الأرقام الرسمية ٥٠٠ ألف عاطل عن العمل، بينما تقدر بعض الاوساط الاقتصادية نسبة البطالة بنحو ١٥٪. أي ما يقارب مليون عاطل عن العمل، وبهذه الحالة باتت البطالة إحدى المشكلات والأمراض الهيكلية المستعصية في جسم الاقتصاد الوطني، فالإدارات الاقتصادية السابقة لم تكلف نفسها عناء محاولة إيجاد حل لهذه المشكلة، بل إن سياستها وخططها زادت البطالة عمقا واستعصاءً ..

أماكن مخصّصة

ضبط انتشار الإشغالات، ومنع أصحاب هذه البسطات دون بديل لن يكون حلاً، لأنه سيحرم ٢٠ ألف عائلة في أقل الاعتبارات من مصدر رزقهم ومعيشتهم، وقطع الأرزاق قد يكون في أغلب الأحيان أكثر صعوبة من قطع الأعناق، فتخصيص مكان أو حيز محدد في أسواق شعبية تؤسس لهذه البسطات وهؤلاء المتعيشين قد يكون أحد الحلول المناسبة ..

أساليب للتحail

كانت البسطات ممنوعة ويلاحق أصحابها وتتم مصادرة المنتجات بالإضافة إلى فرض الغرامة وأحيانا السجن، فالمطاردات التي كانت تجري في السابق لأصحاب "البسطات" للحيلولة دون مزاولة أعمالهم لم تجد نفعاً، بل زادتهم تشبثاً بعملهم، ودفعتهم لابتكار أساليب متنوعة يحتالون فيها على الرقابة، لأن المطلوب هو مورد رزق بديل بالدرجة الأولى، فالحاجة لتحسين مستوى المعيشة هي التي تدفع باتجاه ترسيخ اقتصاد الظل والحفاظ عليه، وإنهائه دون حلول بديلة عادلة

تعني حرمان هذا الكم الكبير من الأسر من مصدر أساسي وضروري للدخل غير قادرين على الاستغناء عنه، أو استبداله ببديل غير متوفر أساساً!..

الإحصاء وحده لا يكفي

الإحصاء وحده لن يؤدي إلى إيجاد الحلول الضرورية لتنظيم اقتصاد الظل، ولن يمكن هذا الأسلوب من إدخال هذا الاقتصاد في الاقتصاد الحقيقي أيضاً، كما أن المطاردة اليومية التي تقوم بها البلديات ودورياتها وبعض الجهات الإدارية في المحافظات السورية لقمع هذا النشاطات غير القانونية لن تكون كافية أيضاً، ولن تجدي نفعاً، وهذا ليس من باب اليأس أو القبول بالأمر الواقع، ولا من باب القول بعدم ضرورة تنظيم هذا النوع من الاقتصاد، لا بل من باب الاعتراف بالواقع بكل تفاصيله ومكوناته، فالحاجة هي التي ترسخ – في أغلب الأحيان – هذا الاقتصاد، وإنهاء وجوده أمر شبه مستحيل، لكن تنظيمه وارد ويمكن بالتأكيد، ولكن بشروط، أولها أن يتم ذلك التنظيم على مراحل بما يراعي الأسباب التي أدت لنشأته، وضمن شروط تساهم وتدفع إلى تنظيمه لا إلى زيادة تعتيمة وإخفاءه.

بصراحة

ستبقى البسطات ضرورة لسببين أساسيين هما البطالة وتدني مستوى معيشة السوريين، ما لم تحقق الحكومة الحالية اختراقاً جدياً من خلال رفعها مستوى معيشة السوريين وكسر جدار البطالة الصامت، فالبسطات أرخص، وشريحة غير قليلة من السوريين تفضل التسوق منها، واقتناء معروضاتها من الألبسة وأدوات التجميل، والكتب، والدخان المهرب، ومختلف الأجهزة الكهربائية، وذلك بفضل الأسعار الرخيصة، وقبول أصحابها بحد أدنى من الأرباح لا يرضى به التجار مطلقاً، وهم الطامحون لربح أضعاف أسعار موادهم وسلعهم، فالبسطة تبيع بأقل من سعر المحل التجاري بضعفين تقريباً ..

ومن جهة أخرى، فإن البطالة التي يعيشها الشباب السوري الآن، تجيز لنا القول، إن باعة البسطات لهم الحق في العيش، وفي إيجاد مداخيل أو مصادر لرزقهم ودخلهم، وبالتالي لا يجب أن يكون الحل على حساب هؤلاء كرمى عيون التجار ..

■ ■

الضرائب والرسوم حجة التجار في تدميرهم الدائم.. ولهم نقول: «خيطوا بغير مسلة»



على التمسك بموظف فوق ٥٢ عاماً، وهو في ظروف بلدنا غالباً ما يكون عاجزاً عن استخدام الحاسب ومعرفة اللغات الأجنبية مثلاً، وربما يشكل عائقاً في وجه أتمته بعض القطاعات الحكومية، بينما يفترض أن نكون مقبلين على مرحلة جديدة من الأتمته الشاملة لأعمالنا الحكومة والخاصة!٩.

وهذا لا يعني بحال من الأحوال رمي المتقاعدين المبكرين ولفظهم خارج عملية الإنتاج، بل يمكن الاستفادة من خبراتهم في القطاع الخاص أو في المشاريع الصغيرة التي يجب ألا تتوقف الدولة عن دعمها لتكون شكلاً موازياً، ولو بشكل ثانوي، لبقية المشاريع العامة وهي الأساس، والخاصة التي يمكن أن ترفدها وتدعمها ..

ويبقى أن نقول إن التقاعد المبكر ليس هو السبيل للخلاص من مشكلة البطالة، فحل هذه المشكلة يبقى أساساً في خلق فرص عمل جديدة بشكل مستمر، عبر فتح جبهات عمل حقيقية ومشاريع وطنية كبرى في القطاعات كافة تأخذها على عاتقها الدولة المخططة الواسعة التدخل، صاحبة التفكير الاستراتيجي والرؤى العميقة.

■ ■

تطبيق قانون التقاعد المبكر في سن ٥٢ سنة سيشمل بحدود ١٢٥ ألف عامل، بتكلفة تقدر بـ ٨٥ مليار ليرة سورية في خمس سنوات، وهذا بحسب الدراسة والأرقام التي أشار إليها خلف العبد الله مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل ..

إن إحالة تلك الشريحة من العاملين في الدولة على التقاعد سيسمح بتأمين فرص عمل لـ ١٢٥ ألف شاب سوري، وهذا يعني أن تكلفة فرصة العمل في هذه الحالة تصل إلى ما يقارب ٦٨٠ ألف ليرة، وهي تماثل تكاليف فرصة العمل السورية حسب الدراسات السابقة، بينما تصل إلى ٢,٥ مليون ليرة تكلفة فرصة العمل الواحدة في العالم ..

هذا يعني أن إحالة هؤلاء العاملين إلى التقاعد المبكر سيكون في مصلحة القطاع العام، لأنه سيسمح برفده بدماء جديدة قادرة على العطاء بدلاً من تلك الكوادر المعمرة، وسيساهم في الوقت عينه بحل جزئي لمشكلة البطالة المستشرية في صفوف الشباب السوري ..فالتقاعد المبكر هو أحد الحلول المتاحة أمام الاقتصاد السوري.

ومع وجود رافضين لقانون مماثل يبرز السؤال: ما الفائدة التي يرجونها من الإصرار

التقاعد المبكر.. ومشكلة البطالة

حسان. م

في وقت تنادي فيه الدول الأوروبية لرفع سن التقاعد إلى ٦٧ عاماً، نجد أن السوريين يبحثون عن تخفيض هذا السن إلى ٥٢ عاماً كمشروع قانون مأمول، فهل لهذه المطالبة السورية ما يدعمها في الواقع العملي؟!

الدعوة الأوروبية، ما هي إلا نتاج تركيبة المجتمع الأوربي الهرم الذي تتخفض فيه نسبة البطالة إلى حدود متدنية، مما يجعلهم متمسكين بموظفيهم، وهي نتاج عقلية المجتمع الرأسمالي الحاكم في هذه البلدان، بينما طبيعة المجتمع السوري الفتية هي التي تقتض تخفيض سن التقاعد لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذين يصلون إلى ٢٥٠ ألف داخل جديد سنوياً ..

مشقيتا نموذج للتلاحم الوطني



نكبة اليرموك.. وضحايا الانتظار والاستهتار!

وصلت إلى «قاسيون» شكوى موقعة من «مواطني منطقة اليرموك المنكوبة» في القامشلي، تشير إلى تأخر الجهات الرسمية في المنطقة بإغاثة سكانها الذين ضربت منازلهم سيول جارفة فهدمتها، وفيما يلي نص الشكوى كاملاً:

«تعرضت بلدية اليرموك وقراها التابعة لمنطقة القامشلي بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١١ إلى فيضانات وسيول جارفة قادمة من العراق، أدت إلى انهيار وسقوط المنازل الطينية وتشقق وتصدع في الأبنية الأسمنتية، وعلى إثرها تم تشكيل لجان لتقدير الأضرار برئاسة مدير منطقة القامشلي بتكليف من محافظ الحسكة، وبدورها قامت اللجان بتقدير قيمة الأضرار وتقريفها ضمن جداول، وتم تنظيم ضبوط من الشرطة بذلك، ومنذ ذلك الحين ومعظم الأهالي يقيمون ضمن خيم وبيوت شعر في العراء، منتظرين التعويضات التي وعدتهم بها الحكومة على أن تصرفها لهم بسرعة وخلال أيام لا تتجاوز الأسبوع، لكون المنطقة منكوبة، وخاصة أن المنطقة كانت تعاني ولسنوات عديدة من الجفاف، وهي فقيرة وقاحلة ولا يوجد فيها آبار زراعية، وهذا الأمر ليس بخفي على أحد من المسؤولين جميعهم.

نرجو إنصافنا والإسراع بصرف التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الفيضانات، علماً بأن هذا الوضع الإنساني لا يحتمل التأخير أو التأجيل، ولا يتطلب كل هذا الوقت ليتم التصديق والتوقيع عليه من قبل المسؤولين، بينما المواطنون يقبعون تحت خيم مسلمة لهم من قبل الهلال الأحمر، ويسكنون في بيوت الشعر تحت الحر الشديد، ناهيك عن الأمراض التي انتشرت وخاصة عند الأطفال.

فأصبحت القناة عند المواطن بأنه لا توجد تعويضات وأن جولات اللجان التقنيدية عن أحوال المواطن والوعود التي تم قطعها بأنها كذب الرماد في العيون.

يرجى إنصافنا بالأفعال لا بالأقوال، فليس لدى المواطن سوى الانتظار ثم الانتظار ثم الانتظار!

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت الأهالي في منطقة اليرموك، وتطالب بالإسراع في تلبية احتياجاتهم وتأمين التعويضات لهم انطلاقاً من أن عهد التأخير والتسويق والمماطلة يجب أن يشهد نهايةً فوريةً على امتداد الوطن بما يخدم مصلحة المواطن ويصون كرامته أولاً وأخيراً.

■ ■

فعاليتها الاجتماعية والسياسية والديمقراطية، ونأمل أن تكون هذه (السورية) الجديدة التي يشارك فيها، من خلال الحوارات الوطنية، جميع أبناء الشعب السوري، ممن يريدون المشاركة في بناء سورية الحديثة».

- أحد أعضاء المجلس البلدي في مشقيتا قال: «التظاهرة ضمت كافة الفعاليات والشباب من كافة الأطياف المختلفة، يهتفون للتجديد والتغيير والتطوير، وستكون سورية عند خروجها من هذه الأزمة حديثة بكل شيء. فيتشارك كافة الجماهير وتكاتفها سنيني سورية بدأ بيد، سورية الحديثة القوية النابعة. نتمنى لسورية دائماً أن تكون متماسكة قوية، ونطمح دائماً للأفضل والأحسن، وستكون سورية نموذجاً لكثير من الدول».

ها هي ذي مشقيتا أو (مسقيتا: أي الأرض التي سقتها الآلهة) مفعمة بالروح الوطنية وحب الوطن، تعيش الحلم والأمل ببناء وطن جديد ديمقراطي حر، نظيف من الفاسدين والمفسدين، وذو اقتصاد متين لمواجهة كل المخططات والمآمرين.

■ ■

السوري هي ثقافة التعامل الحضاري في الشارع نفسه، من حيث طرح المطالب والتحاور مع الآخر وقبول الاختلاف واحترام الرأي، وتقليل الهوة وصولاً إلى ردمها نهائياً للوصول إلى نقاط مشتركة بين وجهات النظر المختلفة».

- أحد المواطنين المشاركين قال: «تم التحضير لهذه التظاهرة من الأهالي والفعاليات في البلدة، بدعوة جميع ألوان الأطياف الاجتماعية والسياسية والدينية، تأييداً لبرنامج الإصلاح الذي يقوده رئيس الجمهورية وتأكيداً على التلاحم الوطني بين جميع فئات الشعب السوري، ورفضاً لكل المؤامرات التي تتعرض لها سورية، ورفضاً لكل الدعوات التكفيرية والسلفية التي تتعرض لها. وكانت هناك مشاركة كبيرة وجموع غفيرة من مناطق مختلفة ومن القرى المجاورة لبلدة مشقيتا، بالإضافة لبعض الفعاليات من جامعة تشرين. وهنا أريد أن أقول إن المؤامرات ليست بجديدة على سورية، وإنما هذه المؤامرة جديدة بنوعيتها وفي أطرافها الداخلية والخارجية، وأدواتها، وأسلوب إدارتها وتأجيلها. نحن بالتأكيد بحاجة إلى الإصلاحات، ونحن مع الإصلاح، ونأمل أن تكون هناك سورية جديدة بكل ألوانها وبكل

شهدت بلدة مشقيتا في محافظة اللاذقية يوم الخميس ٧/٧/٢٠١١ تظاهرة وطنية للتأكيد على التلاحم الوطني ونبذ الطائفية والفتن المفتعلة، وخاصة في هذه الفترة العصيبة من التاريخ السوري، حيث تحاك المؤامرات من الداخل والخارج، ومن المخربين وبعض المنتفعين من الأزمة في السلطة نفسها ضد أمن واستقرار ومثانة الصف السوري ووحدته الوطنية.

وقد أشدّت في التظاهرة الأغاني الوطنية لفيروز ومارسيل خليفة، وأرتفعت الهتافات والشعارات الوطنية الجادة مثل (لا سلفية ولا إخوان، بدنا تحرير الجولان) و (واحد واحد واحد الشعب السوري واحد). وعلى هامش هذه التظاهرة التقت «قاسيون» بعض المنظمين والداعين لها، وبعض المواطنين المشاركين فيها، وكان لنا منهم هذه التصريحات:

- أحد المنظمين لهذه التظاهرة قال: «الهدف الأساسي من هذه التظاهرة هو إثبات الألفة والأخوة والتماهي بين مختلف أطياف الشعب السوري الذي يحاول البعض أن يوهمنا أن هناك فوالق طائفية ودينية تفتت الوحدة الوطنية الداخلية، والهدف الثاني والأسمى هو خلق ثقافة جديدة في الشارع

برسم وزارة الري:

محطة جروة.. والردّ المؤجل!

بالعطش ولم تأخذ سوى ريتين فقط لقلة المياه، وخاصة على القناة (MO/ على حد قول الفلاح (س.م)، ناهيك عن الأعطال والانخفاضات في المراوي الحقلية الأسمنتية وغيرها، ويشكو الفلاحون من قلة المياه في الخلف، وخاصة في جمعية الجربوع أثناء عمليات ري الترييس والقطن على حد قول الفلاح (أ.س)، وعند لقائنا بعمال محطة ضخ جروة أكدوا أن المحطة تعمل بطاقتها القصوى، ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن المحطة لا تقي بالغرض المطلوب، وأثناء جولة وزارة الري على المحافظة قدمت جمعية التضامن مذكرة إلى الوزارة تتضمن أهم الصعوبات التي يعاني منها فلاحو هذه الجمعيات ومنها:

- العمل على استكمال إكساء المراوي الحقلية وتركيب مراوي أسمنتية حيث لا يزال ٥٠٪ من المراوي ترابية.
- تبديل وتغيير المحطة والتي أكل الدهر عليها وشرب.
- هناك نقص دائم في كميات المياه.
- العمل على صيانة المصارف الزراعية والمراوي الحقلية الترابية.
- الري مقبول في الأمام وفي الخلف ضعيف.
- انقطاع التيار الكهربائي يؤثر على عمل المحطة.
- وإلى الآن لم يأت رد من المسؤولين في وزارة الري على هذه الشكوى، والخوف كل الخوف أصبح ألا يأتي الرد أبداً.. وكما يقول المثل (شكوة هدلة على الشرطة).
- هذه القضية التي تمثل معاناة للفلاحين وللوطن نضعها برسم وزارة الري، فمتى تعود الحقوق لأصحابها؟ إننا في «قاسيون» نقف إلى جانب الفلاحين الذين يكدهم وعرقهم وحرمانهم يقدمون القوت والغذاء والحماية للشعب والوطن.. فهل من مستجيب؟

■ ■

قرية «عكوب» تلوح بالتصعيد!

الوحيدة الصالحة للتوسع السكاني، فضلاً عن كونها مزروعة بأشجار الزيتون ويوجد فيها عدة مساكن مأهولة، ونظراً لما لهذه الشبكات من ضرر كبير على جميع الأهالي من حيث هضم مساحة هذه المنطقة بالكامل تقريباً عدا عن ضررها الصحي الخطير المثبت علمياً لما تسببه من أمراض سرطانية نتيجة إشعاعاتها وخاصة على الأطفال، فضلاً عن أزيزها الشديد، حاولنا مراراً، وبشكل حضاري، بطريقة تقديم الطلبات ومقابلة المسؤولين في وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها، لتحويلها إلى مسارها الصحيح داخل أراضينا في الشرق أو الغرب من القرية، إلا أن قوى الفساد (السموعة كلمتها) كانت دائماً تعمل عكس إرادتنا ومصالحنا، ونصر على تنفيذ ما يتطابق مع مصالحها الخاصة الضيقة، متذرة بالمصلحة العامة، بحيث قامت بتسليم خيرة أراضينا «للمتعهد»، ولم تعبأ بتبعات ذلك على أراضنا وصحتنا، حتى لو أدى ذلك إلى تهجير بعض السكان من بيوتهم!

وبعد ما لمسناه مؤخراً من انطلاق قطار الإصلاح بقيادتك الحكيمة، وانطلاقاً من أن جوهر الإصلاح هو المواطن، جئنا بطلبنا هذا، راجين إعادة الحقوق لأصحابها ورفع المظالم، وتكليف من تروثه مناسباً وبشكل مستقل لتبنيان الموضوع على أرض الواقع ليضعكم في صورة وحجم المصيبة المولدة لاحتقان شديد بين جميع السكان.. ودمتم عوناً للقراء والمنسيين».

■ ■

قدرة عدد كبير من أبناء القرية على العودة إليها والاستقرار فيها وبقاتهم مشتتين في العديد من أحياء العاصمة وعلى تخومها.. كما أثر هذا على بقاء الخدمات في القرية بحدودها الدنيا، وأكبر مثال على هشاشة هذه الخدمات عدم توفر وسائل نقل خاصة بـ«عكوب» تصلها بالعاصمة، حيث ما تزال القرية حتى الآن تعتمد على ميكرو سيرفيس «حفيبر الفوقا» الذي لا يخدم القرية بالشكل اللائق، وكثيراً ما يرفض السائقون العاملون على هذا الخط من المرور في «عكوب» إلا بأجرة مضاعفة!

بناء على ما تقدم فإن أهالي «عكوب» الذين أوشكوا على اليأس من إمكانية إنصافهم في مصالحهم وأراضيهم وطموحاتهم، رفعوا كتاباً إلى رئاسة الجمهورية لاستعادة أراضيهم، كمحاولة أخيرة، وهم يلوحون باللجوء إلى وسائل أخرى، دارجة الآن، إن لم يجد ذلك نفعاً!!.

يقول الكتاب الذي وقّع عليه العشرات من الأهالي:

«السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد..

مقدمه: أهالي وسكان قرية عكوب الواقعة على الطريق السياحي الممتد بين صيدنايا ومعلولا نعرض لسيادتكم ما يلي:

تم في السنوات القليلة الماضية تمرير أبراج شبكات كهربائية باستطاعة ٤٠٠/ ك.ف.أ

من داخل أفضل أراضي قريتنا، وعلى حدود المخطط التنظيمي تماماً، وهي المنطقة

تقع قرية عكوب شمالي دمشق، على مسافة أربعين كيلومتراً عنها تقريباً، وهي إحدى أصغر القرى في القلمون الغربي، وتعد امتداداً لسهل صيدنايا.

هذه القرية المشهورة تاريخياً بزراعة التين والعنب والحبوب، ومؤخراً بزراعة التفاحيات والزيتون واللوز، ما تزال تتعرض لحيف شديد بعد أن قضت الاستملاكات العسكرية جزءاً كبيراً من خيرة أراضيها منذ سبعينيات القرن الماضي، وأجهزت أبراج الشبكات الكهربائية على أجزاء أخرى لاحقاً، بحيث لم يبق للسكان إلا الأراضي البور التي لا فائدة تذكر من معظمها، والقليل من الأراضي الجيدة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أضيف سوء على سوء منذ نحو عامين، بعد أن عمل بعض المتنفذين في القرية، الذين لا همهم سوى مصالحهم الشخصية الضيقة، وبالتواطؤ مع متنفذين آخرين في جهات حكومية أخرى، على تغيير خط سير شبكة أبراج كهربائية جديدة، ومرورها بموازة الشبكة القديمة، فأعدمو مساحات واسعة أخرى من الأراضي الجيدة للقرية! ولم تنفع اعتراضات الأهالي وعرائضهم المرفوعة إلى الجهات ذات الصلة في تغيير الأمر المفروض عليهم قسراً وبعكس مصالحهم وإرادتهم..

وقد أثّر كل ذلك على المخطط التنظيمي للقرية، بحيث بقي ضيقاً ومحدوداً وغير متناسب مع الزيادة الطبيعية للسكان وحاجات التوسع العمراني.. ولعل هذا هو السبب الحقيقي لعدم

أحلام مواطن سوري «منتوف»

فارتسمت ابتسامة كبيرة على وجه صاحبنا قبل أن يأتيه صوت خشن وأجش ليوقظه، فيجد زوجته التي أكل الدهر عليها وشرب «أيضاً» تقف فوق رأسه تنهره لأنه تأخر عن العمل، فيستيقظ ويجد نفسه في بيته المبني من صفيح على أطراف أقدم العواصم في العالم، ليبدأ رحلته في يومه الجديد للبحث عن لقمة عيشه وعيش أطفاله في قطار العاطلين عن العمل، حاملاً في جيب بنطاله الرث همومه وأحلامه المسروقة بين روتين الفساد وبيروقراطية المكاتب والموظفين، طوال العقود الماضية وخاصة في عهد النائب الاقتصادي غير المأسوف عليه «الدردري» الذي جعل المواطن السوري يترحم على أيام «السفر برك».

■ ■

وبينما كان يحدث نفسه مشدوهاً، وصل إلى مبنى البلدية، فقرر الدخول والسؤال عما يحدث في هذه المدينة الغريبة، ليجد أمامه شخصاً متواضعاً يجلس خلف طاولة جديدة يقول له: إن الحكومة الموقرة أصدرت الأوامر ونفذت قراراتها بشأن المدينة بهدف جعلها تدخل موسوعة غينيس من حيث الجمال، ووهبت لكل فلاح منكوب جراء سنوات القحط والجفاف سلة غذائية وتموينية تكفيه هو وعائلته لمدة لا تقل عن العام، وأمنت فرص العمل لشبابها كي يكفوا عن الهجرة إلى المدن الكبرى، أو الترحال والهجرة خارج البلاد، وأنها أعادت الجنسية السورية للمجردين منها من أجنب الحسكة والمكثومين أيضاً (١١٩)، وكذلك وزعت الأراضي على الأسر المحرومة من ملكية الأرض، وثبتت حق الفلاح الذي لم يثبت بأرضه «انتفاع استئجار»..

عندما عاد إلى بيته، أو ما يسمى بيتاً في عاصمة لم يعد للبشر فيها مكان، كعادته لم يجد شيئاً لياكله، فقرر الذهاب إلى النوم مع أحلامه الجميلة ولم تمض نصف ساعة حتى بدأت الأحلام تراهوه ليجد نفسه على أبواب مدينة تشبه الجنة بمنظرها الأخاذة، حيث تحيط بمدخلها لافتة مضاة كتب عليها بألوان الطيف «مدينة القامشلي ترحب بكم»، ليدخلها فيجد أبنية معمرة بشكل هندسي منظم وحدثاً لا حصر لها في كل اتجاه، وأرصفة معبدة على الطريقة الأوروبية، وشوارع نظيفة، ووجد فيها حاويات قبامة أكثر من عدد السائرين على الطرقات فيها، والأمر الذي بدا غريباً له كان عدم وجود أي رجل أمن في طرقاتها أو أزقتها.

◀ سلام نمر

إطلاق الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير



من أمام قلعة دمشق، وفي الظل الطويل لتمثال صلاح الدين الأيوبي، أعلنت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير انطلاقتها.. وجاء هذا الإعلان بحضور قرابة الخمسمائة من الشيوعيين والسوريين القوميين وأصدقائهم..

تأتي أهمية الحدث من الحقيقة القائلة: إن تثمير أي حركة شعبية عفوية لا يمكن أن يكون إلا من خلال حركة سياسية تعبر عن مصالح تلك الحركة، وعليه فقد وضعت الجبهة نفسها بما تملكه القوى المكونة لها من خبرة سياسية ونضالية في خدمة الحراك الشعبي وفي خدمة الضرورة الواقعية في التغيير وفي التحرير بما يخرج سورية وشعبها من عنق الزجاجة خروجاً آمناً يصب في مصلحة الجماهير الشعبية الواسعة..

بدأ الإعلان بالنشيد العربي السوري

الرفيق حمزة منذر: خيار المقاومة الشاملة

(الوحدة الوطنية تتطلب دستوراً جديداً، وتتطلب إعادة توزيع الثروة، ليس بين الناهيين أنفسهم بل بين فقراء الشعب وبين الناهيين. جئنا إلى هنا لإطلاق الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، من التنظيمين الحزب السوري القومي الاجتماعي، واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وشخصيات هامة وطنية معروفة على مستوى القطر منهم:

النقابي المعروف إبراهيم اللوزة، الدكتور الأستاذ الجامعي محمد غفر، الأستاذ والباحث حسني العظمة الوطني وابن العائلة الوطنية المعروفة، النقابي نزار ديب، الأستاذ باصيل دحدوح، الأستاذ والمناضل عادل النعيسة، وهي جبهة ليست مغلقة بل مفتوحة لكل الوطنيين الشرفاء، لكل من يريد تعزيز الوحدة الوطنية والخروج من هذه الأزمة العميقة التي نعيشها إلى وحدة وطنية أقوى، إلى تحرير الجولان بخيار المقاومة الشاملة، لأن المفاوضات لم تحرر شيئاً، الذي يحرر الأرض هم أبناء الشعب وخصوصاً الفقراء بتوحد كامل مع الجيش العربي السوري، ولنا في المقاومة اللبنانية مثال يحتذى، ونحن لسنا جدداً على المقاومة، ما قام به يوسف العظمة لن يسمح لنا أن نترجع إلى الخلف بل يعطينا المدد للتوجه نحو الأمام إلى خيار المقاومة الشاملة، هذا ما نريده بكل بساطة، منذ سنوات واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تدفع شعارها الأكبر: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، وهو شعار يستبطن كل الشعارات المركزية للحزب الشيوعي السوري «وطن حر وشعب سعيد»، «سورية لن تركع» وقد ألبنا على أنفسنا إعادة الدور الوظيفي وإعادة بناء الحركة الشيوعية في سورية بين الجماهير).

د.علي حيدر: نحو تغيير ديمقراطي وطني على قاعدة المواطنة الحقّة

ألم يعد حالنا يستوجب العمل للتوجه نحو برنامج تغيير يهدف إلى صيانة هويتنا الوطنية والقومية، ويضع سورية على خط التغيير والانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية، القائمة على مؤسسات دستورية، تجسد فيها سيادة القانون وتداول السلطة مدنياً وسلمياً، عنواناً لمشاركة الشعب السوري في إدارة مجمل شؤون حياته... نعم لقد بات الشعب السوري بحاجة إلى تغيير ديمقراطي وطني على قاعدة المواطنة الحقّة ـ مواطنون أحرار في وطن حر ـ فكان التلازم بين التغيير والتحرير ـ

ولأننا من أبناء هذا الوطن فقد أخذنا على عاتقنا، وقررنا التعبير عن إرادتنا وعن رأينا بأن الدخول في عملية التغيير يجب أن يبنى بداية على مفاهيم وذهنيات بديلة لمفاهيم وذهنيات الاستبداد أيأ كان مصدرها ـ وأن التغيير يتم بمشاركة كل القوى السياسية الراغبة في خوض غمار العمل الوطني بعيداً عن الإقصاء وعن احتكار الرؤية من زاوية واحدة وعن الادعاء بامتلاك الحقيقة

الكاملة وانطلاقاً من المشاركة في رؤية الحقيقة والاشتراك في الحياة مع كل أبناء وطننا ـ فتحن من خلال مشروعنا هذا، نسعى إلى دعوة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية إلى تأسيس ميثاق سياسي جديد، وطني المحتوى، ديمقراطي الآلية والثقافة، ينهي احتكار السلطة ويؤسس لمرحلة انتقالية تخرج بلادنا من النفق وتضعها على طريق التطور الحضاري، عموده الفقري، الاشتراك في وطن واحد، في وحدة حياة ووحدة مصير، يؤسس لفعل سياسي، ينسجم مع مرحلة التغيير وعنوانها الأبرز ـ حق المواطنة للجميع والحرية المسؤولة والديمقراطية الوطنية ـ ويتصدى للمسائل السياسية والقضايا الوطنية والقومية المطروحة في الساحة السياسية السورية بما يحفظ وحدة الوطن وسلامة أراضيه ـ ونؤكد استعدادنا التام للحوار المستمر والهادف مع كل الأحزاب والتيارات والتجمعات والهيئات واللجان والقوى والشخصيات الوطنية دون إقصاء من أحد لأحد، وصولاً إلى إطار وطني واسع يتسع لكل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في سورية للعمل على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن ـ نستطيع من خلال التوجه فريق عمل واحد إلى مؤتمر الحوار الوطني على قاعدة الندية والمساواة بين جميع المتحاورين بلا شروط ولا سقف إلا سقف الوطن ـ ووضع مصلحة سورية فوق كل مصلحة ـ وعلى قاعدة أن التغيير السياسي هو المقدمة والمفتاح لأي تغيير آخر ـ وتظل الأولوية قائمة لما سبق وأوردناه من مطالب في بياناتنا السابقة والمتمثلة في:

- ١) فك الحصار عن كافة المدن السورية.
- ٢) حق التظاهر السلمي وقيام الدولة بواجباتها في حماية المتظاهرين سلمياً.
- ٣) رفض الحل الأمني ووقف كل أشكال التعاطي الأمني مع المتظاهرين سلمياً، ورفض العنف العبثي.
- ٤) إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والموقوفين على خلفية الحركة الشعبية الوطنية السلمية.
- ٥) التحقيق في جميع الأحداث الدائرة ومحاسبة كل من تسببوا في إراقة الدماء السورية الزكية الغالية.
- ٦) دعم الحركة الشعبية الوطنية السلمية باعتبارها ضمانة التغيير الجذري والشامل.

الانتصار للشعب في قضاياء المحقة ـ والخلود لشهداء الشعب والوطن فهم في ضمائرنا خالدون ـ

نص إعلان إطلاق الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

والمخفية، ومصادرة الموارد المنهوبة وتحويلها نحو التنمية الشاملة، وإعادة كل ما تم خصخصته تحت ستار الاستثمار أو التاجير إلى ملكية الدولة ـ
٧ ـ الجيش العربي السوري رمز السيادة الوطنية ورمز الوحدة الوطنية، ومهمته حماية الوطن والمواطن والمساس به مساس بالسيادة الوطنية والوحدة الوطنية ـ
٨ ـ مواصلة دعم حركات المقاومة ضد الاحتلال في فلسطين ولبنان والعراق، والتأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان، وكامل الأراضي المغتصبة ـ

(٢) في المجال السياسي:

- ١ – إصدار دستور جديد للبلاد يمنع التمييز، ويؤمّن حقوق المواطنة الكاملة لجميع المواطنين السوريين، بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية أو الجنس أو الانتماء الحزبي، وفي جميع المجالات والمناصب الرسمية بمختلف مستوياتها ـ وتلغى على أساسه جميع القوانين الاستثنائية التي تحد من حق المواطن في التعبير عن رأيه، ويعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة ـ
- ٢ – إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أحزاب على أساس وطني شامل، تؤمن بوحدة الشعب السوري وترايه الوطني ـ
- ٣ – إصدار قانون انتخابات جديد وعصري، يحقق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ويمنع تأثير جهاز الدولة أو قوى المال، واعتبار البلاد دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية ـ
- ٤ – تفعيل دور الإعلام من خلال قانون جديد ينظم دوره كسلطة رابعة في عملية الرقابة، وفي تعميق الثقافة الوطنية، ويسمح بإقامة منابر إعلامية حرة ـ
- ٥ – فصل السلطات، وتحقيق سيادة القانون ـ

الرفيق د. قدري جميل: ولادة تحالف وطني جديد

إعلان الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير يعني ولادة تحالف وطني جديد، هذا التحالف سيعمل من أجل الإصلاح الجذري الشامل، إن الإصلاح الجذري الشامل يعني التغيير والتحرير والذي يعني الإصلاح الجذري الشامل وهو من حيث رؤيتنا التي يعكسها الإعلان والذي قرأ عليكم قبل قليل يعني سياسياً إن الشعب يريد دستوراً جديداً ، أي تتطلب حلولاً عميقة، والدستور الجديد هو أحد هذه المتطلبات والحلول ـ
إن الإصلاح الجذري الشامل يعني سياسياً قانون أحزاب جديداً، قانون أحزاب حقيقياً ، قانون أحزاب له علاقة جدية وعميقة مع المجتمع وتمثل المجتمع، وليس أحزاب ليس لها علاقة لا بالجمهور ولا بالشارع ولا بالمجتمع، لذلك فإن قانون أحزاب على أساس وطني شامل يضمن العضوية في كل حزب من الأحزاب الناشئة على أساس أن كل مواطن سوري له حق الانتخاب إلى الحزب، هو ضمانة لقانون أحزاب حقيقي، وكما قلنا سابقاً فإن قانون أحزاب حقيقي لا يعني شيئاً إذا لم يرافقه ويمشي بشكل مواز له قانون انتخابات حقيقي، وقانون انتخابات حقيقي الذي يهمننا من أمره أن يضمن عدم سيطرة لا جهاز الدولة ولا قوى المال على مجلس الشعب المقبل، إن دستوراً جديداً وقانون أحزاب جديداً وقانون انتخابات جديداً يعني أن مطلب الشعب بنظام جديد قد تحقق ـ
إن الإصلاح الجذري الشامل يعني اقتصادياً بالدرجة الأولى اجتثاث الفساد الكبير من جذوره وإلى الأبد، إن الفساد هو آفة سرطانية تآكل جسد المجتمع وجسد جهاز الدولة ولا يمكن اليوم التقدم ولا أية خطوة للأمام في أي مجال من المجالات دون محاربة الفساد والقضاء عليه، إن إسقاط الفساد سيفتح الطريق واسعاً أمام الشعب السوري لكي يحقق حلمة في العيش الكريم في وطن حر وشعب سعيد، إن القضاء على الفساد لا يمكن أن يتم دون حركة شعبية فاعلة تعمل بشكل دائم على حماية الثروة الوطنية على منع النهب والسرقة وتكيبل الحرامية بأي شكل من الأشكال، إن الإصلاح الجذري الشامل يعني اقتصادياً حل مشكلة الاجور وتضييق مشكلة الفقر، إن الإصلاح الجذري الشامل يعني تأمين الأجر اللائق للذين يعملون ويكدون ليلاً ونهاراً ولا يحصلون إلا على الجزء اليسير من احتياجاتهم، إن الإصلاح الاقتصادي الذي هو أحد مكونات الإصلاح الجذري الشامل في ظل اجتثاث الفساد قادر ليس فقط على حل مشكلة

في النهاية التحية لكل شهدائنا المدنيين والعسكريين الذين عبدوا الطريق لنا لكي نسير إلى الأمام وهذه الجبهة هي بداية الطريق.

- ١ – صيانة حرية واستقلال سورية ارث الأجيال ووصية الثوار الأبطال، و التصدي لكل مشاريع الهيمنة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية والثقافية، وتوفير المقومات المادية لذلك عبر اعتماد خيار المقاومة الشاملة، وصولاً إلى إسقاط مفاعيل وعد بلفور وسايكس- بيكو ـ
- ٢ – التأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان وكامل الأراضي المغتصبة، ووقف جميع المفاوضات المباشرة وغير المباشرة ـ
- ٣ – استعادة دور سورية الأساسي في القضية الفلسطينية التي هي أساس الصراع بين الشعوب العربية والعدو الإسرائيلي وصولاً إلى دور فاعل في وحدة نضال شعوب الشرق والعالم ، من أجل السيادة والاعتراف المتبادل بالحقوق وضد الاحتلال والانتشار العسكري الامبريالي غير المسبوق ـ
- الموقعون على الإعلان:
 - اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
 - الحزب السوري القومي الاجتماعي(الانتفاضة)
 - الباحث حسني العظمة
 - النقابي إبراهيم اللوزة
 - د ـ محمد غفر
 - النقابي نزار ديب
 - الناشط السياسي عادل النعيسة
 - آخرون
- يذكر أنه فور إعلان إطلاق الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أعلنت لجنة المبادرة الوطنية في كل من أحياء ركن الدين، والمهاجرين، والصالحية، عن انضمامها إلى الجبهة..

اللقاء التشاوري.. مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة..

نسمح بالتنازل عن مكاسبنا خلال العقود الماضية». بدوره «قرّع» الشرع أحد البعثيين الذي استخدم تعبير «اجتثاث البعث» وأضعاً هذا التعبير على غير وجه حق برسم المعارضين، وأسكته، معتبراً أن ذكره «يكرّس تداوله».

وشهدت جلسة اليوم الثاني أيضاً اقتراح تشكيل لجنة من اللقاء قوامها من الشباب للتواصل مع المجتمع وحركة الشارع لتهيئة الظروف والآليات لتمثيلهم في مؤتمر وطني شامل، كما تمت الدعوة لترؤس إحدى الشابات جلسة من جلسات اللقاء وهو ما جرى للشابة هبة بيطار.

كما اقترحت لجنة مشكّلة من د.قديري جميل والمحامي إبراهيم دراجي ورجل الأعمال عبد السلام هيكل تهدف للتحضير لمؤتمر حوار وطني شامل، واقترح جميل «الاتفاق هنا على أن المطلوب هو دستور جديد للبلاد تتم صياغته بالطرق المناسبة من جهات صاحبة العلاقة وأن يعرض على استفتاء عام في البلاد و تشكل لجنة من المؤتمر هنا قوامها من الشباب للتواصل مع المجتمع وحركة الشارع لتهيئة الظروف والآليات لتمثيلهم في مؤتمر وطني شامل إن أردنا أن يكون المؤتمر مؤتمراً حقيقياً».

أما في اليوم الثالث من اللقاء فشهد صدور البيان الذي حصل على موافقة الأكثرية الغالبة، واقتصر النقاش في الجلسة الأخيرة على اقتراح تعديلات في الصياغة أو اللغة وبعض الملاحظات القانونية في النص، على حين كان الاقتراح الوحيد الذي أخذ به هو اقتراح نائب الرئيس فاروق الشرع بنص أكثر وضوحاً تجاه توجه الدولة في المسألة الدستورية، مشيراً إلى أن تعديل المادة الثامنة منه سيقود لتعديلات أخرى مقترحاً إجراء مراجعة دستورية نحو نص جديد، وذلك بعد أن كانت الأولى أكثر عمومية ولا تشير إلى هذا المضمون، وهو ما انتهى إلى تصفيق الحضور، دون واحد دافع عن المادة الثامنة ومكانتها الحزبية والدستورية، ما قاد الشرع إلى القول إن ثمة «فارقاً بين من يريد إنجاح هذا الحوار وبين من يريد إفشاله».

حمزة منذر: نحوبنية سياسية جديدة

التعصب والكرهية. ٦ ـ إعطاء خيار المقاومة الشعبية مشروعية دستورية ليس لتحرير الجولان وبقية الأراضي المفتصة فقط، بل لتعبئة قوى المجتمع على الأرض لمواجهة المخططات العدوانية للامبريالية والصهيونية ضد بلدنا ومنطقتنا.

٧ ـ ترسيخ المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية المحققة في المرحلة السابقة لأنها جاءت بفضل جهود ونضال وعرق الشعب السوري والمطلوب تجاوزها كثيراً نحو الأمام وليس الإجهاز عليها في الدستور الجديد كما ترغب بعض القوى الطبقية الفاسدة والتي تنهياً منذ زمن لشرعنة نهبها للدولة والمجتمع معاً.

إن ما يجري الآن في بلادنا من حركة ونقاش يشير إلى مضمون وجوهر الدستور الجديد.

إن البدء بالمعالجة وعدم وضع الحلول من أية جهة كانت يعني تكريس الأزمة وعدم حلها والسماح باستمرارها وهذا ما يريده أعداء الخارج مع امتداداتهم في الداخل وخصوصاً قوى الفساد بكل أشكاله لأنهم بوابات العبور للعدوان الخارجي.

■ ■



مهام هذا اللقاء وما يجب أن يخرج به، وكذلك أكد عدد من المشاركين أن على اللقاء أن يكتفي بالكلمات التي تم تسجيلها وبثها وتوثيقها ولا حاجة لبيان ختامي وطالبوا بإعلان نهاية اللقاء، وهو ما لم يتحقق لأن اللقاء مدّد بغية إصدار البيان الختامي الذي مثل إلى حد بعيد سقفاً جديداً أكثر ارتفاعاً للحوار الوطني المرتقب.

وكذلك شهدت جلسات اليوم الثاني من اللقاء جدلاً بين المشاركين حول المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، فبينما اعتبر المفكر طيب تيزيني أن المادة الثامنة هي مادة التمييز الأبدي وهذا مخالف لطابع الأشياء لشعب يقر بأنه قائم على التعددية، عارض البعثيون إلغاء هذه المادة، ورأوا في المطالبة بذلك محاولات لـ«اجتثاث البعث» مشددين على أنه «لا يمكن أن

إذا، افتتحت أعمال اللقاء التشاوري في ١٠/٧/٢٠١١ بمشاركة شخصيات من مختلف أطراف الشعب السوري، تمثل قوى سياسية حزبية ومستقلة ومعارضة وأكاديميين وناشطين شباباً، وتميزت الجلسة الأولى بارتفاع سقف الطروحات وبروز انسجام لا بأس به بين معظم المشاركين على أن مصلحة سورية الوطن والمواطن تأتي أولاً، وأنه لا سبيل للخروج من الأزمة التي تمر بها سورية إلا بالحوار الوطني الجاد والشامل.

أما جلسة اليوم الثاني (الأثنين) فقد شهدت الكثير من اللفظ حول ما يجب أن يخرج به اللقاء فاعتبر البعض أن هذا اللقاء ليس من مهامه إصدار قرارات بل توصيات عامة وملاحظات ومداخلات ترفع إلى الجهات العليا تمهيداً لإدراجها في مؤتمر الحوار القادم، في حين رأى آخرون أن اللقاء سيخرج بقرارات محددة، ما استدعى تدخلاً لرئيس الهيئة فاروق الشرع ليشرح

لقاء تشاوري في دمشق

أجمع المتكلمون بالأمس واليوم على قضيتين اثنتين وهما:
إن ما تشهده بلادنا اليوم هو أزمة وطنية عميقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والثانية ضرورة الوصول إلى صياغة وإقرار دستور جديد لأن الدستور الحالي تحولّ إلى جزء من المشكلة ويتناقض مع الإصلاح الجذري والشامل الذي تتطلبه المرحلة الراهنة ومقتضيات المستقبل المنظور على الأقل.

عندما نتعرف جميعاً بوجود أزمة وطنية عميقة، هذا يعني أن ما لم تصل الإجراءات والحلول وطرق المعالجة إلى العمق نفسه ، فإن الأزمة ستطول وستأخذ أبعاداً أخطر بكثير مما وصلت إليه حتى الآن وهذا ما يهدد الوحدة الوطنية بأكثر الأخطار. إذا كان لهذا اللقاء التشاوري أن ينجح ويساهم في رسم وصوغ الحلول الحقيقية للخروج الأمن من الأزمة، لابد أن نسمي الأشياء بأسمائها دون أية مجاملات أو تسويق أو ترهيب من أحد على الآخر.

سأتوقف في مداخلتي القصيرة هذه عند سؤال: لماذا نحن بحاجة إلى دستور جديد؟
إن البنية السياسية القائمة في سورية والمرشنة عبر الدستور الحالي أثبتت

أنها تعاني من عيوب كثيرة تجاوزها الزمن موضوعياً وخصوصاً بعد انفجار الأزمة في البلاد.

ومن هنا لابد لهذا اللقاء أن يتوصل إلى توافق بأن الوصول إلى بنية سياسية جديدة في سورية أصبحت ضرورة وطنية عليا لا تحققها أية تعديلات دستورية كالتي يجري الحديث عنها لأن المسألة أصبحت أكبر وأعمق بكثير من المادة ٨/.
ويجب ألا يفوت الجميع أن الدستور الحالي صيغ قبل أربعين عاماً، ومنذ ذلك الحين جرت في سورية والمنطقة تغيرات كبرى وجذرية (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً). وهذا يجعل الجميع أمام استحقاق وطني كبير لا يجوز لأية قوة سياسية أن تتجاهله مهما كان موقعها في السلطة أم في المعارضة، ألا وهو صياغة وإقرار دستور عصري وجديد، يعبر عن المرحلة القائمة حالياً للسير نحو المستقبل ويسمح بانبثاق جديد للبنية السياسية المطلوبة والتي تسمح بفصل السلطات وتحول دون نفوذ السلطة التنفيذية بكل أجهزتها العلنية والمخفية على السلطتين التشريعية والقضائية، وفي حقيقة الأمر الشعب يريد دستوراً جديداً أهم ما فيه:

● طالبت مديرة مدرسة من إدلب (مها خريطلي) برفض الدعوات لوقف الحل الأمني لأن إدلب بحاجة لهذا الحل في الوقت الراهن وخاصة أن هناك حالة من الرعب بين المواطنين ولاسيما فئة الشباب التي تتعرض يوماً للتهديد من قبل مجموعات مسلحة ودعت كل من يطالب بوقف الحل الأمني وسحب الجيش إلى زيارة محافظة إدلب وريفها لتحديد ألالاطلاع على واقع ما يحصل هناك ونقلت عن سكان المنطقة قيام تلك المجموعات في عدة قرى ومدن ولاسيما جبل الزاوية ومعرّة النعمان بدعوة الشبان إلى التظاهر حتى انهيار الاقتصاد الذي سيؤدي لانهايار الدولة كما يزرعمون.

● انتقد أحد المشاركين الهيئة المنظمة لتوزيعها نسخة عن الدستور السوري مأخوذة عن موقع الكتروني أردني!!!

● اقترح البعض تمديد اللقاء يوماً آخر لفتح المجال أمام كل الحضور للكلام فرفض أغلب المشاركين التمهيد بدياة.

● جرت «كولسة» بين الموجدوين حين سعى الشيوعي قديري جميل الذي تحالف للقاتق مع رجل الأعمال عبد السلام هيكل إلى توقيع

لم تختلف ردود الأفعال على الصياغة الأولى للبيان الختامي التي طرحت على المشاركين في اللقاء التشاوري في يومه الثاني إلا في حدّتها، فبين «محبط»، و«مخبب للأمال»، و«لا يرتقي لمطالب الشارع»..توزع المشاركون يعارضون إصدار البيان، وهو ما دفع لتمديد اللقاء يوماً ثالثاً أثمر عن بيان «نوعي» لاقى استحساناً واسعاً حتى في أوساط الحراك خارج قاعة اللقاء..
كان البيان الختامي بصياغته الأولى عاماً أكثر من كونه محدداً، واستند لسقف أدنى من الذي شهدته الجلسة الافتتاحية التي تم نقلها مباشرةً على الهواء، كما جاء دون إشارات زمنية أو تلميحات لعمق الأزمة الموجودة.. وقد بدأ المفكر تيزيني بالاعتراض رافضاً عدم إشراك الجميع في الصياغة، ومعتبراً سقف البيان منخفضاً، بينما اعتبر د. قديري جميل أن البيان «لا يعكس زخم النقاشات»، ودعا عضو مجلس الشعب السابق محمد حبش بدوره إلى «ضرورة الإعلان عن تشكيل مجلس أعلى لحقوق الإنسان»، على حين رأى المؤرخ سامي مبيض أن البيان «محبط»، واعتبر رجل الأعمال عبد السلام هيكل أن الصياغة مخيبة للأمال، ووحده د. عمار بكداش وافق عليه مثلما جاء دون اعتراض!!.

أما نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع فدافع عن «روح» النص، مشيراً إلى إمكانية إعادة صياغته بطريقة أخرى، داعياً إلى تشكيل لجنة من الموجودين لإعادة صياغة البيان على أن تتم مناقشة نصه في جلسة إضافية تعقد في اليوم التالي صباحاً، وتكون بمثابة جلسة ختامية..

هذه بعض التفاصيل الهامة التي حفل بها اللقاء التشاوري الذي عُقد بين العاشر والثاني عشر من الشهر الجاري.. أما البداية فجاءت كما تابع جلستها الأولى الملايين على الشاشات المحلية وغير المحلية، معتمدة أسلوب رفع السقوف الذي ساهم وفد اللجنة الوطنية المكون من الرفيقيين د. قديري جميل، وحمزة منذر في العمل عليه بصورة جدية..

د. قديري جميل:

بقدر ما تكون مناعتنا عالية نغلق الثغرات

الشامل لذلك أطالب بأن توضع في جدول الأعمال هذه النقطة وأن نخرج على الأقل بتوصيات واضحة بهذا الاتجاه.

بإطار المشاركين المفترضين اللاحقين لدينا تمثيل واضح، فالنظام ومنظومته السياسية من الطبيعي أن يتمثل، ولدينا أحزاب موجودة تاريخيا يجب أن تمثل أيضاً، وهناك شيء جديد يمشي على الأرض يجب أن نراه، فالحركة الشعبية تفرز قيادات وشخصيات جديدة يجب احترامها فبقدر ما يشعرون بجديتنا وثقتنا بهم بقدر ما نكون فتحنا الأقفلة المغلقة بين الأحزاب والقوى السياسية وبين الشارع والحراك الشعبي، فهذه قضية كبرى جدية، فإذا لم نستطع أن نصل إلى حلول جدية لها لا نعرف ما سيكون مصير هذا الحوار.

أن هناك قضايا تحتاج إلى تشاور ويحث وحلول وهي مبادئ الحوار ولياته والمشاركون بالحوار القادم وكيفية تمثيلهم وإذا لم نستطع أن نخرج بتوصيات بهذا الاتجاه فان لقاءنا التشاوري لم يستطع أن ينفذ أحد الأهداف الكبرى المطلوبة منه.

يجب توفير مناخ للحوار اليوم، فالذين لم يأتوا وكنت أتمنى أن يأتوا اعتبر أنهم أجلوا حضورهم حتى يتوفر المناخ السياسي، لذلك أضمت صوتي إلى أصوات الذين سبقوني وأقول: يجب إيقاف سيلان الدم.. صحيح أن هناك تظاهراً غير مرخص ولكن استخدام العنف أيضا غير مبرر ومبالغ فيه تجاه التظاهر، فالقانون عمره قليل إلى الآن، ولم ينظم بعد، ويجب ضمان حماية المظاهرات السلمية ومحاسبة كل من يطلق النار على المظاهرات أو من المظاهرات ومحاسبة كل من أراق قطرة دم سورية بغير وجه حق، أي ليس دفاعا عن النفس. كما يجب إطلاق جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الحالية، وهذا كله من شأنه أن يخلق جواً من الثقة وهو ما سينجح الحوار الوطني.

إن سورية تعرضت منذ يومها الأول للمؤامرات، والسؤال هنا لماذا نتجح المؤامرات مرة وتفشل مرة أخرى؟ لأن السبب فينا! فبقدر ما تكون مناعتنا عالية نغلق الثغرات، ويقدر ما تكون الميول السياسية الاقتصادية والاجتماعية ملبية لحاجات الناس يكون مستوى التعبير والحريات السياسية مطابقا لمستوى الضرورات الاقتصادية والاجتماعية ويكون هناك استقرار في المجتمع.

الآية اليوم انقلابت، فمستوى عدم الرضا عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية أصبح أعلى من الرضا عن السياسات المقاومة والممانعة التي تنتهجها سورية تاريخياً منذ يوم استقلالها الأول.. فلنعمل على أن يأتي من لم يأت اليوم، وأن يشارك كل السوريين في الحوار الذي يجب أن يوصلنا إلى القواسم المشتركة وإلى بر الأمان للخروج الأمن بأقل الخسائر من هذه الأزمة الوطنية العميقة. ■ ■

قال الدكتور قديري جميل: كنت أفضل أن يجري التقديم على أساس ماذا يمثل كل شخص موجود على طاولة الحوار اليوم فماذا كان يضير رئاسة الجلسة أن تعرف بالدكتور علي حيدر انه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي أو أن تعرف عني بأني ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.. يجب أن نعطي إشارات إيجابية بأننا نبتعد عن عقلية الإقصاء السياسي.

أنحني بإجلال أمام جميع الشهداء من مدنيين وعسكريين.. أمام الذين يوطدون أواصر الوحدة الوطنية والذين فتحوا طريق الحوار الوطني الذي يجب أن يوصلنا في نهاية المطاف إلى الإصلاح الجذري المنشود.

ان الأزمة في البلاد عميقة والحلول يجب أن تكون بعمق الأزمة، فإذا بقيت الحلول جزئية وترقيعية ومتأخرة فإن هذه الأزمة ستتفاقم بلا شك، والجميع متفقون على أن العوامل الأساسية للأزمة هي عوامل داخلية اقتصادية واجتماعية بسبب توسع دائرة الفقر والبطالة وسياسية بسبب الانخفاض الشديد لمنسوب الحريات السياسية وهذه العوامل الداخلية هي ثغرات ينفذ منها العدو وبهذه اللحظات البلاد أمام خطر جدي يجب أن نعي هذا الموضوع بكل مسؤولية.

من هنا يكتسب الحوار أهمية كبرى في الوصول إلى القواسم المشتركة للحلول المنشودة فهو شكل من أشكال الصراع وهو صراع آراء سلمي وحضاري لذلك مع تفهمي للزملاء الذين قاطعوا الجلسة التشاورية إلا أنني أضع سؤالاً.. إذا كنا لا نريد الصراع السلمي الحضاري فماذا نريد؟. يضعون بعض الشروط وبعض الآراء وهي مشروعة ومحققة. إننا ندعينا إلى هنا وكما فهمت أن هذا اللقاء هو مجرد لقاء تشاوري، أي أن المؤتمر الحقيقي الأساسي للحوار الوطني العام لم يبدأ بعد، ونحن مدعوون اليوم لوضع الأساس لهذا الحوار والتحضير له، ومع الأسف الشديد في جدول الأعمال الموجود بين أيدينا لم نلاحظ أن هناك عرضاً جدياً على الجلسة التشاورية للتحضير للحوار، وكانت هناك ملفات كنت أتصور أنه يجب أن تعرض على الحوار ولا مانع من الاستعجال وأن تعالج الآن، ولكن هناك قضايا تحتاج لحل في هذه الجلسة، وأن نخرج فيها بتوصيات حول آلية الحوار الوطني الشامل ومن هم المشاركون فيه ومن يحددهم ومن أين سيأتون وما صفتهم الاعتبارية؟.

إننا نريد مؤتمر حوار وطني يقتنع فيه السوريون ويكون له مرجعية لديهم هذا يعني أن هذا الأمر يحتاج للعمل على هذه النقطة حول كيف سيكون مؤتمر الحوار الوطني المنشود وما فهمته أن لجنة الحوار الوطني المحترمة مهمتها تنظيمية للدعوة لهذا الاجتماع كي تتمخض عنه تلك الرؤى والأدوات والآليات التي تحضر للحوار الوطني

الحوار ليس منّة على أحد ... بل هو واجب على كل مواطن.

وقالت إن شريحة الشباب التي تشكل نسبة ٦٠ بالمئة من الشعب السوري عانت من التغييب والتجاهل فشعبنا شعب فتي يتمتع بقدرات وطاقات إنتاجية عالية، لذلك لم يعد من الممكن إهمال هذه الشريحة الاجتماعية التي باتت تشكل الأغلبية وخاصة مع الدور الكبير الذي لعبته خلال الفترة الأخيرة.

وأضافت بيطار: إننا ما زلنا نلاحظ عدم مشاركة الشباب في صنع القرار وقضايا الحياة التي تعنيه وضعف آليات التواصل معه، حيث أنه لا توجد جهة تمثل الشاب السوري وتتكلم عن مصالحه أو تبرز المشكلات التي يواجهها، وقالت بيطار إن أبرز المشاكل التي نعاني منها كشباب تتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة والزيادة في الفقر والممارسة السلبية للخدمة العسكرية، وانعدام تكافؤ الفرص وصعوبة الحصول على عمل، والتفاوت التنموي بين المحافظات الصغيرة والأرياف وبين المحافظات الكبيرة.. وتابعت بيطار: بالإضافة إلى كل ما تقدم قد تكون هناك أهم المشاكل التي تترعب على عرش مشاكل الشباب السوري وهي مشكلة التهميش الحاد لحقوقنا ومشاركتنا وعدم وجود منابر ومساحات للتعبير عن الرأي، ما يحرمنا من المشاركة في بناء المجتمع وتطويره..

د.محمد حيش عضو مجلس الشعب السابق:

إن توفير بيئة حقيقية للحوار هو مطلب أخلاقي مشروع وكنا نتوقع من السلطة الأمنية أن تتعاون مع هذه الهيئة في إيجاد هذه البيئة حتى نلتقي بأخواننا من المعارضين الغاضبين الذين يقولون لا حوار تحت الدم..ونحن تقليدياً منسجمون مع الخط الوطني الذي نهجته القيادة السورية في إطار دعمها المقاومة ورفض المشروع الصهيوني، وهذا أمر تستوي فيه أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة والفريق الثالث من الأكثرية الصامته من السوريين..

عماد فوزي الشعبي:

علينا أن نعترف بأن ثمة أزمة للثقة لم يقترب منها الكثيرون ولذلك يجب علينا أن نجسر الهوة بين المختلفين وعلينا أن نضع قواعد للحوار في وقت نجتمع فيه لبناء الجمهورية العربية السورية الجديدة، ولابد لنا أن نؤكد أننا نجتمع كي نبني دولة الحق والقانون والتعددية والديمقراطية والدولة التي لا تقصي رأياً ولا تحتكر سلطة ولا تفكر باختزال السلطة إلى فكرة أو نظرية أو حزب واحد وتقبل المتنوع من التفكير، وبالتالي نحن هنا لتنظيم تغير النظام السياسي إلى نظام سياسي جديد عادل تعددي أساسه قبول صناديق الاقتراع حكما حيث الشعب هو مصدر التفويض لأية سلطة.

ونفقد القدرة على البحث عن حلول نتقذنا جميعاً، لأن الازمة الحالية لن تستثني أحداً وهنا تسقط نظرية الفرقة الناجية، فلا نجاة لأحد والطوفان سيصيب الجميع.. أما وقد وافقنا على مبدأ الحوار فعلينا أن نتوافق على ضرورة حضور الجميع دون استثناء، والعمل على تأمين ذلك وتذليل كل العقبات التي تمنع وتعيق حضور البعض، ويبقى للحركة الشعبية الموجودة في المناطق ممثلوها المغيبون عن هذا المؤتمر..

وقال حيدر: أقترح عنوانين رئيسيين، الأول هو وقف العنف والاعتقال التعسفي وإطلاق النار هنا وهناك والدور الأمني المباشر في معالجة الأزمة، والثاني هو فك الحصار عن المدن السورية المحاصرة حتى هذه اللحظة، وتشكيل لجان مدنية للذهاب إلى هذه المدن للاطلاع على أوضاعها ومعرفة احتياجاتها ومطالب أهلها..وفي النهاية نؤكد أن الاستقواء يكون بالشعب وليس على الشعب، وأن الانتصار يكون بأبناء الوطن وليس عليهم..

الانتصار للشعب في قضاياها المحقة.. والخلود لشهداء الشعب والوطن فهم في ضمائرنا خالدون..

د.الطيب تيزيني:

إن أول شرط في بلد مثل سورية الآن يجب أن يكون الرصاص حرام على كل سوري، فنحن في بلد واحد ولسنا بلدين.. من يطلق الرصاص عدو خارجي ومن يقم بتظاهرات سلمية فهو الداخل، متمنيا إيقاف الرصاص في حمص وحماة، وألا يسمح لأي فريق بإطلاق الرصاص، ونحن نريد أن نبني سورية جديدة. وأضاف: كنت أتمنى أن يبحث في هذه المسألة وأن تأتي في صلب برنامج العمل وأقول ضمن هذا السياق التأسيس لمجتمع سياسي، وهذا يتطلب مباشرة التأسيس لعملية تفكيك الدولة الأمنية المهيمنة في سورية..

مسألة الحوار الديمقراطي تستدعي أمرين اثنين، أولاً اللجنة التأسيسية للحوار الوطني الديمقراطي.. ما هي هذه اللجنة ومن أسسها طالما أن الحوار حوار ديمقراطي.. إن شرطاً حاسماً في ذلك يتمثل أن تكون اللجنة نفسها ثمار حوار وطني ديمقراطي ولا تأتي عبئاً على الحوار وحتى لو كانت لجنة مثلى الأمر يبدأ ببداياته.. اللجنة نفسها كان عليها أن تتم نتيجة فعل حوارى مشترك من كل الأطراف المعنية.. وثانياً إن برنامج العمل أيضا ينبغي أن يكون مثلاً يحتذى من أجل أن يغطي حاجاتنا في هذا المؤتمر..

هبة الله بيطار:

ترحمت على أرواح الشهداء وقدمت العزاء للشعب السوري لأن كل من استشهد هو فرد من أفراد العائلة السورية أولاً وأخيراً،

وإذا نجح الشعب السوري في التحرك الديمقراطي سلمياً وبالتعاون بين جميع أطرافه ودون أي تدخل أجنبي، فهو سيكون قد نجح في كسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها جدل محتدم بين الحل السياسي للأزمة والحل الأمني، ونجح في أن يعزل عن بيئته من لا يهمهم مستقبل هذا الوطن أو التغيير تحت سقفه أيا كان هذا التغيير، دون أن يدركوا أن هذا يخدم مصلحة أعداء سورية في تقسيم الوطن. فقد أثبتت مختلف مراحل التاريخ أن استعانة العرب بالأجنبي واستقواءهم به لم تجلب لهم الحرية المنشودة وإنما المزيد من فقدان الأمن والأرض».

وأضاف: «إن الحوار الوطني يجب أن يتواصل سياسياً وعلى كافة المستويات ومختلف الشرائح لطلي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ سورية، ليس في تحقيق هذا الهدف سذاجة بل خيال سياسي له في جوانحه الكثير من الواقعية المرجوة».

وختم الشرع كلمته:«لم لا تختصر الخطوات والمعاناة سواء كنا مسؤولين أو مواطنين عاديين ونستفيد من تجارب الشعوب والأمم التي دفعت غالباً من عرق ودماء أبنائها لنعفود طويلة، لتبدأ بعدها مسيرة الإصلاح الديمقراطي التعددي.. لم لا يكون هذا اللقاء التشاوري بداية هذا الطريق وهذا النهج ومع تمنياتي الصادقة لأعضاء اللقاء التشاوري بالتوفيق والتوافق في مناقشاتهم لجدول الأعمال المعروض أمامكم، كما أتمنى على الشعب السوري الذي هو مصدر السلطات أن يتعاطف مع كل مواطن وسياسي يسعى إلى إعطاء هذا الحوار فرصته من النجاح وحكمه على الأفعال قبل الأقوال».

د.علي حيدر:

جئنا لنعمل معاً والحقيقة أننا أتينا إلى هذا اللقاء التشاوري لاختبار الجدية، وهذا يستوجب العمل للتوجه نحو برنامج تغيير بنيوي وشامل يضع سورية على خط التغيير والانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية القائمة على مؤسسات دستورية تتجسد فيها سيادة القانون وتداول السلطة مدنياً وسلمياً .

وأضاف حيدر: إن هذا اللقاء تشاوري وليس حواراً، لأن للحوار أسباباً لنجاحه التي علينا بحثها في البداية وتحقيقها ليستقيم الحديث عن حوار جدي ومسؤول ومننتج..(٠٠) كيف يستقيم الحوار وما زالت القبضة الأمنية تلاحق أصحاب الرأي ولا تجد الوسيلة الصحيحة للتفريق بين المطالبين بالإصلاح والتغيير، ومن يستظل بظلمهم؟فتلاحق وتعتقل خبط عشواء وبعدها يكون المخرج لا نؤاخذونا حصل التباس..كيف يستقيم الحوار وما زال البعض من قوى ظلامية ومافيات فساد في أي موقع؟.

وأضاف حيدر: في مناخ التغييب والترهيب ورفع منسوب الدم والعنف ودق طبول الحرب تتراجع لغة العقل والمنطق حتى تغيب،

افتتح اللقاء الأستاذ فاروق الشرع نائب السيد رئيس الجمهورية بكلمة هامة جاء فيها:



«إن اليوم العاشر من تموز هو بداية حوار وطني، وهو ليس كثيره من الأيام لأننا نأمل منه أن يفضي في نهاية المطاف إلى مؤتمر شامل يعلن فيه انتقال سورية إلى دولة تعددية ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة، ويشاركون في صياغة مستقبل بلدهم».

وقال الشرع:«علينا أن نتذكر أن هذا الحوار لا ينطلق في

أجواء مريحة سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج.. أجواء يكتنفها الكثير من الشك والريبة وتخفي في أعماقها قدراً لا يستهان به من الرفض والقلق في أكثر من مكان فالتحول في مسار القوانين والانتقال من وضع إلى آخر لا يمكن أن يمر ببسر وسلاسة دون عقبات طبيعية كانت أو مفتعلة، والخطط المضادة لدى الآخرين سواء كانت معدة مسبقاً أو تمت فبركتها في عجلة».

وأضاف الشرع: «أقول باسمكم جميعاً انطلاقاً من تلبيتكم لدعوة الحوار الوطني: إن إصبال أصواتكم هو حق مشروع كما هي المطالب المحقة الأخرى التي تتعلق بحياة الناس المعيشية، وهذا الحوار ليس منة من أحد على أحد ولا يمكن اعتباره تنازلاً من الحكومة للشعب بل هو واجب على كل مواطن عندما ننتقل من الإيمان الراسخ بأن الشعب هو مصدر السلطات كباقي الدول المتقدمة».

وأوضح الشرع أن «معاقة أشخاص يحملون رأياً فكرياً أو سياسياً مختلفاً بمنعهم من السفر أو العودة إلى الوطن ستقودهم إلى التماس الأمن والحماية من المجتمعات الأخرى، وأود الإعلان في هذا السياق عن صدور قرار واضح من القيادة يقضي بعدم وضع عقبات غير قانونية في وجه سفر أو عودة أي مواطن سوري إلى وطنه متى شاء، ولقد أبلغ وزير الداخلية بهذا القرار لتنفيذه خلال أسبوع من تاريخه».

وأضاف: «إن اللاحوار فكرة عبثية فالحروب الكبرى والصغرى والأزمات الوطنية والقبلية لم تنته يوماً إلا بالحوار أو بواسطته وعلى أساس هذه المفاهيم المبدئية والموضوعية نتفاعل بمستقبل هذا الحوار الوطني، وأمل بأن تتفعلوا معي.. إن وطننا غال علينا جميعاً.. هو الآن على محك في هذه الظروف التي يجب أن نستعيد فيها الشجاعة والحكمة أملين وواقفين بايفاء السيد الرئيس بشار الأسد بما وعد به.

وقال الشرع:إن التطبيق الكامل للقوانين التي صدرت ولم تسمح الظروف السائدة أن تدخل حيز التنفيذ، ولاسيما قانون رفع حالة الطوارئ، كفيل بأن ينقل سورية إلى مرحلة جديدة متقدمة لم تعهدها بلادنا إلا لماماً منذ جلاء المستعمر عن أراضيها».

وشدد: «إن ذلك يتطلب من الجميع التحلي بروح المسؤولية التاريخية لتجاوز هذه الحلقة المفرغة، والتظاهر غير المرخص يؤدي إلى عنف غير مبرر سينجم عنه استمرار سقوط الشهداء من المدنيين والعسكريين، وكلهم أبناء هذا الوطن الذي نعيش وندافع عنه. كما يجب الاعتراف أنه لولا التضحيات الجسام التي قدمها الشعب السوري من دم أبنائه مدنيين وعسكريين في أكثر من مدينة وبلدة لما كان لثل هذا اللقاء أن يعقد بمتابعة رسمية وحزبية على أعلى المستويات تحت عدسات المصورين».

وقال الشرع: «لقد كان ثمن هذه الدماء الزكية كما يدرك المواطنون السوريون في أعماقهم أغلى من كل الحسابات الضيقة وأسمى من كل الاحقاد الدفينة التي سجلتها شاشات الأشقاء بتشف وجبور لم ينافسهم عليها أعداء الأمة وخصومها».

وأكد أن «مجتمعا لن يستطيع بغير النظام السياسي التعددي الديمقراطي الذي سينبثق عن هذا الحوار أن يصل إلى الحرية والسلم الأهلي اللذين يرغب بهما كل مواطنيه في أرجائه كافة،

دعت هيئة الحوار الوطني المشكلة بقرار من السيد الرئيس

بشار الأسد رئيس الجمهورية إلى لقاء تشاوري في الفترة ما بين أيام ١٠ و ١١ و ١٢ تموز ضم مجموعة من رجال السياسة والفكر والجمع والناشطين الشباب من مختلف الأطياف الشعبية والتوجهات السياسية في الوطن للندارس والتشاور من أجل الخروج بتصورات ومقترحات للوصول بالحوار الوطني إلى النتيجة المتوخاة.

وناقش اللقاء التشاوري طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد والمعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة مع استشراف الأفاق المستقبلية والاهتمام بالقضايا المعيشية للمواطنين. وقد مهد اللقاء التشاوري لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني مشدداً على إبقاء الاتصالات مع الأطراف والشخصيات الاجتماعية والقوى السياسية السورية في داخل الوطن وخارجه كافة للتحضير المشترك لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد فور إكمال هذه الاتصالات وبالسرعة الكلية مؤكداً على أن هذا اللقاء التشاوري لا يحل مكان مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومعتبرا كل ما طرح وقدم شفاهة أو كتابة هو وثائق وتوجهات عامة ترفع إلى مؤتمر الحوار الوطني. وأضاف البيان؛ استمع المجتمعون إلى وجهات النظر المختلفة والمتنوعة والثرية في سياق قبول وإرساء التعددية الفكرية والسياسية باعتبار ذلك مناخاً صحياً ومحفزاً، وبعد الترحم على شهداء الوطن أكد المجتمعون على القواسم المشتركة التالية:

١ ـ إن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة.

البيان الختامي للقاء التشاوري

٢ ـ إن الاستقرار في البلاد ضرورة وطنية عليا وضمانة لتعميق الإصلاحات.

٣ ـ إن التسامح قيمة مثلى للخروج من الوضع الدقيق السائد .

٤ ـ رفض الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة ومن أي جهة تبادر إليه.

٥ ـ ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الذين لم تشملهم مراسيم العفو السابقة والذين لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون والتأكيد على أن حق إبداء الرأي غير قابل للانتهاك ومصون تحت سقف الوطن والدستور وأن الحريات العامة حق لكل المواطنين.

٦ ـ التوصية بإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة ممن لم تثبت إدانتهم أمام السلطات القضائية.

٧ ـ ضرورة إعلاء قيمة حقوق الإنسان وصونها وفق أرقى المعايير الدستورية والإنسانية والعصرية والتوصية بإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان في سورية.

٨ ـ إن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من السيسج الوطني السوري.

٩ ـ إن هيبة الدولة جزء من التفويض الوطني وهي تهدف إلى الحفاظ على كرامة وأمن الوطن والمواطن.

١٠ ـ إن توجه اللقاء هو من أجل إقامة دولة الحق والقانون والعدالة والمواطنة والتعددية والديمقراطية التي تعتمد صناديق الاقتراع أساسا للتفويض السياسي.

١١ ـ إن سورية وطن للجميع وهي بلد التعددية بأنموذجها الأمثل.

١٢ ـ رفض أي تدخل خارجي بشؤون سورية الداخلية وعلى رأسه ما يدعى بمبدأ التدخل الإنساني المستخدم كذريعة للنيل من مبدأ السيادة وهو المبدأ المقدس غير المسموح بالمس به إطلاقاً.

١٣ ـ تطبيق مبدأ سيادة القانون وإنفاذه بحق كل من ارتكب جرماً يعاقب عليه القانون ومحاسبة الجميع دون استثناء.

١٤ ـ تسريع آلية مكافحة الفساد .

١٥ ـ التأكيد والبناء على ما تم إنجازه بمسؤولية تاريخية.

١٦ ـ إيلاء الاهتمام بجيل الشباب السوري والاستماع إلى صوته وإلى متطلباته.

١٧ ـ إن تحرير الجولان يعتبر من القضايا الأساسية ومن الأهداف الوطنية التي تمثل إجماعاً وطنياً .

١٨ ـ التأكيد على الثوابت الوطنية والقومية المتصلة بالصراع العربي الصهيوني وتحرير الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

وقد ناقش اللقاء التشاوري مشاريع القوانين المطروحة على جدول الأعمال وهي قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإعلام وأخذ بعين الاعتبار المداخلات والملاحظات المتصلة بهذه القوانين للتوصل إلى توافق وطني بشأنها ونتيجة هذه المناقشات تم الاتفاق على أن تطلب هيئة الحوار من اللجان المكلفة إعداد مشاريع هذه القوانين الثلاثة وتقديم الصياغة الأخيرة لها تمهيدا لإصدارها في ضوء ما ورد سابقا وبأقرب وقت ممكن.

وتدارس اللقاء التشاوري مواد الدستور وعكس النقاش وجهات نظر مختلفة صحيحة ووطنية بما في ذلك مسألة المادة الثامنة من الدستور، ووجد أن تعديلها يستدعي حتماً تعديل العديد من مواد الدستور فضلاً عن مقدمته، ولذا أوصى بإنشاء لجنة قانونية سياسية لمراجعة الدستور بمواده كافة وتقديم المقترحات الكفيلة بصياغة دستور عصري وجديد للجمهورية العربية السورية، يضمن التعددية السياسية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والحقوق الأساسية للإنسان ويمكن المرأة ويرعى دورها ويصون حقوق الطفل ويحدد حقوق وواجبات المواطنين على قدم المساواة بين الجميع.

سورية على مفترق طرق..

أن الألوان لإطلاق سراح السلطة الرابعة من معتقلها

اختلاف أنواعها،التي لم ينص عليها في هذا القانون،يعاقب عليها وفقاً لأحكام قانون العقوبات،والقوانين النافذة،ونرى في هذا المجال ضرورة حصر الجرائم المرتكبة بواسطة الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها،بالنص عليها في هذا القانون وعدم ترحيلها إلى قانون العقوبات العام،حيث لا يجوز أن يحاكم الصحفي على عمل قام به،قد يشكل مخالفة أو جريمة يعاقب مرتكبها بموجب قانون العقوبات العام،فقط لأنه صحفي ، ذلك أن مهمة الصحافة هي الحصول على الخبر والمعلومة الصحفية ، والوصول من خلالها إلى الحقيقة،فيفجب ألا يحاكم من أراد الوصول إلى الحقيقة لنشرها بين الناس،مهما كانت الأسباب الموجبة لذلك،خصوصا وإن المادة ٧ من هذا القانون،تنص على أن حرية الإعلامي مصانة في القانون، ولا يجوز أن تكون المعلومة والرأي الذي ينشره،أو يبثه الإعلامي سبباً في المساس بأمنه وحريته.

أخيرا لابد من الإشارة،إلى أن صدور هذا القانون،بعد أجراء التعديلاتالضرورية،سيساهم بتفعيل الحياة السياسية،وإطلاق الصحافة الحرة من معتقلها،ومنحها القوة لتكون فعلا «صاحبة الجلالة»، السلطة الرابعة،والتي يقع على عاتقها نشر الحقائق،ومراقبة عمل السلطات الأخرى،على أساس المبدأين الأساسيين في الدولة،مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات،الذي لا تستقيم الدولة الحديثة بدونهما،إذاا كان نشوء الدولة بمثابة عقد اجتماعي بين سلطات الدولة وبين الشعب،إن إطلاق الحريات العامة،هو محتوى هذا العقد بما يؤدي إلى الحفاظ على الوطن وعلى كرامة الموطن.

■ ■



ما بعد اللقاء التشاوري..

البعض، بل هو مسعى لإيجاد المعادل السياسي للحركة الشعبية الذي من الضروري أن يعطيها زخماً نوعياً وكمياً، ومن هنا فإن جملة الشروط التي وضعت هي أشبه بمن يهرب إلى الأمام ، وهذه الشروط في حال تحقيقها فلا داعي للحوار أصلا، لأن تنفيذ هذه الشروط هي مهمة الحوار أصلا .

وكما أثبتت الوقائع عقم الحل القمعي، الذي هيأ المناخ لمحاولات التدخل الخارجي بما يهدد كامل البنية الوطنية السورية، فإن الاستكفاف من الحوار أو تعطيله من الممكن أن يعزز مكانة القوى المتطرفة هنا وهناك، ويقود البلاد إلى المجهول، ويؤدي إلى النتيجة نفسها.

إن الطرف التاريخي الراهن يحتم على الجميع التحلي بروح المسؤولية الوطنية، والشروط الأول لذلك هو فهم حقيقي للواقع السوري بأبعاده المتعددة، وهذا يتطلب ولو للحظة واحدة، عدم نسيان أن الجغرافيا السياسية فرضت على هذه البلاد أن تكون في قلب معركة وطنية بغض النظر عن الموقف من النظام الحاكم، ويتطلب في الوقت نفسه إدراك أن عقلية الاستعلاء على المواطن وانتهاك كرامته، وإراقة دمه، أصبح في حكم الماضي، وأن طاحونة النهب يجب أن تكف عن الدوران.

■ ■

رفضها،وباعتبار أن محكمة القضاء الإداري محكمة تنفيذية،لذلك نرى استبدالها بالمحكمة الدستورية العليا،كون حق التعبير والنشر حقاً دستورياً مصوناً بقوة الدستور،وتنص المادة ٤٩، على أنه في كل الأحوال،فإن اللغة التي تستخدم في البث لأي من الخدمتين تكون باللغة العربية،مع إمكانية بث اللغات الحية بالنسبة ٢٠٪ ،ولكن في سورية قوميات أخرى، فالقومية الكردية هي القومية الثانية فيها بعد القومية العربية، أضف لذلك وجود أقليات أخرى كالأرمن والشركس والتركمان والسريان والآشوريين ويجب اعتبار لغات هذه القوميات من اللغات الحية أيضا،والسماح لها بالبث بلغتها الخاصة بها،مع عدم تحديد نسبة البث كما تنص هذه المادة،علما أنه في لبنان الشقيق تخصص بعض القنوات الفضائية،مدة للبث فيها باللغة الارمنية.كما أن الكثير من المواطنين السوريين ومن أقليات مختلفة،تضطر إلى مشاهدة تلك القنوات،التي تبث بلغتها من الخارج،وهو ما يجب تلافيه في متن هذا القانون،كما أنه يتوجب على الوسيلة المرخص لها،أن تبدأ الخدمة خلال سنة من تاريخ الترخيص،ويكون الترخيص لاغيا تلقائيا بعد مضي هذه المدة،إذا لم يبدأ البث والنشر،ونرى ضرورة لأن تمتد المدة إلى ثلاث سنوات،إن كانت أسباب عدم البث خارجة عن إرادة الناشر،خصوصا إذا كانت إدارية ذات طابع حكومي.

ثالثاً – إن صيانة الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم،حق مصان ليس فقط،بقوة هذا القانون،بل بقوة الدستور أيضا،وهو بيت القصيد،لهذا فإن ما نصت عليه المادة ٨٢،على أن الجرائم المرتكبة بواسطة الوسائل الإعلامية،على

المدير المسؤول ورئيس التحرير،والمدير المسؤول هو الشخص الطبيعي الذي يعينه النشر،ويمثل الوسيلة أمام الجهات الإدارية حيث يمكن إلغاء هذه الوظيفة،واعتبار رئيس التحرير مكلفاً بها،أما اشتراط أن يكون المدير المسؤول أو رئيس التحرير حائزاً على إجازة جامعية أو حاملاً بطاقة صحفية صادرة عن نقابة الصحفيين تثبت ممارسته لمهنته أكثر من ٦ سنوات،فهذا اشتراط غير ضروري أيضا حيث يوجد الكثيرون من الصحفيين الذين يعملون لأكثر من المدة المطلوبة،وغير حاملين للبطاقة الصحفية الصادرة عن نقابة الصحفيين،لذلك يجب توفر المرونة في هذا الموضوع،والاقتصار على إثبات يقدمه المدير أو رئيس التحرير،بأنه قام بعمله لهذه الفترة في هذه النشرة أو تلك،دون أن يكون منتسبا للنقابة،وعدم اشتراط الشهادة الجامعية لذلك،حيث يوجد الكثير من الصحفيين المهمين والموهوبين غير حاصلين على الشهادة الجامعية أصلا،أضف إلى ذلك ما جاء في المواد ٦٥ إلى المادة ٨٢ والغرامات التي تفرض على مخالفة أحكام هذا القانون،والتي تبدأ بمبلغ أقله ٢٥٠٠٠ ل.س،لتصل إلى ٢ مليون ل.س،وهي مبالغ ضخمة فيها الكثير من المبالغة التي توجب إعادة النظر فيها وتخفيضها إلى النصف على الأقل.

ثانيا - حددت المادة،٤١ على أنه حق تقديم طلب الترخيص لإحداث أو استثمار شبكات،لبث خدمات الاتصال السمعي أو البصري أو كليهما معا،على الأشخاص الاعتبارية فقط دون الأفراد،لذلك نرى ضرورة السماح للأفراد أيضا بحق تقديم الطلب،وتنص المادة ٤٦ على أنه يحق لمن رفض طلبه،أن يلجأ إلى محكمة القضاء الإداري للنظر في منح الرخصة أو

◀ **ستيركوه ميقرى**

إن مجمل مشاريع القوانين التي صدرت مؤخراً،على موقع التشاركية،والتي طرحت للنقاش العام،وهي قانون الانتخابات وقانون الأحزاب والتعديلات على قانون المطبوعات،إنما تم إصدارها بهدف (مفترض) نبيل للغاية هو إعادة الروح للحياة السياسية على الساحة السورية والتي بقيت جامدة لفترات طويلة،مما أدى إلى نشوء جدار طويل ربما معنويا أطول من سور الصين العظيم،بين الأحزاب الفاعلة في المجتمع أيا كان موقعها وبين جماهير الشعب فأصبح كل يغني على ليلاه وأصبحت ليلى ضائعة في متاهات مظلمة،فتاهت الأحزاب في التغني بها وتاهت الجماهير في التعرف عليها،وبالتالي فإن مجرد صدور هذه القوانين سيبقى قصاصرا،إن لم تتوفر الإرادة ، التي يجب أن تتحول إلى ضرورة هادفة وإبصار من أجل وضع هذه القوانين على السكة الصحيحة،للوصول إلى الأهداف النبيلة،والتي تشكل حلاً حقيقيا لهذه المشاكل المتركمة والمتجذرة في حياة الناس والتي حولتها إلى كوابيس يومية أصبح التخلص منها غاية لا بد من تحقيقها مهما كان الثمن.

إن توفير البيئة الملائمة،التي تسمح للشعب السوري في أن يمارس وينخرط في الحياة السياسية،مهمة أساسية من مهام التشريع والمشرعين أولا،وهي كذلك مهمة أساسية للمسؤولين عن تنفيذها بكل حيادية وموضوعية ثانيا،وقبل كل ذلك هي مهمة القوى والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية من خلال إبداء الآراء حول هذه المشاريع،للوصول إلى تمكين المجتمع من وضع وسن قوانين شفافة متمكنة وقادرة،على أن تنظم المجتمع بأحسن تنظيم،ممکن.

وبعد أن وضعنا اقتراحاتنا على قانوني الانتخابات والأحزاب،فإننا سنشير بإيجاز ونبين ملاحظتنا على التعديلات المقترح إجراؤها على قانون الإعلام،آخذين بعين الاعتبار،ملاحظتنا السابقة على قانون المطبوعات،والتي وضعناها حين صدوره،مع ملاحظتنا الجديدة على هذا القانون،وذلك ضمن الاتجاهات التالية:

أولا – إن الإجراءات الإدارية ذات الطابع البيروقراطي،التي تم اعتمادها من أجل الترخيص وإحداث وإصدار وتشغيل الوسيلة الإعلامية،تضع على كاهل صاحب المشروع (أفرادا أم أحزابا أم شخصيات اعتبارية)،أعباء مالية ضخمة،لا قبل على احتمالها والقبول بها إلا للمليئين جدا فقط..

وعلى سبيل المثال،تنص المادة ٦١ على أنه تلتزم الوسيلة الالكترونية الإعلامية بالاحتفاظ بنسخة من المحتوى المكتوب والمسموع والبصري الذي ينشر فيها،وبنسخة من بيانات الحركة لمدة ثلاثة أشهر،ويمكن اختصار هذه المدة إلى ١٥ يوما فقط،و نصت المادة ٣٦ على أنه بعد صدور الترخيص،يعلم الناشر المجلس اسم

◀ **عصام حوج**

ثمة ما يشبه الاجماع اليوم على أن الطريقة المتبعة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع منذ عقود استنفدت دورها التاريخي،ولأن الأمر كذلك،فإنه من المنطقي البحث عن آليات للخروج من الأزمة الوطنية الراهنة التي هي نتاج قديم عاجز، وجديد يأخذ شكل حركة شعبية مشروعة تتنازع عليه جهات عديدة بما فيها قوى معادية للمصالح الوطنية العليا.

وإن كان الجميع يؤكد على أهمية الحوار من حيث المبدأ،إلا أنه ثمة اختلاف واضح حول القضايا التي يتم الحوار حولها، وطريقة إدارة الحوار ومهمته، فهناك من يرى أن النظام فقد كل مبررات وجوده، والحوار يجب أن يقتصر على آليات انتقال السلطة، ورأي آخر يرى ضرورة حسم الموضوع من خلال الحوار نفسه، ولاشك إنه ثمة من يرى في الحوار محطة لإجراء بعض الترفيعات والحلول الجزئية وكفى الله المؤمنين شر القتال.

يعتبر اللقاء التشاوري التحضيري بحد ذاته تطوراً إيجابياً، وتعبيراً عن مزاج جديد بالتعاطي مع الحركة الشعبية، والحوار هو ابن شرعي للحركة الشعبية المتصاعدة، وأية محاولة، من أية جهة كانت،

النائب العام.. يروى أن...

◀ **المحامي محمد عصام زغلول**

كتبُ القانون وشروحها لطالما تحدثت عن الضابطة العدلية وموظفيها، والتي يقوم – وفق ما نص عليه قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري – بوظائفها النائب العام ووكلاؤه ومعاونوه، من..

محافظون، وقائم مقامون، مديرو النواحي، قائد الشرطة ومديروها، مدير الأمن العام، ضباط الشرطة والأمن، رؤساء الدوائر الأمنية والشعب والمخافر، ضباط الدرك على اختلاف رتبهم.. وغيرهم..

ويروى أن النائب العام هو رئيس الضابطة العدلية في منطقته، ويخضع لمراقبته جميع موظفي الضابطة العدلية.

يروى أن النائب العام يراقب سير العدالة، ويشرف على الدوائر القضائية والسجون ودور التوقيف..

يروى أنه إذا توانى موظفو الضابطة العدلية عن مهامهم فإن النائب العام يوجه إليهم تنبيهاً، ويقترح ما يقتضيه الحال من التدابير التأديبية..

يروى أن كل تلك الروايات محفوظة في جنيات القانون، وهي تتعكس على أرض الواقع المعاش جليلة..

فقد روى لي من أثق به عن حادثة ضرب وتعذيب وقعت في أحد أقسام الشرطة، رفض النائب العام اتخاذ أي إجراء – اللهم إلا الاتصال برئيس القسم والاستفسار عن الموضوع – رغم تقديم شكوى رسمية بذلك من المحامي الوكيل!.

روى المحامي أن النائب العام لم يقم من مكتبه مرة ليتفقد حال دور التوقيف في الأقسام والأفرع الأمنية، ومن هم هؤلاء المتواجدون فيها؟ وإذا؟ ومنذ متى؟!

روى الشاهد أن دورية للأمن اقتحمت محكمة النيك منذ مدة، مفتشين وباحثين وعائشين، وأن النائب العام لم يقم بأي إجراء، اللهم إلا كتابة ضبط بالحادثة، وحفظه بالأدراج.

روى القاضي أن عنصر الأمن مر ناحيته لا لشيء، بل ليسأله عدة أسئلة عن نفسه وزوجته وأبنائه وبقية أهل بيته وفراسته فحسب، فيما يسمى عندهم الدراسة الأمنية..

روى القاضي أن الأمن اقتنصه اقتصاصاً بعد خروجه من المحكمة بهنيهة، للتحقيق بفساده، بسبب تقديم عدة شكاوى بحقه، وأن الأمن لا بد أن يعيد الحق إلى نصابه، وأن يقتص للمواطن من القاضي وفق القانون الأمني..

روى القاضي أن عنصراً للأمن أنزله من سيارته عند أحد الحواجز المنتشرة بكثرة في الطرقات، لتفتيش سيارته، والتأكد من أن القاضي ليس مندساً، وحين عبر القاضي عن حنقه، هزئ العنصر قائلاً: إن لم يكن التفتيش كافياً قد نعيدة!.

روى قاضي النيابة أن مدير منطقة الزيداني يعتبر نفسه النائب العام في المنطقة، بل لا أدري كيف فهم مرة أنه رئيس الضابطة العدلية وأن النائب العام يتبع له!.

لكن.. سيروى يوماً أن النائب العام قام بجولة تفقدية إلى فرع فلسطين، زار فيها الزنرانات، وتفقّد حال المواقيف، وراجع السجلات، وأحال الضبوط، وأمر بحسن المعاملة، وبنه بعض الضباط إلى مخالفتهم السابقة، وأمر بتداركها، واقترح بعض التدابير التأديبية بحق المسئين منهم!!.

وسيروى أيضاً أن النائب العام سيمارس دوره الحقيقي القانوني، وسييسط سلطانه على جميع موظفي الضابطة العدلية وجميع المكلفين بمهامها، وسيتبع له – بدل أن يتبع لهم – جميع عناصر الأمن وجبايرته، وسيصاعون لأوامره فيما فرضه عليهم القانون!.

أما ما تذكره كتب قواعد الروايات فغريب.. فلفظة (يروى) للمجهول.. ضعيفة، ولفظة (روى) للمعلوم.. صحيحة، أما لفظة (سيروى) فهي لا شك لا تعني إلا الأمل! أملنا معقود اليوم في سورية الجديدة، سورية القانون، سورية المؤسسات، سورية السلطات المستقلة، أن يمارس القضاء كامل سلطته، وأن يتمتع بكامل استقلاله، وأن ينصاع له كل من أمرهم القانون بالانصياع له... ■ ■

سورية على مفترق طرق..



عناوين من الأزمة السورية

◀ معن خالد

يتضمن المشهد السوري حتى الآن عناوين رئيسيين: الأول هو حراك شعبي متصاعد، والثاني معالجات متنوعة توصف بالإصلاحية..

يوسم الحراك الشعبي بالبطء، وقد تكون هذه الصفة خاصة بسورية، والتي تتميز عن غيرها تاريخياً بأن التغيرات الكمية تطول حتى تعطي حالة نوعية جديدة، وهذا ما لمسناه سابقا بجمود الحراك السياسي فيها طيلة ٤٠ عاماً، وعدنا لنلمسه في حراكها الشعبي الذي تجاوز الـ ١١ أيام. يبدو أن البطء في الحراك ظاهرة موضوعية لها العديد من الأسباب من بينها الغياب الطويل للحركة السياسية بسبب هيمنة الدكتاتوريات، واستفحال الأزمة الرأسمالية وغموض مصيرها. أسهمت هذه السمة –على رغم من أنها حالة غير حاسمة وغير مرضية لكثير من الأطراف– بإنضاج الحراك الشعبي، حيث يلاحظ اليوم تطور العديد من الشعارات المرفوعة. وهنا ليس المقصود شعار(إسقاط النظام)، والذي لا يزال الجدل حوله قائماً بين مختلف الأطراف، ويعتبره الكثير من الناس تعبيرا غامضا جاء كردة فعل على سلوك العنف الذي مورس خلال الفترات السابقة، بل المقصود هو قيام الكثير من الضالعين بالحراك باستبعاد الشعارات الطائفية والفئوية والتي كثيرا ما سمعناها سابقا، وعلى الرغم من الاستمرار في ترديد بعضها بمناطق مختلفة، إلا أن عددا من الشعارات الجامعة بات يرفع بشكل أكبر من ذي قبل«لا للفساد، لا للعنف، نعم للوحدة الوطنية،(ايد)واحدة»..

يضاف إلى ذلك ما قام به جزء كبير من أفراد الحراك في الشارع، حيث عمدوا إلى عزل الكثير من الممارسات المشبوهة، وخاصة تلك الجهات التي ما زالت تسعى إلى رفع السلاح مغبته وراء حراك الشارع السلمي.

ترفض الكتلة الأساسية من الحراك الشعبي كل مساعي التدخل الخارجي، والتي تسعى إليها الكثير من الأصوات المشبوهة المختبئة في حراك الناس، وخاصة تلك الأصوات العازقة في جوقة ما بات يعرف ب«المعارضة الخارجية»، وربما هذا ما يفسر

الهجوم الذي شنه المتحدثون باسم الحراك من واشنطن!! حيث قاموا بالهجوم على اجتماع سميراميس الأول، ورفضوا كل ما أفرزه لمجرد حديث عادي برفض التدخل الخارجي على الأرجح..

ينسى كل هؤلاء أن المقاومة المزروعة في وجدان الشعب السوري تاريخيا ستنبت نموذجا الوطني في التغيير بعيدا عن كل الأصوات المشبوهة.. يبقى الشكل الأهم والأرقى ذلك العمق المعنوي لحضور الجيش في وجدان الشعب السوري، فعلى الرغم من كل المحاولات المشبوهة الرامية إلى تشويه صورة الجيش السوري في عيون أبناء الوطن، إلا أن الحراك الشعبي استطاع أن يعمق اللحمة ما بين الجيش والشعب رغمًا عن كل الظروف والأخطاء المرتكبة بحق الاثنين معا ..

تبقى العديد من الأمور رغم كل ذلك قيد الإنضاج. ربما تتطلب هذه الأمور حالة نوعية جديدة تغير مسار الحراك إلى عمقه المطلوب، فالملاحظ حتى اللحظة غياب واضح لحراك الشارع في قلب المدن الكبرى (دمشق– حلب) ..

تأتي أهمية اشتراك سكان المدن في هذا الحراك من بنيتها الاجتماعية التي يغلب عليها البنى الأكثر جذرية، مع وجود الطبقة العاملة يشتى فتاتها، وإن ولوجها بشكل أكثر فاعلية في الحراك يسهم بتصحيح الفرز داخل النظام والمعارضة وداخل الحراك نفسه، فهذه القوى تمتاز بقدرة أعلى على التنظيم وفاعلية أكبر في ميزان القوى الحالي بالإضافة إلى قدرتها على تشكيل قيادة حقيقية ومركزية للحراك في المناطق الأخرى..

المعالجات الإصلاحية

حتى اللحظة، لم تستطع كل الإجراءات الإصلاحية الملموسة وغير الملموسة، خلق مناخ الثقة الضروري بين النظام والحراك الشعبي. إعلاميا ظل الخطاب الرسمي قاصرا عن إيصال الجزء الأكبر من الحقيقة مما سمح لإعلام البترو دولار أن يمعن في صياغة الرؤية الأساسية للكثير من الأفراد، ويضاف إلى ذلك تغيب الكثير من القيادات العليا والتي من المفترض أن تتعامل مع الأزمة باستنفار إعلامي أعلى من الحالي بكثير،

فعدا بعض الخطابات التي أدلى بها رئيس الجمهورية وبعض المؤتمرات الصحفية لوزير الخارجية لم نسمع ما يشعر الناس بعمق أزمتهم، والتي تتصاعد في قنوات إعلام البسترودولار، ناهيك عن الأخطاء القاتلة والمضحكة بالوقت نفسه لفضائية الدنيا والفضائية السورية والتي صارت جزءا يوميا من الأزمة...

يمكن أحد وجوه الأزمة الحالية في عدم وجود إجراءات اسعافية على مستوى الأزمة، فالإجراءات الإصلاحية في المجال الديمقراطي السياسي تتصف بأنها ذات تأثير على المدى الطويل في أحسن الحالات، ولكن المواطن البسيط يتطلع دوما إلى ما هو حاسم وسريع وملمس، فعلى سبيل المثال كان من الضروري اليوم إلقاء القبض على وجوه قاسدة أوغلت دائما في اللعب بأمن الدولة وأمن الشعب، فمكافحة الفساد على المدى الطويل ممكنة من خلال المؤسسات، لكن في اللحظة الحالية، ونحن نعيش عجزا كليا بهذه المؤسسات، نحتاج إلى إجراء حاسم وهو ممكن وضروري من جانب النظام ليثبت حسن النية في هذا المجال، لا بل إن هذا الإجراء يزيد من رشفة النظام من أجل المضي قدما في إجراءات الإصلاح الأعمق والأشمل، فمن المعروف أن الفساد هو أول الممانعين للإصلاح لأنه أكبر المتضررين منه، ويبقى المشهد الأكثر إيلاما والأكثر عصفا بأذهان الناس هو تلك المعالجات الأمنية، والتي ما زالت تشط وتمط في هذه«المعالجة»...

يزداد الأمر تعقيدا عندما يسعى البعض إلى خلق شارع مضاد للحراك الشعبي المعارض، ليفرز شارعا آخر مؤيدا، يتواجد بالشعارات والكم والأماكن المختلفة. يظن أصحاب هذه الفكرة أن الأزمة الحالية هي تعبیر عن شارعين متناقضين وأن الكم الأكبر هو المنتصر لبيدو أن هذا المنطق أكثر تأثرا برؤية الجزيرة عن الرأي والرأي الآخر أو فكرة الديمقراطية الغربية المبنية على الأكثرية، متناسيا كل الظروف السابقة التي أنتجت حالة من الاحتقان وحالة من الاصطافاف، يريد البعض لها أن تظهر على شكل ثنائية (معارضة – نظام) أحيانا، وأحيانا أخرى (نظام – شعب). لا يعي هذا المنطق أن

الوضع الحالي هو تعبیر عن أزمة كل سورية (نظام– شعب– معارضة)، وأن الاصطافاف المؤقت ليس إلا اصطفافا وهمايا أو شكليا، بينما يتبلور الوضع الصحي في الوصول إلى اصطافات حقيقية واضحة تبني على مصالح الجماهير وكل القوى الوطنية في النظام والمعارضة والشعب...

سمة الوضع الراهن

تقف كل عناوين المشهد السابق عند عنوان اللاحسم، مما يؤكد ضرورة إنتاج حل عملي للخروج من الأزمة السابقة، وهنا ينبغي على كل القوى الوطنية الحقيقية للمجتمع وفي كل الأطراف، السعي إلى إنتاج تلك الصيغة العملية الرامية إلى إفرار حل حاسم لهذه الأزمة. فالأجال الزمنية الطويلة قد تضيف قضايا إيجابية في بعض الأحيان، ولكن وبعد حد معين وفي ظروف معقدة كظروف الوضع في سورية، فإن الاستفاضة في الوقت أمر فيه الكثير من المخاطر، خاصة إذا ما استشعرنا ما يحاك ضد المقاومة في لبنان. هنا تتأتى ضرورة الحوار الوطني والذي يمثل أنضج الحلول العملية حتى الآن، فعلى الرغم من كل الظروف التي يمكن تجاوزها إذا ما لحظنا إمكانيات نجاح الحوار، علينا أن نذكر أن أي حوار يحتاج إلى مناخ إيجابي، وهذا المناخ يمكن تأمينه من خلال المعالجات السريعة والحاسمة، وأهمها إيقاف الإجراءات الأمنية غير المبررة، بالإضافة إلى استبعاد لهجة الخارج في خطاب العديد من القوى والتي لم تسعنا حتى اللحظة بأية حلول عملية، فهي تقوم بالاختباء خلف شعار إسقاط النظام الذي يرفعه المحتجون، متناسين مهماتهم كقوى سياسية تفرض عليها مسؤولياتها الوطنية صياغة حل عملي فاعل لا ردة فعل يقصدونها باسم الحراك الشعبي كما يحلو لغاياتهم الخبيثة. المطلوب من هذا الحل أن يخرجنا من الأزمة الحالية بأقل التكاليف، وأن يستأصل الشروخ الاجتماعية التي لم يعد أحد ينكر وجودها، ويقطع الطريق على كل تدخلات الخارج ويؤمن كرامة المواطن، ويوصل سورية إلى محور المقاومة، دولة قوية بشعبها، لتمارس دورها على أكمل وجه في عملية المقاومة محصنة بشعبها الحر الأبي.. ■■

الحوار بوصفه أحد أشكال الصراع..

◀ **مهند دليقان**

جاء اللقاء التشاوري أدنى من آمال من تأملوا منه حلاً للأزمة الوطنية الراهنة، سواء كان ذلك في بيانه الأول، البيان قبل التعديل، أو حتى في بيانه الثاني الذي وإن كان أكثر إيجابية، لكنه عكس في النهاية محصلة القوى المشاركة فيه، والتي أسهم في ضعفها غياب ممثلي الحركة الشعبية من جهة، واحتكار النظام لمعظم مقاعد الحوار من جهة أخرى. وهنا نعيد قراءة مفهوم الحوار ليس في مستواه النظري العام، ولكن بملموسيته ومعناه في الواقع السوري، لنجيب على السؤال الأهم: كيف يمكن الخروج من الأزمة الراهنة؟ وما دور الحوار المزمع عقده في ذلك؟..

تبين الطريقة الإعلامية التي يتم انتهاجها في التعاطي مع مسألة الحوار أن ما هو أخطر من بقاء المادة الثامنة من الدستور هو استمرار عقلية المادة الثامنة، فقد حجبت الجلسة الثانية عن الإعلام تحت مسمى «ردود البعثيين»، وقدم هذا الأمر على أنه شكل من أشكال تواضع النظام في عرضه المباشر لآراء المعارضين وبالمقابل التكتم على ردوده عليها! ليبرز السؤال: هل ما يزال البعث بعد كل ما حدث يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب السوري؟ ومن قال إن الناس لا تريد سماع ردود البعثيين؟!. علنية الحوار لا تعني (فش خلق) المعارضين، ولكنها تعني عرض الصراع الحاد بين الآراء المختلفة أمام الشعب السوري وبشفافية عالية، لكي يقرر السوريون ما الذي يريدونه وما الذي لا يريدونه. ويعني أيضاً أن الشعب يريد محاسبة جهاز الدولة، لأن القاعدة الصحيحة تقول: جهاز الدولة هو موظف عند الشعب يسهر على راحته، فالشعب هو من يدفع لجهاز الدولة أجوره، وله كامل الحق في توجيه الإنذارات له عندما يحيد عن جادة الصواب، وله كذلك كل الحق في أن يصلحه وربما يعزله إن كان عصياً على الإصلاح.

إن خطورة المرحلة التي تمر فيها سورية تجعل من سياسة «بوس الشوارب» نافذة لا عمل لها، فاليوم هناك مجرمون يجب الاقتصاد منهم، أولئك المجرمون هم الفاسدون الكبار أصل الشرور كلها، ومن يريد الحديث عن سلفيين ومخربين فعليه قبل ذلك أن يجيب على سؤال: من سمح للبترو–دولار بالدخول إلى سورية؟ وما الثمن الذي قبضه على ذلك؟ ومن سمح للوهابية بالدخول إلى سورية؟ ومن عزز احتقان وتميش المواطن السوري الذي لم يعد لديه الوقت أو الدافع ليقراً أو يتتقّف؟ من رفع نسب الفقر من ٣٠٪ إلى أكثر من ٤٠٪؟ ومن أضعف الليرة السورية وجعل تضخمها يتجاوز ٢٠٠٪؟...

إذا كان الإعلام الرسمي متمسكاً بنظرية المؤامرة بالطريقة الشكلية التي يقدمها حيث جهاز الدولة هو الملاك البريء الذي تستهدفه كل قوى وشرور الأرض، فإن الوعي السياسي للشعب السوري لن يصدق المؤامرة بشكلها التلفزيوني.. المؤامرة الخارجية موجودة دائماً ولكنها دائماً ما تدخل عبر رأس حربتها في الداخل السوري، أي عبر الفاسدين الكبار في جهاز الدولة وأدواتهم المختلفة التي لطالما حاربت وعذبت وامتهنت كرامة أي سوري يتجرأ على انتقاد «الحرامية» الكبار، وهي اليوم تمارس عسفاً وانتهاكاً لمفهوم الحوار نفسه، تضيق إمكانيات الخروج الآمن من الأزمة، وهذا على التوازي مع دعاية إعلامية ضد المعارضين والمتآمرين!!

أليس تآمراً أن يُشتم المرء في فرع الأمن شتائم طائفية؟.. كل من يعتقد أن عضلاته كافية لحسم الصراع الحاصل في سورية بشكله الوهمي بين مع أو ضد، إنما يأخذ البلد إلى الهاوية، وليتذكر كل من يظن في نفسه قوة هائلة أن الآخر لديه أيضاً قوته، وأن شكل التخندق الذي يدفع ويشجن ويحرض نحوه ما يسميه النظام الإعلام المغرض، وهو فعلاً مغرض، هو نفسه شكل التخندق الذي يعمل عليه الإعلام الرسمي.

إن أشكال الفرز الوهمي التي يتحامى بها الفاسدون والمخربون في كلا الخندقين لن تأخذ سورية إلا إلى الهاوية.. عدونا واضح كالشمس.. عدونا هو الأمريكي والصهيوني وامتداداته الداخلية المتمثلة بالفساد الكبير، الذي على الشرفاء في جهاز الدولة وفي المجتمع – وهم كثر – أن يضعوا أصابعهم في وقاحة عينه، ويوحدا ٩٠٪ من الشعب السوري ضد تجسيد المؤامرة، ضد ١٠٪ أو أقل هم الفاسدون والمعتاشون على امتصاص خيرات البلد وتعب الناس..

المعركة واضحة تماماً ولا تقبل التأويل، والحوار هو جزء من هذه المعركة، ولكي يستطيع الحوار أن يصب في خانة المعركة الوطنية الحقيقية وليس في تخندق الاقتتال الداخلي فعليه أن يستند إلى ما يلي:

- البحث الجاد والمسؤول عن ممثلي الحركة الشعبية، وآلية هذا البحث هي في الدرجة الأولى التغطية الصادقة للمظاهرات الجارية، وما يضير الإعلام الرسمي أن يظهر المظاهرات التي تقول: الشعب يريد إسقاط النظام؟، هل يعمل الإعلام بفلسفة مثالية ذاتية تعتبر أن عدم رؤيتها للمظاهرات تعني عدم وجودها؟، إن على الإعلام أن يفتح منابره ليس فقط لمن يريد القول: «عن أية حرية يتكلم هؤلاء؟» بل عليه أن يفتح منابره أيضاً لأولئك الذين يطالبون بالحرية لكي يقولوا مطالبهم..
- كف يد الأجهزة الأمنية نهائياً وفوراً عن قمع المظاهرات، واستبعاد العقولية الأمنية في التعامل مع ما يجري..
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على إثر الأحداث وهم بالآلاف، وعن معتقلي الرأي..
- المحاسبة العلنية والسريعة لمن ثبت تورطهم في إراقة الدم السوري.. ■■

احذروا الحوار مع الأمريكان، فهو كمين!

◀ محمد سيف الدولة

أود أن أتناول هذه المسألة على محورين: الأول هو التذكير بحقيقة الأمريكان. والثاني هو أهدافهم من الدعوة إلى هذا الحوار..

أولاً:

نعلم جميعا أن أمريكا قوة عظمى، يصعب على الكثيرين تجاهلها أو رفض الحوار معها، ولكنها تظل قبل ذلك وبعده عدونا الأول والرئيسي:

فهي التي قامت بتصنيع النظام المصري الساقط طوبية طوبية منذ ١٩٧٤ حتى الآن..

وهي التي حرصت وساعدت «إسرائيل» على احتلال سيناء عام ١٩٦٧.

وهي التي منعت مجلس الأمن بعد النكسة من إصدار قرار يقضي بجلاء قوات الاحتلال من أراضينا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر احتلال أراضي الغير بالقوة.. وبدلاً من ذلك عملت على إصدار القرار الباطل رقم ٢٤٢ الذي يربط الانسحاب بشرط الاعتراف بـ«إسرائيل»، أو بالأصح بالتنازل عن فلسطين لليهود الصهاينة. فلما قررنا مواصلة القتال لتحرير أرضنا المحتلة، وقمنا بمعركتنا الكبرى في أكتوبر ١٩٧٣، قام الأمريكان بالتدخل مرة أخرى للحيلولة دون اكتمال النصر، فدخلوا الحرب ضدنا، ومدوا العدو الصهيوني بجسر جوي من الأسلحة، وخططوا ونفذوا معه غرة الدفرسوار، ثم أصروا على انسحاب قواتنا إلى أماكنها الأولى قبل العبور، مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية. ثم أخضعوا النظام وأرغموه بالتواطؤ وبالإكراه على توقيع اتفاقية سلام مع «إسرائيل»، قاموا فيها بتجريد ٣/٢ سيناء من القوات والسلاح، ثم قاموا بزرع قواتهم هناك بدلاً من القوات الإسرائيلية تحت مسمى قوات متعددة الجنسية، فخرجت «إسرائيل» ودخلت أمريكا، وهم هناك الآن. ثم استكملوا خطوات القضاء على مصر الوطنية المستقلة، مصر المقاتلة، بالعمل على ضرب اقتصادنا الوطني وبيع القطاع العام الذي كان يدعم المجهود الحربي، واستبداله باقتصاد تابع سيطروا عليه هم وأتباعهم من رجال الأعمال، وهو الاقتصاد السائد في مصر الآن، حتى بعد الثورة.. ثم اتفقوا مع النظام الساقط على ضرورة حظر أي تيار سياسي لا يعترف بـ«إسرائيل» ويرفض التفريط في السيادة الوطنية، وحرمانه



من المشاركة في العمل السياسي، والعمل على تصفيته والقضاء عليه.

وقاموا من أجل ذلك بالعُدوان على كافة القوى الوطنية المصرية، وعلى رأسها «الإخوان المسلمون»، أنفسهم الذين طاردهم النظام المصري لسنوات طويلة، وزج بهم في السجون وقدمهم إلى المحاكمات العسكرية. وكله بأمر الأمريكان.

وبعد ثورتنا المجيدة، لم يتوقف شرهم، بل أخذوا يحرضون الإدارة المصرية الحالية على الحيلولة دون وصول التيار الإسلامي أو أي تيار معاد لأمريكا للحكم لما يمثلته من خطر على «إسرائيل» وعلى المصالح الأمريكية، وأخذوا يغدقون الأموال والمساعدات على عدد من الشخصيات والمنظمات من أجل خلق بديل مقبول لديهم، ناهيك عن سيل الاعتداءات والشورور والأضرار التي تطول الأمة منذ عقود طويلة على أيدي الأمريكان في فلسطين والعراق والسودان والصومال ولبنان وأفغانستان... من احتلال وتبعية ونهب للثروات وتخريب للاقتصاد وتقسيم للأوطان وزرع الفتن الطائفية وتمويل الحروب الأهلية وتدخل في الشؤون الداخلية...الخ..

لكل ذلك ومثله الكثير، يجب الامتناع عن الحوار مع الأمريكان، بل يجب أن يكون خطابنا وحركتنا السياسية الرئيسية في مواجهتهم، وفي مواجهة مشروعهم وفي مواجهة تدخلاتهم لاحتواء ثورتنا.

اعتصام مستمر في مصر رغم تحذير الجيش!



واصل آلاف المحتجين اعتصامهم في ميدان التحرير وسط القاهرة، وفي مدن الإسكندرية والسويس والمنصورة

لليوم السادس على التوالي (حتى ساعة إغلاق تحرير هذا العدد)، رغم تحذيرات المجلس العسكري الذي يدير شؤون مصر، وتأكيدِه على أن جميع الخيارات مفتوحة لفض الاعتصامات التي تخالف القانون وتعطل مؤسسات الدولة . وقد رفض عشرات الآلاف من المصريين وأهالي ضحايا ومصابي الثورة المعتصمين بميدان التحرير وبالميادين الرئيسية بعدد من المحافظات المصرية بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأكد المعتصمون الذين دعوا لمسيرة مليونية في الخامسة من عصر أمس مواصلة اعتصامهم حتى يتم تنفيذ بقية مطالب الثورة المصرية، وفي مقدمتها إجراء محاكمات علنية للرئيس المخلوع حسني مبارك وأركان نظامه.

وتوجه نحو ٣٠٠٠ من المعتصمين إلى مجلس الوزراء القريب من ميدان التحرير في مظاهرة رمزية، ورددوا هتافات تطالب رئيس الوزراء المصري عصام شرف بالانحياز للمطالب العادلة للثوار، مذكرين إياه بأن الثوار هم من اختاروه رئيسا للوزراء .

وقد استمر إغلاق ميدان التحرير أمام حركة المرور لليوم السادس على التوالي منذ بدء الاعتصام الجمعة الماضي. وهتف المحتجون في القاهرة ومدن أخرى بسقوط المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وهتف المحتجون «يسقط يسقط المشير» و«الشعب يريد

إسقاط المشير» و«ارحل ارحل بقى يا عم خلي عندك دم».

من جهة ثانية، شهدت الإسكندرية والسويس والمنيا مسيرات واعتصامات مماثلة، حيث لم يفلح إعلان رئيس

الوزراء عصام شرف عن إجراءات للاستجابة لمطالب المعتصمين في تهدئتهم، ووصفوها بأنها وعود فارغة ومتأخرة.

ويطالب المعتصمون بمحاكمات عاجلة وعلنية للمتهمين في قضايا قتل المتظاهرين وقضايا الفساد .

من ناحية أخرى قال مراسلون صحفيون في الإسكندرية إن جماعة الإخوان المسلمين في الإسكندرية علقت مشاركتها في الاعتصام بميدان سعد زغلول، وبدأت أفواجها التي شاركت لمدة خمسة أيام مغادرة الميدان، وقال بيان للجماعة إن القرار جاء بعد الاستجابة الجزئية لمطالب الثوار وإعطاء فرصة للحكومة لتنفيذ وعودها.

في هذه الأثناء، أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة عدم تخليه عن دوره في إدارة شؤون البلاد، وأعلن بيان تلاه في التلفزيون المصري اللواء محسن الفنجري مساعد وزير الدفاع الالتزام بما قرره في خطته لإدارة شؤون البلاد في الفترة الانتقالية من خلال إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ثم إعداد دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس للجمهورية وتسليم البلاد للسلطة المدنية الشرعية المنتخبة للشعب.

وشدد البيان على أن القوات المسلحة «لن تسمح بالقفز على السلطة أو تجاوز الشرعية لأي كان». وأشار إلى



ثانيا . ما هي أهداف الأمريكان من هذا الحوار؟

أظن أنه يمكن تحديد أهمها في الآتي:

١ - هدف عاجل وخبيث يتمثل في إزالة الآثار السلبية الناتجة عن تصريح السفارة الأمريكية الجديدة (آن باترسون) الذي ذكرت فيه أن هناك ٦٠٠ منظمة مصرية طلبت دعما أمريكياً، وهو التصريح الذي أثار حالة من الغضب والاستياء والرفض الوطني لدى معظم القوى السياسية.

وكاد هذا الغضب أن يترجم إلى قرارات ذات شأن يمكن أن تضع حدا للعريضة التي تقوم بها الأجهزة الأمريكية على الأرض المصرية، ولذا جاء الإعلان عن الحوار مع الإخوان لإسكات أصوات الغاضبين، فها هي «أكبر قوة سياسية» في البلد تقبل الحوار مع الأمريكان فلماذا لا يفعل الآخرون مثلاً؟

فمثل هذا الحوار سيؤدي إلى تبييض وجه رجال الأمريكان في مصر، وسيفتح الأبواب على مصراعيها لعديد من الأطراف الأخرى في التواصل مع الأمريكان بلا حرج وبلا تعقيب، وإن لنا في ذلك سابقة مبدئية أصيلة، حين توافقت كل القوى الوطنية العربية على رفض زيارة فلسطين بتأشيرة إسرائيلية، حتى لو كان الزائرون من الأحيار والمناضلين، لأن في ذلك إعطاء ذريعة للأشرار العرب أن يطبعوا مع العدو على قدم وساق.

٢- الهدف الثاني قد يكون بمثابة (كمين) أمريكياني محترم،

جنوب السودان دولة للاستثمار أو للاستغلال؟

د. صالح بكر الطيار❖

بعد حرب ضروس استمرت نحو ٢٢ سنة وأدت إلى سقوط مليون قتيل، أعلنت جمهورية جنوب السودان استقلالها التام عن شمال السودان في احتفال رسمي حضره قادة من مختلف بقاع العالم، لتصبح بذلك هذه الدولة الحديثة الولادة العضو ١٩٣ في هيئة الأمم المتحدة، والعضو ٥٤ في القارة الأفريقية.

تمت الولادة رسمياً في ٩/٧/٢٠١١ بعد إجراء استفتاء شعبي في شهر كانون الثاني من العام الجاري، والذي تمخض عن إعلان نحو ٩٠ ٪ من السكان عن رغبتهم بالانفصال عن شمال السودان. ويات لهذه الدولة عاصمة اسمها جوبا، وشعب يتكون من ٨ ملايين نسمة، وديانة غالبية هي المسيحية، وثروات طبيعية تشمل النفط والذهب والغابات ومياه نهر النيل وأراضي زراعية شاسعة وثروة حيوانية. ورغم ذلك فهي تعتبر الدولة الأفقر في العالم، حيث لا كهرباء ولا بنى تحتية ولا صحة ولا تعليم، وحتى الماء يشترهيا السكان من بائعين متجولين يملؤون خزاناتهم من مياه نهر النيل. وإعلان جنوب السودان انفصاله عن شمال السودان لا يعني أن الخلافات بين الشطرين قد انتهت، إذ مازالت هناك وجهات نظر متباعدة بشأن ترسيم الحدود في منطقتين هامتين هما «أبيي» و«جنوب كردفان»، وكذلك وجهات نظر متباعدة بشأن تقاسم عائدات الثروة النفطية. وتضاف هذه المشاكل إلى مشاكل داخلية تعاني منها الدولة الحديثة، وتتمثل في الفقر، حيث ٩٠ في المائة من السكان يعانون من الجوع، وفي الأمية والصحة وفي كيفية إيجاد حل نهائي للمليشيات المنتشرة في البلاد، والتي سبق وجندت معظم العناصر الشابة. وإذا كان قرار

انفصال جنوب السودان يعتبر انتصاراً معنوياً لقادة هذه المنطقة، إلا أنه يعتبر انتصاراً اقتصادياً بالنسبة للدول الغربية التي مارست شتى أنواع الضغوطات على الخرطوم من أجل نيل موافقتها على الانفصال، ليس حبا بشعب هذه الدولة الجديدة، ولا حرصاً على حماية حقوق الأقليات، بل لأن دولة جنوب السودان تعتبر رغم فقرها من المناطق الواعدة فيما لو تم استثمار نفلها ومعادنها وثرواتها الزراعية والمائية بشكل علمي وعملي.

وبما أن «إسرائيل» توظف كل طاقاتها وإمكاناتها من أجل منافسة العرب في القارة السمراء، فقد كانت السباقة إلى دخول جمهورية جنوب السودان منذ سنوات، وذلك عندما أوفدت خبراء زراعيين للاستثمار في هذا القطاع. ولهذا لم تكن «إسرائيل» أول دولة تعترف بجنوب السودان فقط، بل أول دولة أيضاً تبدي استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية عاجلة. وكما هي العادة، فإن الغائب الأكبر هم العرب رغم أن ما حصل في السودان تكتشفه الكثير من المخاطر أهمها:

– أن يكون تقسيم السودان مقدمة لتقسيم العالم العربي، حيث هناك خوف على اليمن والعراق وليبيا وغيرها ..

– أن تتحول جمهورية جنوب السودان إلى قاعدة «إسرائيلية» في إفريقيا.

– أن تستغل «إسرائيل» مياه نهر النيل الذي يمر في جنوب السودان لإلهاء مصر والسودان في حروب افريقية بعيدة كل البعد عن شؤون وشجون فلسطين وعن هموم العرب.

❖ **رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي**

لبنان يشكو «إسرائيل» للأمم المتحدة



وكان الرئيس اللبناني ميشال سليمان قد أكد استعداد بلاده للدفاع عن «حقوقها وثرواتها بكل الوسائل المشروعة». وأعلن في الوقت ذاته أن: «هذه القضية ستكون موضع بحث ودرس في مجلس الوزراء الذي سيعقد جلسته الأولى الخميس المقبل من أجل اتخاذ موقف رسمي على مستوى السلطة الإجرائية، وبشكل يحفظ سيادة لبنان على أرضه وموارده». يذكر أن «إسرائيل» اكتشفت حقلين كبيرين للغاز مقابل شواطئها الشمالية. وتشير المعلومات أن الحقلين المذكورين يعتبران من أكبر ما تم اكتشافه في السنوات العشر الأخيرة. ومن جانب آخر، ذكرت مصادر رسمية لبنانية أن الحكومة ستقوم بتفقيبات جيولوجية بحرية في القريب العاجل. واقترحت السلطات الإيرانية على لبنان تقديم مساعدات فنية وتقنية في هذا المجال.

● **وكالات**

أعلنت مصادر رسمية لبنانية أن

لبنان تقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة احتجاجا على قيام «إسرائيل» برسم حدودها البحرية معه من جانب واحد، وبالشكل الذي يلغى ما كان قد قدمه لبنان إلى المنظمة الدولية في ظل خلاف حول الاحتياطي الضخم من الغاز الذي تم اكتشافه تحت البحر الأبيض المتوسط، وأشار مسؤولون إسرائيليون إلى أن الحدود التي رسمها لبنان لمنطقته الاقتصادية البحرية، وعرضها على المنظمة الدولية العام الماضي «تتعدى على حدود إسرائيل».

ومن جانبه قال وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور إن «لبنان بدون شك سيتقدم بشكوى للأمم المتحدة على هذا التعدي الذي لا يطال فقط المنطقة البحرية، وإنما يطال أيضا أجزاء أخرى من الأراضي اللبنانية». وأضاف: «بطبيعة الحال أن لبنان لن يتخلى عن حقه، ولن يفرط به مطلقا، وهذا ما يجب على إسرائيل أن تعرفه».

نحو مؤتمر الحوار الوطني الشامل



◀ حمزة منذر

لا أحد ينكر أن انعقاد اللقاء التشاوري والبيان الختامي الصادر عنه قد شكّلا خطوةً هامةً باتجاه التحضير الجدي نحو مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي طال انتظاره وأصبح عقده بأسرع وقت ممكن ضرورةً وطنيةً ملحةً لن يعرقها إلا من يرغب في استمرار الأزمة ونزيف الدم في الشارع واضعاف الوحدة الوطنية، وصولاً إلى استدراج التدخل الخارجي، وهو أمر خطير يتناقض مع الكرامة الوطنية واستقلال البلاد .

إن ما توصل إليه اللقاء التشاوري من توافقات عامة وهامة حول أن الحوار الوطني هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة وضرورة الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وإطلاق سراح الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة، وحول ضرورة الذهاب إلى صياغة وإقرار دستور جديد، هو توجهات عامة غاية في الأهمية إذا جرت ترجمتها على الأرض لإعطاء المصادقية المطلوبة لإقناع الرأي العام الداخلي بأن مؤتمر الحوار الوطني القادم قضية مفصلية في مصير سورية ومستقبلها اللاحق!.

وإذا كان اللقاء التشاوري قد أجمع على أن الحوار الوطني بكل مستوياته هو مسؤولية وطنية للخروج من الأزمة التي لم تجد حتى الآن طريقها للحل والخروج الآمن منها، فإن أكثر ما يقلق الجماهير بما في ذلك الحراك الشعبي السلمي، أن محاولات الخروج من الأزمة على أسس سياسية اجتماعية- اقتصادية تلاقي مقاومة شديدة من قوى عديدة داخل جهاز الدولة وخارجها، وهي قوى موجودة في مواقع مختلفة، وهي أحياناً توهم بعض البسطاء بأنها في حالة تضاد من حيث الشكل والموقع، لكنها في الحقيقة تدافع عن مصالح طبقية مشتركة أهمها استمرار الفساد والنهب والحفاظ على المواقع ومقاومة الحل السياسي، واستمرار النزيف الدموي وتحطيم الوحدة الوطنية واضعاف منعة البلاد، والتي قال عنها الكواكبي إنها «متعلقة برضا العباد».

ولا شك أن أكبر أهداف القوى التي لا ترغب بحل الأزمة الوطنية العميقة التي نعيشها، هو وأد مشروع الإصلاح الشامل والجذري ومنع الحديث عنه في الدولة والمجتمع لدرجة المطالبة بوقف أي إصلاح قبل إخماد الحراك الشعبي السلمي الذي يخيفها، في حين أن المسلحين وأعمالهم الإجرامية بحق الوطن والشعب ليست موجودة في معظم مواقع التظاهر حتى يبرر بعض الأجهزة الأمنية لنفسه استخدام الرصاص الحي والاعتقال ضد المتظاهرين. إن القضاء على مسببات الأزمة- وهي كثيرة ومتنوعة- هو ما يمنع ويفشل كل مخططات التدخل الخارجي على قاعدة تعزيز الوحدة الوطنية، والتي من أهم ركائزها وحدة الجيش والشعب دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن.

ومن هنا نعتقد أن أمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي يعتبر الإعداد له وخصوصاً تمثيل الحركة الشعبية فيه بشكل جدي، عدة أهداف استراتيجية كبرى:

١ ـ مقاومة التدخل الخارجي فعلياً وبكل الأشكال اعتماداً على الشعب وتاريخه الوطني الكفاحي منذ مأثرة يوسف العظمة والمسيرة الوطنية لكل الآباء العظام، وصولاً إلى طرح مسألة تحرير الجولان كقضية وطنية جامعة عبر خيار المقاومة الشعبية الشاملة.

٢ ـ فتح الأقبية والتواصل المسؤول بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الحقيقية التي لم تتلوث بأمراض الفساد والمكاسب والنفعية والقصور المعرفي وفقدان المسؤولية والجرأة في استنباط الحلول والمعالجة الصائبة للأزمة.

٣ ـ السرعة في إنجاز صياغة وإقرار دستور جديد يؤدي إلى تغيير وطني واع للبنية السياسية القائمة وبناء نظام سياسي جديد تعديدي يصنعه الشعب السوري دون أي تدخل خارجي، بل استجابة لدواعي تعزيز الوحدة الوطنية والمطالب الشعبية المحقة.

٤ ـ تعزيز دور الإعلام الوطني المرئي والمسموع والمقروء والإلكتروني، قبل وبعد مؤتمر الحوار الوطني عبر رفع سويته ومهنيته وعدم احتكاره، وهذا يتطلب أن تكون كل جلسات مؤتمر الحوار المنتظر علنيةً وشفافةً وليس كما حدث بعد الجلسة الأولى للقاء التشاوري، لأن ما حدث شكل إساءةً بالغة للقاء التشاوري، خصوصاً بعد الإعلان المسبق عن بث كل الجلسات على الهواء مباشرةً.

إن ما نراه من ازدياد العدوانية الأمريكية- الصهيونية وبعض الدول الإمبريالية الأخرى ضد سورية في الأيام الأخيرة، لا يمكن مواجهته إلا بتعزيز الوحدة الوطنية وإنجاح الأهداف الاستراتيجية لمؤتمر الحوار الوطني والتي أشرنا إليها آنفاً .

h.monther@kassioun.org

الكيان الصهيوني

يُرَحِّل الناشطين المؤيدين للفلسطينيين



أعلنت المتحدة باسم دائرة الهجرة «الإسرائيلية» سابين حدّاد أنّ «إسرائيل» قامت بترحيل ٢٢ ناشطاً مؤيداً

للفلسطينيين موقوفين في مطار تل أبيب منذ أواخر الأسبوع الأول من الشهر الجاري، موضحة بأنهم «وُضعوا على متن طائرات متوجّهة إلى إيطاليا وفرنسا والنمسا». حدّاد، قالت: «بعد الساعة ١٧,٠٠ (١٤,٠٠ ت.غ) ١١ ناشطاً آخر سيكونون في طريقهم إلى رحلة لشركة طيران «إيطاليا»، لافتةً إلى أنّ ثلاثة وعشرين ناشطاً موقوفين في الوقت الحالي، ويمكن أن تتم عمليات ترحيل أخرى خلال الليل».

يذكر أنّ دولة الكيان الصهيوني تمكنت منذ الخميس من منع وصول مئات الناشطين الذين يريدون الهبوط في مطار تل أبيب لزيارة الضفة الغربية المحتلة، عن طريق اعتقالهم وقت وصولهم أو عن طريق إقناع شركات الطيران بعدم السماح لهم بالصعود على متنها، ومن أصل ٤٠ فرنسيا لا يزالون موقوفين في الكيان الغاصب، من المقرر أن يعود ٣٠ منهم في الساعات المقبلة، بحسب وزارة الخارجية الفرنسية.

■ ■

فصل جديد في مسار إسرائيل الصهيونية



◀ جبران الجابر

اعتدنا على الأسلوب الإسرائيلي الذي يقنص اللحظة لي طرح توجهات جديدة أكثر عدوانية، وفي كل الحالات يحافظ قادة إسرائيل على استمرارية جهدهم لتفتيت القوى الفلسطينية وتقوية نزعات العجز وتكريس السير وفق أوراق الحقيبة الإسرائيلية.

وقد أصبح من البدهي أن العزف على أن لا سبيل أمام الشعب الفلسطيني إلا الذهاب لاستئناف المفاوضات، هو بحد ذاته ما تريده حكومة نتتياهو رغم أن المفاوضات فشلت فشلاً ذريعاً، وغير مسبوق في سائر مراحل التفاوض قديمها وحديثها، وأضحت الدعوة للمفاوضات تعني ضمّاً لأراض جديدة.

لقد قررت القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة كي تأخذ موافقة الجمعية العمومية على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، ولو تمتعت إسرائيل بشيء من الجدية إزاء السلام، لما بدأت بالرد على ذلك بهجوم صهيوني لم يتوقف عند بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها، وتنفيذ إجراءات متنوعة لإتمام تهويد القدس، بل أضافت إيقاف تحويل مستحققات السلطة المالية، وطالعا وزير خارجيتها وغيره بمد صهيوني جديد يبدأ بإعلان ضم أجزاء من الضفة إلى «دولة إسرائيل»، ولم يكن ذلك التهديد مزاجاً شخصياً أو زلة لسان، بل هو ما استمرار لما بدأه نتتياهو وغيره من غدر بالفلسطينيين لإحكام الطوق حول مساحات من الأراضي غير المتواصلة، ليتحقق شعار «إسرائيل» المعروف بعدم السماح بقيام دولة بين الأردن وإسرائيل، وعزل الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية عن المحيط العربي.

وباشرت إسرائيل حملة دبلوماسية على المستوى الدولي تحت حجة تأمين عدم التصويت على المقترح الفلسطيني، رغم أنها تدري أن الجانب الفلسطيني أبلغ مراراً بالفيتو الأمريكي وأضاف أوباما ضغوطه وتهديداته التي تضمنت قطع المساعدات المالية، وتدري إسرائيل وأوباما نجاعة ذلك في ظروف أحجام الدول العربية عن أن تكون بديلاً عن المساعدات الأميركية.

إن أخطر ما حققته إسرائيل هو موقف رئيس الوزراء الفلسطيني ومؤيديه، حيث نحوا للمطلب الأميركي الصهيوني، ووافقوا على مفاوضات

«يديعوت أحرونوت»:

«إسرائيل» تواصل استعداداتها للحرب الثالثة على لبنان!

بمناسبة مرور ٥ سنوات على الحرب العدوانية الأخيرة على لبنان، في تموز ٢٠٠٦، كتبت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية الثلاثة ١٢/٧/٢٠١١، أن قيادة أركان الجيش الإسرائيلي تدرك أن «حرب لبنان الثالثة» ستكون مختلفة تماماً عن «الحرب الثانية» التي وصفت بأنها «خلقت شعوراً أقبيلاً بتقوية الفرصة لدى الجيش، وأحدثت زلزالاً بكل ما يتصل بخطة التدريب والاستعدادات العسكرية»، مشيرة إلى أن «الحرب الثالثة» ستكون في مناطق مأهولة ضد «خلايا مطلقى القذائف المضادة للدبابات» ومقابل عشرات آلاف الصواريخ والقذائف الصاروخية الموجهة إلى الجبهة الداخلية، بما فيها تل أبيب.

وأضافت الصحيفة أن الجيش راض عن الهدوء

دون إيقاف الاستيطان.. وتخلوا عن أي «شرط» انسجاماً مع موقف نتتياهو، ويشكل ذلك استسلاماً للعجزية وتخريباً للساحة الفلسطينية ونشراً لليأس. ناهيك عن أن الهدف هو إحكام وضع لا يسمح نهائياً بإقامة دولة ولا يوفر أية حاجة أو ضرورة لسلطة فلسطينية.

التقطت الصهيونية وإسرائيلها اللحظة لتبديد الخوف من المستقبل، وتحجيم هاجس آفاق ثورات الشعوب العربية، فالأوضاع التي تتكون ونضج دور الجماهير الشعبية، رغم أعمال التخريب، ورغم العراقل والكوابح، تؤدي إلى حالة جديدة على الساحة العربية، ولن تجدي المحاولات كافة لإبقاء مصر خارج مصالحها الوطنية والقومية، وتقرأ «إسرائيل» جيداً مغزى تكرار تعطيل أنبوب الغاز الذي ينقل عبره الغاز المصري إلى «إسرائيل» ونرى فيه رسالة واضحة في أبعادها ومضمونها ناهيك عن أن المقاومة أصبحت أكثر قوة كما تعززت سمعة الشعوب العربية وزادت عزلة «إسرائيل» وأخذت دول بمبادرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

«إسرائيل» تهرب للأمام مدركة أنها أضحت بلا عمق، وأن أعمالها العدوانية ستتحول لاحقاً إلى عوامل إضعاف لها، وتدفع الشعوب جدياً إلى مختلف أشكال النضال التي بدأت ملامحها في ذكرى النكبة و ذكرى النكسة.

تجد «إسرائيل» أن اللحظة الراهنة مناسبة لمزيد من عدوان يحقق نوعاً من التعويض المعنوي ويقلل من شدة المخاوف التي تتعمق في الأوساط الإسرائيلية، وتدرك أن الفرصة مناسبة لذلك العدوان الذي أخذ مظهره في الجولان بتشديد القبضة الإسرائيلية على أهالي الجولان وإقامة بدايات لحدار على الحدود الحالية بعد احتلال الجولان.

نعم، «إسرائيل» التقطت أهمية الوضع السوري لها وتعمل على التخريب في مستويات متعددة وتسعى إلى أن يتحول الوضع إلى حرب أهلية وجاء أحد أنشطة الصهيونية في باريس مثالا قاطعاً على ما ترمي إليه الصهيونية، وقد وجدت ضالتها في بعض قياديين الإخوان المسلمين الذين حضروا لقاء بباريس نظمته ودعت إليه المنظمات والشخصيات الصهيونية في فرنسا ساركوزي التي تهتم بكل ما يعمق الشروخ الاجتماعية في سورية، ويزيد من غزارة الدماء ويؤدي إلى تدويل المشكلة السورية، وينتهي إلى تقسيم سورية بهدف ضياع الجولان المحتل ومدجه به «إسرائيل».

إن يهودية الدولة، تلك الموضوعة الصهيونية العنصرية تطرح ضروراتها السياسية وتحتاج إلى

النسبي على الحدود، ويتابع التسلح المتواصل لحزب الله، وما أسمته «خرق قرار مجلس الأمن ١٧٠١»، مشيرة إلى أن الأجهزة الأمنية تدير معركة سرية تهدف أساساً إلى الحفاظ على قوة الردع الإسرائيلية مقابل حزب الله ومؤيديه.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في الأسبوع الذي تحل فيه الذكرى السنوية الخامسة للحرب، وربما بالصدفة، انشغلت قيادة الشمال العسكرية في استبدال الضباط، وقال الجنرال غادي آيزنكوط، الذي يخلي مكانه للجنرال يائير غولان، يوم أمس الاثنين في الدكرياه» في تل أبيب إن الجيش قد خلق واقعا آمنيا جديدا يعتبر الأفضل والأهدأ منذ إقامة الدولة.

كما شدد على أن أهم النشاط العسكري منذ نهاية

● وكالات

تقرير أوروبي: ليبيا.. «ثورة» مربية ومستقبل غامض



◀ ترجمة : جوزف عبدالله، في ٨ تموز ٢٠١١

قامت بعثة من الخبراء الدوليين بتحقيق ميداني في ليبيا حول مجريات وملايسات «الثورة» هناك، وأصدرت خلاصة تحقيقها في أواخر أيار ٢٠١١ ضمن تقرير بالفرنسية بعنوان «ليبيا: مستقبل غامض».. ولما كان هذا التقرير يشكل عملاً فريداً من نوعه حول الأزمة الليبية، وجدنا من المفيد ترجمته إلى العربية، فلعل ما فيه يصحح الصورة عن مجريات الأمور في ليبيا.

المترجم

تمهيد

قامت بعثة دولية من الخبراء بزيارة إلى ليبيا على مرحلتين: الأولى إلى العاصمة طرابلس من ٢١ آذار حتى ٦ نيسان، والثانية إلى بنغازي ومنطقة برقة من ١٩ نيسان حتى ٢٥ منه. وكان غرض الزيارة تقويم الوضع في ليبيا بكل استقلالية وحيادية، وبمقابلة ممثلي الطرفين المتنازعين. وهذا المسعى فريد في سياق كل هذه الأزمة الليبية. وقد تم تنظيم هذه البعثة بمبادرة من «المركز الدولي للبحث والدراسات» و«المركز الفرنسي للبحث حول الإرهاب ومساعدة ضحايا الإرهاب»، وبدعم من «المنتدى من أجل السلام في المتوسط».. ضمت البعثة الشخصيات الآتية: ١- السيدة سيدة بن هابيليس/ الجزائر، وزيرة التضامن سابقاً، عضو مؤسس في «المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب»، حاصلة على جائزة الأمم المتحدة للمجتمع المدني. ٢- السيدة روميانا أوغارتشينيسكا /فرنسا- بلغاريا، باحثة وصحفية تحقيقات. ٣- المفوض إيف بونيه/ فرنسا، مدير فخري في الأمن، نائب سابق، مدير سابق في المخابرات الفرنسية ورئيس «المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب». ٤- السيد ديرك بورجيه/ بلجيكا- خبير مستقل. ٥- السيد إريك دونيسيه/ فرنسا، مدير «المركز الفرنسي للبحث حول المعلومات». ٦- السيد أندريه لومينيين/ فرنسا، خبير مستقل، نائب رئيس «المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب».

٣- المفوض إيف بونيه/ فرنسا، مدير فخري في الأمن، نائب

سابق، مدير سابق في المخابرات الفرنسية ورئيس «المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب».

٤- السيد ديرك بورجيه/ بلجيكا- خبير مستقل.

٥- السيد إريك دونيسيه/ فرنسا، مدير «المركز الفرنسي للبحث حول المعلومات».

٦- السيد أندريه لومينيين/ فرنسا، خبير مستقل، نائب رئيس «المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب».

ملخص التقرير

ليس هناك ضرورة أبداً للتركيز على الطبيعة الديكتاتورية التي فرضها معمر القذافي على مواطنيه منذ ١٩٦٩ لشدة ما هي مشية للنقد، فيمواجهة حالة مماثلة. ليس من أمر أكثر شرعية من التطلع إلى مزيد من الحرية والديمقراطية.

ومع ذلك، فإن دراسة الواقع تؤدي إلى التأكيد على أن «الثورة» الليبية ليست ديمقراطية ولا عفوية. إنها انتفاضة مسلحة في الجزء الشرقي من البلاد، في نطاق فكر انتقامي وانشقافي، تحاول أن تتدرج ضمن حراك «الربيع العربي» الذي، بكل الأحوال، لا تنتمي إليه. لذا، فإن الحراك الليبي لا يمكن أن يقارن بالثورتين الشعبيتين التونسية والمصرية.

وما هو مقلق أكثر أن المجلس الوطني الانتقالي يؤكد على أنه ليس إلا انتفال عناصر متباينة ذات مصالح مختلفة، تجمعها سمة واحدة مشتركة ألا وهي معارضتها الحثيثة للنظام. فالديمقراطيون الحقيقيون لا يشكلون ضمنه إلا أقلية، وعليهم التعايش مع مقربين سابقين للعقيد القذافي، ومناصري عودة النظام الملكي ومؤيدي إقامة حكم الإسلام الأصولي.

وبالتالي لا يقدم هذا المجلس أي ضمانة للمستقبل رغم إصرار الديمقراطيين. ذلك أن الأطراف الأخرى تنوي توجيه مجلس الائتلاف باتجاه أهدافها.

يصح ذلك خصوصاً أن ليبيا هي البلد الوحيد في «الربيع العربي» الذي يتزايد فيه الخطر الإسلامي، بإقليم (برقة) هو من بين مناطق العالم العربي المنطقة التي أرسلت أكبر عدد من المجاهدين لمحاربة الأمريكيين في العراق. لذا يبدو أن القوى الغربية قد أظهرت نزعة مغامرة مفرطة بانخراطها في هذه الأزمة، وما كان ينبغي أن يكون فوزاً سهلاً قد أصبح شبه فشل بسبب تخاذل القوات المتمردة، فتوقف عمليات المتمردين لم يترك لها سوى احتمالين: إما التراجع غير المشرف، وإما الانخراط أكثر في النزاع، تحديداً بإرسال وحدات برية.

لقد خلق التدخل الغربي مشاكل أكثر مما حل منها، ومن المحتمل أن هذا التدخل يعرض بقوة إفريقيا الشمالية والساحل والشرق الأوسط إلى زعزعة استقرارها وإلى تشجيع ظهور بؤرة جديدة للإسلام الأصولي، أو حتى للإرهاب في إقليم بنغازي (برقة). قد يتمكن التحالف من القضاء على الزعيم الليبي. ولكن على الغرب أن يكون حذراً من أن يتم استبداله بزعيم آخر أكثر تطرفاً وأقل ديمقراطية.

بنية الدولة الليبية

ليبيا دولة على بنية قبلية، حيث السلطة المركزية هي فقط من يوحد البلاد، والتوزيع العشائري يشكل قاعدة المجتمع، وهذا ما يميز هذه الدولة عن جارتها تونس ومصر، فالولايات القبلية تلعب دوراً أساسياً في السياسة الليبية، ويستند نظام القذافي على تحالف بين قبيلة صغيرة قذافا- التي ينتمي إليها- واثنين من أكبر قبائل البلاد : رفلا، القائمة أساساً في إقليم طرابلس، ومغرها في فزان..

ورغم أن أربعة عقود من حكم القذافي قد سمحت ببلورة إحساس بالانتماء الوطني، إلا أن الليبيين يعرفون عن أنفسهم قبل أي شيء بانتمائهم القبلي.

وتنتشر القبائل الآن في كل البلاد نتيجة امتزاج متواصل للشعب. وهكذا نجد أعضاء من قبائل بنغازي في مدن غرب ليبيا. وقد يفسر هذا الحراك الاجتماعي حدوث الانتفاضات ضد النظام وليبيا القذافي هي نظام استبدادي.. ٤٢ عاماً من الظلم والحرمان من الحرية..

في شباط ٢٠١١ ، كان الوضع في البلاد جامداً. وعلى نقیض تونس ومصر، لم يكن هناك مكان للأحزاب السياسية وللنقابات وللإعلام المستقل، ومؤسسات المجتمع المدني كانت شبه معدومة. لم يكن هناك أي معارضة..كان البلد يعيش تحت مراقبة مشددة مترافقة مع اعتقالات تعسفية، مع أن الحاجة إلى الإصلاح كانت صارخة، وهذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى انفجار العنف.

كان نظام القذافي يقود البلاد بلا هوادة للانغلاق على نفسها مسبباً انعزالاً عن الواقع، وكان الإنفتاح على العالم يقتصر على السفر، وبشكل ملحوظ، على تعليم اللغات الأجنبية التي تتكلمها قليلاً الأجيال الشابة، باستثناء الليبيين المقيمين في المهجر. وفي السياق نفسه، تعرقل تطور المجتمع المدني إلى حد كبير..

النموذج الاجتماعي - الاقتصادي

إذا كان الزعيم الليبي ديكتاتوراً دون منازع، وإذا كان السكان لا يحسدون على وضعهم فيما يتعلق بممارسة حرياتهم الديمقراطية، فإن الوضع الاجتماعي الاقتصادي في البلد استثنائي، ولقد طور القذافي بلاده بعكس طغاة إفريقيا الصحراوية، بالرغم من أنه والمقربين منه قد أثروا بشكل كبير منذ وصوله إلى السلطة. فإعادة توزيع الدخل، بالرغم من عدم المساواة فيها، سمحت بضمان السلام الاجتماعي.

في عام ١٩٦٩، عندما استلم العقيد القذافي السلطة بانقلاب أطاح بالنظام الملكي، كان الشعب الليبي من أفقر الشعوب في العالم مع أقل من ٦٠ دولار كدخل سنوي للفرد الواحد. حالياً، وبفضل الثروة النفطية، تعرف ليبيا واحداً من أعلى مستويات المعيشة في العالم العربي والأعلى في إفريقيا. فغالبية العائلات الليبية تملك منزلها الخاص والغالبية تملك سيارة أيضاً. ونظام الصحة العامة المجاني هو من أفضل الأنظمة في العالم العربي، وكذلك الأمر بالنسبة للتربية فهي مجانية أيضاً ومشرة على مصراعיהا للنساء.

المستشفيات والمستوصفات مطابقة للمعايير الأوروبية، والخدمات الصحية المقدمة داخل أو خارج البلاد مدعومة من الدولة. وذلك حتى في السياق المؤلم لقضية ٤٧٥ طفلاً مصاباً بالسيدا في بنغازي، والمعروفة بقضية «المرضات البلغاريات»، فقد تكفلت الحكومة الليبية بتغطية كامل تكاليف علاج الأطفال في المستشفيات وتكاليف انتقال العائلات (سفر إلى الخارج، أدوية). ولكن حالياً، فإن المستشفيات تقول إنها لا تملك الوسائل اللازمة لعلاج الأطفال. وبالنسبة لمرض السرطان، فالعلاج الذي كان مجانيًا لم يعد كذلك.

تملك البلاد مرافق عامة وحضرية على مستوى عال من الجودة، فالطرقات جيدة ومنازل كثيرة كانت قيد الإنشاء قبل اندلاع الثورة كما يتضح من ورشات البناء التي توقف العمل فيها. وهذا النظام كان أيضاً داعماً لتطور صناعة النفط، مثل مصفاة بريقة. وأطلق أيضاً خططاً مهمة لإنشاء مرافق تأسيسية في مجالي الزراعة والصناعة، لدرجة إنشاء مشروع «النهر الكبير»، وهو مشروع ضخم جداً تم إنجاز قسم كبير منه، وهو استثنائي في «العالم العربي».

الوضع الاجتماعي- الاقتصادي في ليبيا، مترجماً بإحصاءات وملخصات، هو التالي: في ظل النظام الملكي، كانت البلاد من أفقر دول العالم. حالياً، فإنها تأتي بالمرتبة ٥٢ عالمياً بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية- قبل روسيا والبرازيل وأوكرانيا وفنزويلا. فهي تعتبر الدولة الأكثر تطوراً في إفريقيا.

تمرد الشباب في تونس ومصر لعدم وجود فرص عمل. بينما في ليبيا، فقد استخدمت القطاعات الاقتصادية ثلاثة ملايين عامل مهاجر. فالبطالة معدومة ومستوى المعيشة متناسب مع المعايير العالمية.

دعم البلدان الافريقية

ثمة أمر مجهول غالباً، وهو أن ليبيا كانت العامل الأساسي في نمو واستقلال القارة الإفريقية.. لقد مكن القذافي إفريقيا من أن تشهد ثورة تكنولوجية فعلية بفضل تمويله لأول قمر اتصالات إفريقي، وهذه التقنية سمحت بربط مجمل القارة بالهاتف وتوفير برامج البث التلفزيوني والإذاعي، وكذلك الكثير من التطبيقات التقنية مثل الطبابة والتعليم عن بعد. وبفضل تقنية أقيمت شبكة اتصال قليلة الكلفة عبر كل القارة، بما فيها المناطق الريفية.

بدأ ذلك في العام ١٩٩٢ عندما أسست ٤٥ دولة إفريقية«المنظمة الإقليمية الإفريقية للاتصال» ليكون لهذه القارة قمرها الخاص بها.

قبل ذلك كانت الاتصالات الهاتفية من وإلى إفريقيا هي الأعلى في العالم، لأنها كانت تتم عبر أقمار الاتصالات الأوروبية بكلفة مرتفعة.

بعد ١٤ سنة من الجهود الفاشلة التي بذلتها الدول الإفريقية للحصول على قرض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وأوروبا، قام الزعيم الليبي بالمبادرة وقدم ٢٠٠ مليون دولار ليتحرك المشروع. وأضاف بنك التنمية الإفريقي ٥٠ مليون دولار وبنك تنمية إفريقيا الغربية ٢٧ مليون دولار. وبذلك تمكنت إفريقيا من الحصول على أول قمر خاص بها للاتصالات في ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٧ . عندها قبلت روسيا والصين وضع ما لديها من تكنولوجيا بتصرف إفريقيا، ما سمح بإقامة الأقمار في إفريقيا الجنوبية والنيجر وأنغولا والجزائر.

وتم وضع القمر الثاني في مداره الإفريقي في تموز ٢٠١٠.

وعلى صعيد المؤسسات فإن موازنة الاتحاد الإفريقي تم تمويلها بنسبة ١٥ ٪ من ليبيا، ما يفسر تردد الاتحاد بإدانة معمر القذافي، بعكس الجامعة العربية التي يكره قادتها الزعيم الليبي. ولقد امتدت عطاءات القذافي من إفريقيا الجنوبية إلى ليبيا مروراً بمدغشقر وبلدان المنطقة الساحلية، فمول المراكز الإدارية والفنادق والمطاعم والشركات من شتى الأصناف ومنظمات إسلامية، وشبكة لتوزيع البنزين(عبر شركة نفط ليبيا أوليبيبا)، ومؤسسات للتجارة وأنشطة ترفيهية... وفي مالي كانت ليبيا تغطي معظم تمويل التلفزيون في الثمانينات... كما تخصص النظام الليبي في التوسط وفض النزاعات بين المتخاصمين... ولهذا وقف الكثير من المستفيدين من النظام إلى جانبه في أزمتة...

تطوير المؤسسات الليبية

انطلاقاً من ملاحظة التفاوت بين تطور ليبيا الاقتصادية الاجتماعي وتخلف مؤسساتها الدستورية يبدو أن القذافي، بضبط من ابنه سيف الإسلام، كان مصمماً في السنوات الأخيرة على تطوير النظام التسلسلي، خصوصاً عبر مؤسسة القذافي للتنمية. بدأ سيف الإسلام بالظهور منذ العام ٢٠٠٣ بصورة «الإصلاحي» المجسد للأمل بانفتاح ليبيا على الديمقراطية. وعهد بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ بحملة إعلامية تقوم بها الشركة الأميركية، مونيتور غروب، لعرض إرادة النظام بالتطوير. لقد شعرت ليبيا بالحاجة إلى المساعدة لتطوير مؤسساتها باتجاه ديمقراطي وتحديث اقتصادها. فبعد عشرات السنين من العزلة والجمود بدأت أوساط الأعمال والمواطنون والحكم والنخب المثقفة بالسعي إلى تعميق فهمهم لأفكار وممارسات العالم. وهكذا ففي العام ٢٠٠٩ قام سيف الإسلام بالإفراج عن حوالي الألفين من المعتقلين السياسيين الإسلاميين، كما كشف النظام عملياً عن رغبته بعلاقات شراكة جديدة مع البلدان الغربية:

- تخفيض الهجرة إلى أوروبا بنسبة ٩٠ ٪ بعد اتفاقات بين طرابلس الغرب وروما.

- تدمير أسلحة الدمار الشامل الليبية، الامتناع عن ممارسة الإرهاب، وتعويض الضحايا الفعليين أو المفترضين، الإفراج عن الممرضات البلغاريات.

- تعاون وثيق مع الغرب في مواجهة تنظيم القاعدة، عبر اتفاقات مع الأجهزة الأمنية الأميركية والبريطانية (من خلال موسى كوسي).

- مشروع عريق بعكس الغرب الليبي: النساء محجبات تماماً، الأخصر، ويشارك في صياغته شخصيات غربية مشهورة (فوكوياما، فرنسيس ني، بنيامين باربر، توني غيدنز).

- هكذا فالنظام الليبي كان في مرحلة تطوير واسع عندما فاجأته «الثورة»، بينما القذافي يتهيأ ليعلن إصلاحاته.

- بدأ الأمر كأنه عملية تم إعدادها بعناية. بدأت الحركة في ١٢ و ١٣ شباط ٢٠١١. وفي ١٧ شباط أعلنت الحكومة عدة إجراءات للتهدة، زادت مخصصات المواطنين، وأرسلت الموفدين إلى المناطق. وفي ٢ آذار أعلن القذافي إصلاحات تقسح المجال أمام حرية مؤسسات المجتمع المدني، وتقدم بإعلان مبادئ حول التشريعات والقضاء. ولكن الاحتجاجات تصاعدت.

- ويبدو أن محيط القذافي نصحه بالرد بقسوة لإسكات

المتحجين، ما يطرح السؤال حول هوية المحيطين به الذين دفعوا بالأُمُور إلى المزيد من التدهور.

الجيش الليبي والمرتقة

لم تهتم ليبيا بتشكيل جيش محترف قوي، بل فضلت إرساء أمن النظام على قاعدة ميليشيات القبائل المنظمة في «اللجان الثورية».

يتألف الجيش الليبي من حوالي ٥٠ ألف جندي، منهم فقط عشرة آلاف على تدريب وتجهيز جيدين، وهم القوات المخصصة للنظام، والموزعة في أربع فرق...

لم يلاحظ في المعارك انشقاقات هامة داخل الجيش النظامي، حتى أثناء التقدم نحو مصراتة وأجدابيا.

قليل الكثير في «المرتقة» العاملين في الجيش الليبي، ولكن الصحيح في ما قيل قليل جداً، وما هناك من مرتزقة لا قيمة له في العمليات العسكرية.

في نهاية السبعينيات أسس القذافي «الفوج الإسلامي» الذي غرضه التدخل على مجمل القارة الإفريقية تمشياً مع الحلم بتأسيس «اتحاد الدول الإفريقية»، بعد الفشل في تشاد عام ١٩٨٧، تم حل هذا الفوج.

في السنوات الأخيرة تم تجنيد غير الليبيين. ولكن ذلك يأتي في سياق الحياة الليبية عامة، خصوصاً في الاقتصاد حيث نسبة العمال الأجانب مرتفعة للغاية. والمجندون اليوم هم في غالبيتهم من المالي وتشاد والنيجر والكونغو والسودان. المعلومات المعروضة عن المرتزقة من جانب المعارضة متضاربة وغامضة وعرضة للكثير من الشك، فحجم المقاتلين الأجانب كمرتزقة مبالغ فيه كثيراً (حوالي ٦ آلاف)، ويبدو أن هناك خلطاً بين الليبيين من أصل أجنبي والمتطوعين الأتين من الخارج. ومهما يكن من أمر فهم لا يشكلون غير نسبة ضعيفة في الجيش الليبي.

الثورة.. ظرف خاص

يبدو أن «الثورة» الليبية نشأت من التقاء عدة طواهر:

السياق الإقليمي الذي يختصر بعبارة «الربيع العربي» الحامل للعودة إلى المطالبة بالمزيد من الحرية من جهة، والوضع الخاص بليبيا، خصوصاً المنطقة الشرقية من جهة أخرى، والتدخلات الخارجية من جهة ثالثة.

ثمة في ليبيا، بفضل الثروة النفطية توزيع فعلي للثورة، وإن يكن غير عادل. كانت ليبيا تنتج قبل الأحداث ١,٥ مليون برميل يومياً. وما تحصل عليه يعادل ١٥٠ مليار دولار على سكان بحوالي الستة ملايين نسمة. كان لهذه الثروة المقرونة بسياسة اجتماعية طموحة وقع غير مألوف في إفريقيا: يرفض الليبيون القيام بأعمال يعتبرونها «مهينة». فالشبيبة التي تنهي دراستها ترفض المهن الدنيا، وتطالب بوظائف مريحة وبمسكن مرفه وسيارة جديدة، والحكومة ملزمة باستقدام الكثير من اليد العاملة الأجنبية، بمئات الآلاف للقيام بالأعمال التي لا يقوم بها الليبيون.

وعليه لا تبدو الأوضاع الاقتصادية محددة في انفجار الأزمة، ما يدفع إلى البحث عنها في مكان آخر.. ويبدو أن الأسباب محصورة في الشأن السياسي: أي رفض حكم الفرد والمطالبة بالحرية.

وبينما تشدد الدولة بنزعة الوحدة، لطالما كشفت منطقة (برقة، الشرق الليبي) عن رفضها لسلطة إقليم طرابلس (الغرب الليبي) ولحكم القذافي. وذلك باستمرار تأثير العائلة الملكية: السنوسيين والإخوان المسلمين.

بنغازي معروفة بأنها مركز التشدد الديني، وفي منطقتها تقليد إسلامي عريق بعكس الغرب الليبي: النساء محجبات تماماً، ولا تقدن السيارات مثلاً، وحياتهن الاجتماعية محدودة. وقد أصبحت بنغازي في السنوات الخمس عشرة الأخيرة مركز الهجرة الإفريقية نحو أوروبا، وهذه تجارة مربحة للغاية تقوم بها مافيات نشأت في هذه المدينة. ويشغل فيها آلاف الأشخاص بمن فيهم الشرطة والموظفون.

كانت مافيا الهجرة في طليعة تمويل ودعم الانتفاضة الليبية. كما نشأت العصابات التي تهاجم العمال الأجانب، فتقتل البعض وتتهب البعض الآخر. ومنذ بدء الانتفاضة تعرض المئات من العمال السينيغاليين والصوماليين والأثيوبيين والأريتريين لهذه الأعمال. وهذا ما تخفيه بغناية وسائل الإعلام العالمية..

■ ■

ربها..!

آخر أنفاس الدفاتر القديمة

في وطن يثير السخرية نبثُ كأطفال الأنابيب فكان من الطبيعيّ جداً أن أخرج ولي شكل ضفدع..!

♦♦♦

كلما كثر الشهداء قلّ الوطن..

♦♦♦

يباغتي رمح وحشّي، عبد جبير، رغم أني كنت لا مرثياً في معركة أحد .

♦♦♦

قريباً سوف يشتدّ الطلب على شعراء الرثاء..!

♦♦♦

هل من الضروري انتظار الكاتب لشيخوخته كيما يروي سيرته الذاتية؟ يسعدني الاعتراف بكل هزيمة آن وقوعها: لقد خوزقتي يا حبيبتي..!!

♦♦♦

لن أتخلّى عن التفكير بذئب يعوي في البيت.. يستخدم فرشاة أسناني وصابوني ومعجون حلاقتي وبشكيري.. يأكل طعامي ويضاجع زوجتي.. ويحتل طاولتي في المقهى..

لن أتخلّى عن فكرة هذا الذئب...

♦♦♦

أيتها المعنّبة حان الوقت لمساءلة النبيذ: من أي لك هذا؟

♦♦♦

صارت الكتابة تنعّس. أقبل إلى نصوص تغلي فيّ وما إن أبدأ حتى يستولي عليّ التناؤب، فأنام متوسداً الأوراق الفارغة. لم اعد أستيقظ من النوم لأهجم على الكتابة، بل صار النوم يهجم عليّ آناء الكتابة..!!

لا مشكلة البتة فلا بد دوماً من طريقة ما لقول الذات.. حتى لو بالنّوم..!

♦♦♦

لو أستطيع المحو محوتُ الدروب وذاكرة الأذية..

♦♦♦

رائحة التراب بحقل إبطيك توّجّ لطائر فضّ بكاره نغاعة واخنقنّى، كأيّ ذكرٍ حقيرٍ، ليطرّكها تبكيّ هذه العطور..

♦♦♦

تواتر الثديين مع خطو الهوينى..

♦♦♦

قالوا: حشد القمل فيّ ذقنه كل قواته وأعلن البيان الأول لدولة القمل.

قالوا: الدّباب دشنت فيّ وجهه شاطئاً للعرّة..

♦♦♦

قالت أريد قبلة نارية..

قبلتها وفيّ فمي السجّارة..

♦♦♦

دونكيشوت أعزل تسلّ سيوفها بوجهه الطواحين..

♦♦♦

لكلّ غريب قبلةً.. تأخذ شكل نداء لا يسمعه أحد سواه..

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

هادي ياسين: غادرت العراق وكان فيه صنم واحد



هادي ياسين شاعر ورسام وناقد تشكيلي وسينمائي من العراق. يحمل شهادة بكالوريوس في الفنون التشكيلية من أكاديمية الفنون الجميلة - جامعة بغداد. ينتمي إلى جيل السبعينيات الشعري في العراق، ولم يصدر سوى مجموعة شعرية واحدة، بعنوان «كلام التراب» عن دار الآداب البيروتية عام ١٩٩٠. ترجمت قصائده إلى عدة لغات. في زيارته الأخيرة إلى دمشق كان لنا معه هذا الحوار..

● **جئت من العراق. في زيارة إلى دمشق. وأنت مستاء مما رأيته هناك.. ترى ما الذي تغير في العراق الذي غادرت منذ خمسة عشر عاماً؟**

الذي لاحظته من تغير، هو إنني غادرت العراق وكان فيه صنم واحد، ولكن حين عدت إليه وجدته غابة من الأصنام. غادرته وكان فيه عدو واضح، وحين عدت وجدته ملفوفاً بالغموض العجيب، فما عاد العدو واضحاً. ووجدت أن أول ضحايا هذا العدو (أو الأعداء الضبابيين) هو الثقافة، والأدهى أنني وجدت أن من كانوا (فرساناً) في الثقافة العراقية قد باتوا حملاناً يلهثون وراء الذئاب. وجدت سذاجة الريف قد زحفت على الثقافة الجمالية وأزاحت بغداد المثقفة.. أدركت ذلك من خلال البنائيات المقامة حالياً، ومن انتشار الأغاني الرخيصة وسذاجة ديكورات وألوان واجهات المحلات، ورفيفة مذياعي ومذيعات معظم القنوات الفضائية العراقية التي ضربت هي والصحف العراقية رقماً قياسياً في أعدادها، فأشاعت ثقافة الكم على حساب النوع.

غير أن التعميم ليس وارداً هنا. فهناك استثناءات. استثناءات تكافح بقدرتها الذاتية، بلا معين، ومن دون أن يكثرث إليها لا الذئاب ولا اللاهثون.

● **لم تصدر سوى مجموعة شعرية يتيمة هي «كلام التراب» والآن وبعد عشرين عاماً - تحضّر لإصدار مجموعة ثانية. هل توقفت عن كتابة الشعر طوال هذا الزمن؟ أم أنك تواصل الكتابة دون اكتراث بالنشر؟**

الشق الثاني من السؤال هو الصحيح. فأنا أصلاً. غير مكترث بالنشر، ولولا إصرار صاحب دار الآداب، الراحل الدكتور سهيرل إدريس، لما نشرت مجموعة «كلام التراب».

النشر ليس مهماً عندي. ما يهمني - بالدرجة الأولى - المتعة الشخصية في الإبداع. كما أنني لا أتعامل مع الشعر كجاء اجتماعي أو تقايي. ما يهمني أن أتعامل مع الأشياء والحياة والوجود كشاعر.

● **عطفاً على السؤال السابق؛ ما الذي قد تغير في نصك خلال كل هذا الوقت؟**

لست ممن يتهربون من الإجابة عن سؤال كهذا لأجيب إجابة تقليدية بالقول: «هذا السؤال يجب عليه النقد» ذلك أنني لست معنياً بنقد النصوص من نقادنا (المحترفين). ما يهمني هي متعتي الشخصية. وأنا ناقد نفسي _ داخلياً _ أولاً. وهذا ليس تعالياً.

وسأجيب بالقول أن نصي لم يتغير إلا من حيث الشكل والبناء بما يترافق مع نمو وعي ومساحة تجربتي في الكتابة، فأنا أؤمن بأن الشاعر - إذا كان شاعراً حقاً - إنما يوجد في منطقة شعرية واحدة منذ البداية، وفي هذه المنطقة يؤسس كيانه الشعري ويعليّ عمارته الشعرية. أو لنقل بتعبير أكثر مجازاً أنه يعمق حفرياته في هذه المنطقة. شخصياً، أحسب أن نصوصي في السنوات الأخيرة قد استفادت من سالفتها وأنا أراقب أخطائي دون اكتراث بأخطاء سواي، ولكنني أحسد بمجبة كل من يكتب نصاً جميلاً، ولا أخفي أمنيّتي لو أنني أنا الذي كنت كاتبه، بل إنني طالما أرسلت رسائل إعجاب لأصدقاء شعراء.. (حسداً) مني على نصوص جميلة كتبها.

● **«الذئب».. هذا العنوان الغريب، هو عنوان رواية كنت قد كتبتها عن حقبة من تاريخ العراق الحديث.. بماذا تحدثنا عنها؟**

«الذئب» هو عنوان اجترحته من المزج بين شخصية الذئب والثعلب. وقد شرعت بكتابة الرواية - مباشرة - بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨ وانتهيت من كتابتها عام ١٩٩٣، بما مجموعه

٥٤٠ صفحة. ولا تتضمن هذه الرواية أية إشارة مباشرة إلى البلد أو المكان الذي تدور فيه أحداثها. لا من قريب ولا من بعيد - وربما كان من الممكن إسقاطها على أي بلد وعلى النظام والأحداث التي فيه. ولكن القارئ المدرك سيعرف أن ميدان الرواية هو العراق.

الذي حصل هو أنني حين غادرت العراق في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تركت الرواية لدى زوجتي، خشية ضبط مضمونها على الحدود. وبدورها فإن زوجتي قد تركت مخطوط الرواية لدى والدها عندما التحقت بي هي وأبنائي بعد نحو سنين. ولكن عندما أدركت مخابرات النظام السابق موقفي من النظام، فقد راحت تضايق والد زوجتي واخوتها. وأقدمت السلطات الأمنية على توقيف شقيقي في السجن، بسبب موقفي فما كان من صاحبنا - المؤتمن على المخطوطة - غير أن يقدم على حرقها تجنباً للشر. وهكذا أضحت روايتي رماداً بعد أن كتبها بحماس وشغف واندفاع طوال خمس سنوات.

ولكنني، بدأت - قبل أشهر - بكتابة رواية (تعويضية) تحمل ذات العنوان: «الذئب»، ولكنها تنطلق هذه المرة من النقطة الحدودية. حيث يحمل البطل الجديد معه مخطوطة بعنوان «الذئب» ناوياً الخروج بها ليطبعها خارج البلاد، فيتم ضبطه، فيعاد إلى الداخل ممنوعاً من السفر، في طريقه إلى مصير مجهول. وقد كتبت - حتى الآن - ستة فصول من الرواية الجديدة، وما يزال البطل في طريق الإعادة، وهو الآن في حالة استنكار.

● **لديك شغف أرشيفي كبير.. نراه في مقالاتك. حيث تعتمد الوثيقة في الكتابة عن الأمكنة والأشخاص.. هل من الضروري للوثيقة في كتابة المقال الذاتي؟**

أنا شغوف بالثقافة الغربية وتعامل الغرب مع نتاجه وتاريخه الثقافيّن. والغرب أثبت أنه يعرف كيف يثبت وثائقية تاريخية، السيئ منه والحسن. أما نحن فكذابون ومنافقون ومنمقون (ونصنع) الوثيقة صنعاً، وربما نخترعها، وهذا يغذي وجود السفلة والمزييفين وفي وجودنا، ما يغذي خساراتنا الثقافية وبهتاننا التاريخي. فنحن غير توثيقيين. نتعامل مع الأحداث والأشخاص إما بصورة عابرة أو عاطفية. شخصياً لدي إحساس جاد بالتوثيق منذ طفولتي في القرية. وأنا الآن أذكر الكاميرا العتيقة السوداء ذات العدسة المؤطرة بالإطار الفضي التي صورت بها إخوتي، والقرية التي قضيت فيها صباي وفتوتي، ومازلت احتفظ بهذه الصور معي في أرشيفي الشخصي في كندا.

هناك كثير من الأدباء والفنانين والمثقفين العراقيين احتفظ بصورة نادرة لهم في بيتي الكندي، وهم لا يعلمون. نحن الآن نتحسر على صوت الشاعر أو الخطيب أو الزعيم الفلاني الذي كان قد قال كلمة حكيمة في وقت ما، ربما لا يتعدى الثلاثين عاماً. هذا أمر معيّب. فالتوثيق شكل من أشكال التحضر، لم نتعلمه من الغرب الذي نمنع، دائماً في الإساءة إليه، في حين أننا أول المسيئين لأنفسنا من حيث ندري أو لا ندري. ■■

الحب..

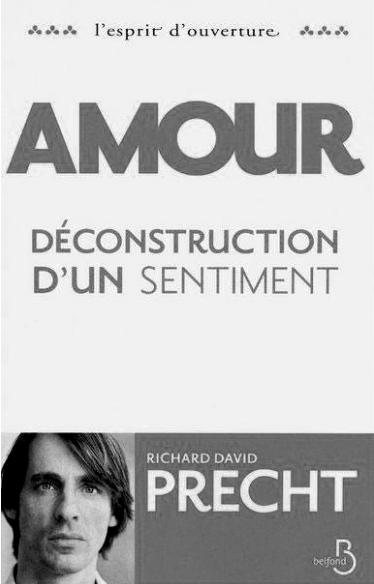
تدمير عاطفة

«الحب، تدمير عاطفة» كتاب مترجم عن اللغة الألمانية. وهو واحد من سلسلة طويلة من الكتب جعلت من عاطفة الحب موضوعاً لها. اللافت للانتباه هو أن الفلاسفة والمفكرين الذين كانوا «يأنفون» الحديث عن الحب بنوع من «التعالي»، بل كانوا «يهزؤون» منه، يهتمون اليوم فيه وكأنه نوع من «الاكتشاف» الجديد. ومن بين هؤلاء المفكر الألماني ريشارد دافيد برشت، مؤلف هذا الكتاب.

ينطلق المؤلف في تحليلاته عن «الحب» كعاطفة يتم تدميرها من القول بأنه «اكتشف» هذه القضية التي تحرّك مشاعرنا

جميعاً والتي كانت باستمرار «تقريباً» خارج اهتمام الفلاسفة والمفكرين. وهو يحاول إعادة طرح قضية «الحب» من خلال ميادين عدة يتباين منظور كل منها إلى عاطفة الحب عن الميادين الأخرى إلى هذه الدرجة أو تلك. هكذا يتداخل في تحليلات الكتاب علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأحياء «البيولوجيا» والعلوم النفسية- العصبية. كذلك يصادف القارئ فلاسفة ومفكرين ليس أقلهم شأنًا جان بول سارتر. ويشرح المؤلف كيف أن الفلاسفة كانوا يبتعدون دائماً عن الخوض في موضوع «الحب»؛ كي يتركوه للحالمين والرومانسيين من شعراء وروائيين وفنانيين ومتصوفين من كل نوع. هكذا يستعرض المؤلف العديد من آراء الفلاسفة قديماً وحديثاً حول الحب. ومن الآراء التي يستعرضها تأكيد الفيلسوف الإغريقي «أبيقور» أنه على الفيلسوف، كي يحافظ على حرية، الابتعاد عن الوقوع في شرك عاطفة الحب.

أما في العصر الحديث فيحدد المؤلف القول بأنه ليس من النادر الربط بين عاطفة الحب وبين واقع الضعف



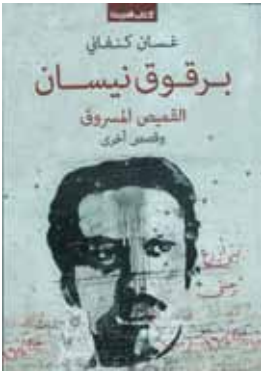
في الذكرى التاسعة والثلاثين لرحيل غسان كنفاني؛

لك شيء في هذا العالم.. فقم!

طبعة احتفالية

لـ«برقوق نيسان»

صدرت طبعة جديدة من رواية الراحل غسان كنفاني «برقوق نيسان» التي لم تكتمل، بمناسبة ذكرى رحيله، عن مجلة «الدوحة»، إضافة إلى قصص مختارة بمقدمة احتفالية لعزت القمحاوي، وملحقة بدراسة نقدية للدكتور فيصل دراج كتب فيها: «جعل من حياته مرآة لمسار شعبه، ومن كتاباته شهادة على معنى المنفى والوجود، والتمرد والمقاومة. غسان هو من هؤلاء الحلمين الذين يعملون على تقصير المسافة بين الفعل والكلمة، ويتطلعون إلى توليد جنس جديد من البشر».



لم يمِث غسان.. ولن!!

كيف لمن كان اسم فلسطين، في وقت كانت تبحث فيه عن اسمها، أن يموت؟؟

غسان مثل فلسطين سيبقى.. اسماً ومعنىً وطريقاً..!

ومثل فلسطين كان اختصاراً لروح الحرية..!

في ٨ تموز ١٩٧٢ تمزّق جسده شظايا بعد تفخيخ سيارته.. لكنّ اللحم المتناثر عاد ليتجمّع ويتماهى بالبشر الذين عاش ليكتب عنهم، رجال الثورة الذي صنعوا المجد، ونساء المخيمات ممّلات بأم سعد.. ليكون شهيد الرواية، فالراوي الذي لم يرتض الكتابة من مسافة أمان ذهب في روايته إلى أقاصي الأفاصي؛ إلى الكتابة بالجسد..

هنا مختارات من كلماته الذهبية مما قاله في كتاباته المختلفة:

أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل.

إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية<

إن الفكرة النبيلة لا تحتاج غالباً إلى الفهم، بل تحتاج إلى الإحساس.

الخيانة في حد ذاتها ميبة حقيرة.

إن قضية الموت ليست على الإطلاق قضية الميت، إنها قضية الباقين.

لا تمت قبل أن تكون نداءً..!!

الثورة وحدها هي المؤهلة لاستقطاب الموت.. الثورة وحدها هي التي توجه الموت.. وتستخدمه لتشق سبل الحياة..

لنزرعهم شهداءنا في رحم هذاالتراب المثخن بالنزيف.. فدائماً يوجد في الأرض متسع لشهيد آخر..

إن كل قيمة كلماتي كانت في أنها تعويض صفيق وتافه لغياب السلاح.. وأنها تتحدر الآن أمام شروق الرجال الحقيقيين

لدينا الكثير من الأشياء المبشّرة بصدقة ما فتواعد ..

احتمالات الواقع كثيرة..!!

في الإنترنت ربما ستدخل إلى دردشتي لتسألني عن صبية ترصد تواجدها على صفحتي، فأرمي لك، كقوادر محترف، ببضع معلومات تصلح مفتاحاً للتقرب منها، وبعدها سيأخذنا الامتحان إلى لقاء طبيعي بين شخصين واقعيين.. أو لعلك تدخل تلك الدخلة لكنّ بنوايا أخرى، فتقول، بأخطاء طباعية كثيرة لشدة تورّك: «ابتعد عنها والّا..»، فتسبني وتهذّني بتخريب بيتي، ولا أجد سبيلاً إلا أن أحذّك وأحذّفها لأنّني فهمتُ أنك ذو صلة ما بالأمن..

احتمالات الإنترنت كثيرة أيضاً...!!

ربما وربما.. كل ذلك، في الواقع والإنترنت، كان يمكن أن يحدث هذا أو ذاك، لولا أنهم -يا لبساطة المسألة- قتلوك، واذ قتلوك قتلوا الاحتمالات..!!

■ ر. و

الموت يغيب الفنان

الكبير حسن دكاك



توفي صباح الأربعاء الماضي ١٣ تموز الفنان السوري الكبير حسن دكاك عن عمر ٥٦ عاماً إثر نوبة قلبية، وكان من المقرر أن يشيع جثمانه الطاهر ظهر الخميس من أمام منزله في المنطقة الصناعية بباب مصلى، ليوارى الثرى في مقبرة باب الصغير في باب الجابية بدمشق. ودكاك من مواليد دمشق عام ١٩٥٦، بدأ رحلته الفنية في عمر مبكر عن طريق مشاركاته في المسرح المدرسي ومهرجانات اتحاد شبّية الثورة وهو خريج كلية الحقوق في جامعة دمشق، وعضو في نقابة الفنانين السوريين منذ عام ١٩٨٢. شارك الفنان الراحل عبر مسيرة فنية استمرت لثلاثين عاماً في العديد من المسلسلات التلفزيونية والأذاعية والمسرحية والسينمائية، منها فيلم «أحلام المدينة» و«الكفرون» ومسلسلات «باب الحارة» في أجزائه الخمسة. وكان الراحل انتهى من تصوير عدة أعمال للموسم

بين قوسين

حرية.. حرية!

◀ جهاد أسعد محمد



آثمٌ كلّ من تعامل مع الحركة الاحتجاجية الشعبية باستعلاء أو بقرف أو بقرف أو بغطرسة.. فهي كما أزعّم ويؤمن الكثيرون، أعظم وأشرف ما حدث في سورية منذ الثورة السورية الكبرى، التي أفضت إلى الاستقلال وقيام الدولة الوطنية، ولو بعد حين..

آثمٌ كلّ من حاول أن يخنقها في مهدها، أو يقمعها ويفتك بها قبل أن يقوى عودها، أو يكيل إليها الاتهامات التخوينية القاتلة ليطفئ سناها قبل أن تشع كنور الصباح في عموم البلاد، أو يحتال عليها بالرشى والإغراءات البخسة بعد أن أصبحت أمراً واقعاً لا مناص من الاعتراف بوجوده..

آثمٌ كلّ من حاول أن يسوقها وهو غريب عنها موقعاً وخطاباً وأهدافاً، وكل من حاول أن يدّسها وهو يدرك مدى طهارتها ومدى قدرته، وكل من حاول دفعها إلى الخلف شكلاً ومضموناً وهو مفضوح التخلف في المظهر والجوهر والغايات الدنيئة..

آثمٌ كلّ من حاول أن يمتطيها ويروّضها من مدّعي الفروسية، وهي الفرس الجامعة التي لا تقبل بغير الأفق الفسيح، وكل من سعى إلى إخراسها وهي الصوت المجلجل الصارخ الغاضب، وكل من نصب لها الفخاخ السحيقة ليكييها ويعلن القضاء على المؤامرة، فأبكته وعمرته وأعلنته متأمراً، ولا متأمراً سواه..

آثمٌ كلّ من اهتمها بأنّها أصغر من مطالبتها، وأوهن من أن تعيش بمعزل عن «رعايته»، وأجهل من أن تمضي إلى الأمام متجاوزة كل الكمائن والحواجز وصراط المحرمات والقوانين الطارئة..

المجد للحركة الاحتجاجية الشعبية وهي تدخل شهرها الخامس يصدر عار وعيون حاملة وقلب دافئ وأيد تصفّق للأمل، مألثة الشوارع في المدن والأرياف برائحة الحرية القادمة، والعدالة الاجتماعية القادمة، والكرامة الوطنية القادمة.. دون أن تسير في المحصّلة إلا نحو وجهتها التي وضعتها نصب عينها، رامية القاذورات والطفيليات عنها ذات اليمين وذات الشمال، وذات الغرب وذات الشرق والجنوب... غير عابئة بالحر أو بالقر، ولا بما يتقول به عليها الجالسون في مكاتبهم الوثيرة المكيّفة ومواقعهم المتريعون عليها عنوة.. ولا بما يدعوها إلى براثنه المتشدقون من وراء البحار القريبة والبعيدة، ومن وراء الشاشات والغمزات واللغة الماكرة..

المجد لها وهي التي لم تقارب ظلها العالي المؤتمرات الفرنجية أو المستعربة ولا التجييشات الطائفية في وسائل الإعلام النفطية والأمنية والمذهبية، ولم تزعزع إرادتها التطمينات أو التهديدات الداخلية والخارجية، ولم يضلل بوصلتها «زعران» الجريمة الذين اندسوا افتعلاً بشكل عابر في بعض صفوفها، ولم يثن من عزيمتها «الشبيحة» وأشباههم الذين ما انفكوا ينهالون عليها بالهراوات والشتائم والاتهامات والرصاص الحي..

سيبقى المتقولون بالكثير قبل أن تحقق الحركة الاحتجاجية الشعبية أهدافها السامية، وسيقولون بالكثير بعد أن تعيد رسم لوحة الوطن بالشكل الأزهى والأنظف لصورة الوطن، وسيزعّم كثيرون أنهم فعلوا كذا، ودفعوا نحو كذا، وأسسوا لكذا، وساهموا بكذا، وحققوا كذا... لكن التاريخ، ولو بعد حين، لن يسجّل إلا الحقيقة الخالصة، وهي أن الذين تحدوا الخوف بقلوبهم القوية، وتحداً الرصاص بإصرارهم الأعزل، وتحداوا الإهانات والاعتقالات والضرب المبرح بإرادتهم العظيمة، وتحداوا الإغراءات كافة بنزاهتهم الخالصة، وتحداوا الوهم الهمجى بتمسّكهم بالتاريخ والجغرافيا والرصانة الأخلاقية والإنسانية، وتحداوا الموت بيقينهم العميق بما يفعلون، هم وحدهم الذين صنعوا الإنجاز الكبير..

ما أشرف الحركة الاحتجاجية الشعبية وما أعظمها، وما أعمق جذورها.. وما أضخم ما سوف تحقّقه للجميع: لمن معها، ولمن عليها، ولمن ما يزال متردداً أو خائفاً أو مشككاً.. أو مراوغاً..

بقاء واستمرار الحركة الاحتجاجية الشعبية هو الضمان الوحيد لكل خير مأمول في هذه البلاد التي أوشكت أن تغرق في اليأس والظلام والخوف..

mjihead@kassioun.org



الذين يموتون كل يوم في سبيل شيء أحترمه..

لك شيء في هذا العالم.. فقم!

ليس المهم أن يموت أحدنا.. المهم أن تستمروا

هذه المرأة تلد الأولاد فيصيروا فدائيين.. هي تخلف و فلسطين تأخذ.

في صفاء رؤيا الجماهير تكون الثورة جزءاً لا ينقسم عن الخبز والماء وأكف الكدح ونبض القلب..

إن ضرب السجين هو تعبير مغرور عن الخوف.

لماذا لم تفرعوا جذران الخزان؟

لم أعد أشك في أن الله الذي عرفناه في فلسطين قد خرج منها هو الآخر.. وأنه لا جئ في حيث لا أدري!

إنها الثورة! هكذا يقولون جميعاً.. وأنت لا تستطيع أن تعرف معنى ذلك إلا إذا كنت تعلق على كتفك بندقية تستطيع أن تطلق.. فإلى متى تنتظر؟

ضريبة من نوع جديد



◀ نور أبو فراج

«الحكي ما عليه جمرِك» و«الحكي ببلاش» «جمل شائعة، تعكس النظرة العامة للكلام كنشاط مسالم، وغير مؤثر، أو كبضاعة تنتقل من فم شخص إلى أذن آخر مجاناً ودون حواجز، و من المنطلق ذاته ينظر لـ«الأقوال» و«الأفعال» كنشاطين منفصلين، لا جامع بينهما.

لكن هل حقاً الأقوال ليست أفعالاً؟ وهل كل أنواع الكلام يجب أن تمر دون ضريبة أو رقابة؟

في زمن الأزمات يتحول الكلام إلى نشاط مؤثر لأن الأفراد يكونون أكثر تهيؤاً لاستقبال الأفكار وتمثلها نتيجة الضغط والخوف، وهذا ما جعل من الشائعات والأخبار الكاذبة وسيلة ناجحة في الحرب النفسية عبر التاريخ، وهذا ما يؤكد أن الكلام ليس مجرد كلام وإنما فعل مقصود وواع يبني على اتخاذ القرار بالتعبير عن الأفكار والمخاوف شفاهة وإخراجها للعلن.

وسورية اليوم بيئة خصبة للكلام، كلام في الشوارع والبيوت والمقاهي والبقاليات.. الجميع يتكلمون، يتحاورون، يتخاصمون، وبالرغم مما يدل ذلك على تغير عميق وإيجابي في طبيعة العلاقات بين الناس و حضور السياسة والشأن العام بقوة كموضوع جوهري لا ينسى، إلا أن لذلك أيضاً مساوئه عندما يفقد الأفراد رقابتهم الذاتية عما يقولون، و تنطلق الكلمات لتحضر خدوداً عميقة في المجتمع.

الطائفية مثلاً نالت حصتها من حديث الناس وكانت المثال الحي لما يمكن للكلام والأحاديث أن تفعله في زمن الأزمات. بدأ حديث «الهلج من الطائفية» على ألسنة الناس وبعض صفحات الإنترنت في الأيام الأولى من الحراك في سورية قبل وجود مبرر فعلي يستدعي القلق، ربما كان منطلقهم في ذلك التأكيد على وحدة الصف الوطني، إلا أن الكلام الكثير والتحذير من شبح الطائفية ذكر بمثل «إلى بيخاف من العفريت يبطلعو»، ومع تقعد الظروف والأحداث وتناقض الروايات والأخبار، وعمل بعض وسائل الإعلام الوطنية والخارجية على تكريس هذا

■ ■